E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/35/Rev.1
16 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقريـــر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحـدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ١٩٩٤

المحتويات (تابع)

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى ١٩٩٤

الفصل			الصفحة
أولا	-	تنظيم الدورة	٨
	ألف	- افتتاح الاجتماع	٨
	باء	- انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي	٩
	جيم	- إقرار جدول الأعمال	١٠
ثانيا	-	تنظيم أعمال المجلس التنفيذي	١٠
	ألف	- المسائل المتصلة بالجدول الزمني للاجتماعات والأعمال لعام ١٩٩٤	١٠
	باء	- المسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس التنفيذي	١٢
	جيم	- النظام الداخلي للمجلس التنفيذي	١٥
ثالثا	-	إقامة برنامج إنمائي جديد: برنامج التغيير	١٥
رابعا	-	فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية: الموظفون الفنيون الوطنيون	١٦
خامسا	-	مسائل أخرى	١٨

المحتويات (تابع)

95-16670 070795 070795 ../..

المقررات المتخذة

الرقم	العنوان	الصفحة
١/٩٤	الإعراب عن التقدير للسيد لويس ماريا غوميز المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٠ - ١٩٩٤	٩
٢/٩٤	دورات المجلس التنفيذي المقبلة	١١
٣/٩٤	المحاضر الحرفية	١٣
٤/٩٤	شكل التقارير	١٤
٥/٩٤	فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية: الموظفون الفنيون الوطنيون	١٧

الجزء الثاني
الدورة العادية الثانية ١٩٩٤

الفصل		الفقرات	
أولا	- المسائل التنظيمية	١ - ٤	٢٠
ثانيا	- مكتب خدمات المشاريع	٥ - ١٠	٢١
ثالثا	- أنشطة المستوى البرنامجي وبرامج المساعدة الخاصة	١١ - ٢٢	٢٢
رابعا	- المسائل المتصلة بدورات البرمجة	٢٣ - ٢٧	٢٥
خامسا	- البرامج القطرية، واستعراضات منتصف المدة، وما يتصل بها من مسائل	٢٨ - ١٣٦	٢٦
سادسا	- التقييم	١٣٧ - ١٤٧	٤٢
سابعا	- صناديق وبرامج أخرى	١٤٨ - ١٦١	٤٤
ثامنا	- مسائل أخرى	١٦٢ - ١٧١	٤٧

المقررات المتخذة

الرقم	العنوان	
٦/٩٤	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي ترعاه أكثر من جهة	٢٤

المحتويات (تابع)

٧/٩٤	برنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل	٤٦
٨/٩٤	منح موارد رقم التخطيط الإرشادي لألبانيا	٢٥

الرقم	العنوان	الصفحة
٩/٩٤	برنامج متطوعي الأمم المتحدة	٤٥
١٠/٩٤	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٤	٤٨

الجزء الثالث
الدورة السنوية لعام ١٩٩٤

الفصل		
أولا -	المسائل التنظيمية	٥٤
ثانيا -	التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة	٥٦
ثالثا -	مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٠
رابعا -	المسائل المتصلة بدورات البرمجة	٦٤
خامسا -	مكان مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان . . .	٧٠
سادسا -	صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج	٧٠
سابعا -	صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	٨١
ثامنا -	أنشطة التعاون التقني للأمم المتحدة	٨٦
تاسعا -	مكتب خدمات المشاريع	٨٦
عاشرا -	مسائل أخرى	٩٠

المقررات المتخذة

الرقم	العنوان	
١١/٩٤	المسائل المتصلة بدورات البرمجة: جنوب افريقيا	٦٩
١٢/٩٤	مكتب خدمات المشاريع	٨٨
١٣/٩٤	دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات	٦٠

المحتويات (تابع)

١٤/٩٤	مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٣
١٥/٩٤	تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤	٥٧

الرقم	العنوان	الصفحة

١٦/٩٤	استعراض دورة البرمجة الخامسة في منتصف الفترة	٦٥
١٧/٩٤	المسائل المتصلة بدورة البرمجة السادسة	٦٧
١٨/٩٤	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٤	٩٠
١٩/٩٤	المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات	٨٠
٢٠/٩٤	خطة العمل للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ وطلب صلاحية الإنفاق البرنامجي	٧٨
٢١/٩٤	الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان	٧٤
٢٢/٩٤	برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)	٧٤
٢٣/٩٤	تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧	٧٥
٢٤/٩٤	الوثائق	٥٥
٢٥/٩٤	تقديم المساعدة الى رواندا	٨٦

الجزء الرابع
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤

الفصل

أولا -	المسائل التنظيمية	٩٦
ثانيا -	تكاليف دعم الوكالات	٩٧
ثالثا -	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	٩٩
رابعا -	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . .	١٠٤
خامسا -	صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الإدارة والميزانية . .	١١٣
سادسا -	متابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١١٨
سابعا -	المسائل المتصلة بدورات البرمجة	١٢٠

المحتويات (تابع)

ثامنا - مكتب خدمات المشاريع ١٢٣

تاسعا - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة ١٢٦

الفصل الصفحة

عاشرا - مسائل أخرى ١٢٨

مرفق - المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: توزيع المواضيع على الدورات في عام ١٩٩٥ ..... ١٣٤

المقررات المتخذة

الرقم العنوان

٢٦/٩٤ تكاليف دعم الوكالات ٩٩

٢٧/٩٤ أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة ١٢٨

٢٨/٩٤ الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٣ ..... ١٠٥

٢٩/٩٤ تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ..... ١٠٨

٣٠/٩٤ مواءمة عرض الميزانيات والحسابات ١١٢

٣١/٩٤ المسائل المتصلة بدورة البرمجة: هايتي ١٢٣

٣٢/٩٤ مكتب خدمات المشاريع ١٢٥

٣٣/٩٤ استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ ..... ١٣٠

المرفقات

الأول - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٤ ..... ١٣٨

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من
١٥ الى ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

أولا - تنظيم الدورة

١ - وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، انتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ الدول الـ ٣٦ التالية أعضاء بالمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة عضوية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة أدناه:

الدول الافريقية: السودان (١٩٩٥) وسيراليون (١٩٩٦)؛ والصومال (١٩٩٤)؛ وغامبيا (١٩٩٤)؛ والكاميرون (١٩٩٤)؛ والكونغو (١٩٩٤)؛ وليسوتو (١٩٩٤)؛ والمغرب (١٩٩٦).

الدول الأسيوية: باكستان (١٩٩٦)؛ وبابوا غينيا الجديدة (١٩٩٤)؛ وبنغلاديش (١٩٩٦)؛ وجمهورية كوريا (١٩٩٥)؛ والصين (١٩٩٤)؛ والفلبين (١٩٩٤)؛ والهند (١٩٩٥).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (١٩٩٥)؛ وبلغاريا (١٩٩٥)؛ وبولندا (١٩٩٦)؛ والجمهورية السلوفاكية (١٩٩٤).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين (١٩٩٥)؛ وأوروغواي (١٩٩٥)؛ وبيرو (١٩٩٦)؛ وترينيداد وتبواغو (١٩٩٦)؛ وكوبا (١٩٩٤).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: ألمانيا (١٩٩٤)؛ وإيطاليا (١٩٩٥)؛ والبرتغال (١٩٩٦)؛ وبلجيكا (١٩٩٦)؛ والدانمرك (١٩٩٦)؛ وفرنسا (١٩٩٤)؛ وكندا (١٩٩٤)؛ والمملكة المتحدة (١٩٩٥)؛ والنرويج (١٩٩٤)؛ ونيوزيلندا (١٩٩٥)؛ والولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٥)؛ واليابان (١٩٩٦).

ألف - افتتاح الاجتماع

٢ - في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، أعلن آخر رئيس لمجلس الإدارة، السفير رباح حديد (الجزائر)، افتتاح الجلسة الأولى للدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ووجه التهنئة لجميع الدول الأعضاء الـ ٣٦ المنتخبة حديثا بالمجلس، وأعرب عن أمله في أن تتاح للدول الأعضاء التي لم تنتخب بالمجلس التنفيذي الجديد فرصة البقاء على اتصال وثيق بأعمال البرنامج والمجلس التنفيذي وأن تحاط علما على الدوام بجميع الأنشطة التي تهمها.

٣ - وأثنى السفير حديد ثناء خاصا على المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد لويس ماريا غوميز، الذي استقال اعتبارا من ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وأعرب عن شديد إعجابة بمساهمات لويس ماريا غوميز المرموقة في منظومة الأمم المتحدة وفي البرنامج الإنمائي على وجه خاص. وأشاد السفير حديد، هو والمتكلمون الذين تلوه، بمدير البرنامج المعاون لإخلاصه، ونزاهته، واقتداره وكفاءته، والتزامه وولائه الكاملين، وذكائه، وخبرته، وأخيرا - وليس آخرا - صراحته وروح الدعابة التي لا تفارقه.

٤ - واقترح أحد الأعضاء مشروع مقرر للإشادة بمدير البرنامج المعاون، واعتمد المجلس التنفيذي بالتزكية أول مقرر له، وهو:

١/٩٤ - الإعراب عن التقدير للسيد لويس ماريا غوميز المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠ - ١٩٩٤

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما مع الأسف باستقالة السيد لويس ماريا غوميز مدير البرنامج المعاون منذ عام ١٩٩٠ ويود أن يعرب له عن شكره الخالص، تقديرا للطريقة التي أسهم بها على نحو استثنائي في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتسمت بالتفاني وشدة الفعالية وطيب النفس. ويتمنى المجلس التنفيذي له ولأسرته كل نجاح في المستقبل: حظا سعيدا يا لويس !

١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤

باء - انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي

٥ - وافق المجلس التنفيذي على مقترحي الرئيس التاليين:

(أ) يقوم المجلس التنفيذي بتطبيق النظام الداخلي لمجلس الإدارة السابق في الحالات التي لا تكفي فيها أحكام قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، وذلك ريثما تكتمل عملية التحول ويعتمد نظام داخلي جديد.

(ب) ينتخب المجلس التنفيذي مكتبا يتكون من رئيس وأربعة نواب للرئيس مع المراعاة الواجبة لضرورة التمثيل الجغرافي المنصف. ووفقا لنمط تناوب الوظائف بين مختلف المجموعات الإقليمية الذي كان متبعا فيما مضى، ينبغي انتخاب رئيس المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٤ من بين الدول الأسيوية الأعضاء في ذلك المجلس.

وانتخب المجلس التنفيذي، بالتزكية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٤:

الرئيس	سعادة السيد محمد حميد انصاري (الهند)
نائب الرئيس	سعادة السيد فالنتين دوبريف (بلغاريا)
نائب الرئيس	السيد ر. كارلوس سرسالي دي سريسانو (الأرجنتين)
نائب الرئيس	السيد مومودو كيبا جالو (غامبيا)
نائبة الرئيس	السيدة اليزابيث جاكوبسين (النرويج)

٦ - وأعرب السفير أنصاري، المنتخب حديثا رئيسا للمجلس التنفيذي، عن التزامه بوضع مجموعة جديدة تماما من القواعد الأساسية تتبع في تسيير عمل المجلس التنفيذي مستقبلا، وتقوم على قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، وذلك حتى يكون عمليا ونافعا. وأعرب عن الالتزام ذاته مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك في كلمتيهما الافتتاحيتين.

٧ - وأشارت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المزمع عقده في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وهو المؤتمر الذي سيطلع الجمعية العامة على آرائه فيما يتعلق بضرورة إنشاء مجلس تنفيذي منفصل لصندوق الأمم المتحدة لسكان. كما أكدت أيضا على مرونة الصندوق في توزيع بنود جدول أعماله بين الدورة السنوية والدورات العادية للمجلس التنفيذي في أثناء عام ١٩٩٤.

جيم - إقرار جدول الأعمال

٨ - أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال الآتي للدورة، بالصيغة الواردة في الوثيقة DP/1994/L.1:

البند ١ - افتتاح الاجتماع
البند ٢ - انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي
البند ٣ - إقرار جدول الأعمال
البند ٤ - تنظيم أعمال المجلس التنفيذي
البند ٥ - فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية: الموظفون الفنيون الوطنيون
البند ٦ - مسائل أخرى

ثانيا - تنظيم أعمال المجلس التنفيذي

٩ - انقسمت المداولات بشأن هذا البند إلى ثلاثة أجزاء، هي: (أ) المسائل المتصلة بالجدول الزمني للاجتماعات والأعمال لعام ١٩٩٤؛ (ب) أساليب العمل؛ (ج) النظام الداخلي.

ألف - المسائل المتصلة بالجدول الزمني للاجتماعات والأعمال لعام ١٩٩٤

الجدول الزمني للاجتماعات

١٠ - أجرى المجلس التنفيذي مناقشة مطولة بشأن الجدول الزمني لاجتماعاته، تضمنت مناقشة مكان انعقاد الاجتماع السنوي. ووافق المجلس على أن يكون الاجتماع السنوي لعام ١٩٩٤ في جنيف حسبما قرره مجلس الإدارة من قبل في مقرره ٤٥/٩٣ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ومع ذلك، فقد أوضح أن قرار الاجتماع في جنيف لا يتصل إلا بعام ١٩٩٤ وأن هذا القرار قد اتخذ دون المساس بأية مناقشات مقبلة لمسألة مكان انعقاد الاجتماعات. واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢/٩٤ - دورات المجلس التنفيذي المقبلة

إن المجلس التنفيذي

يوافق على الجدول الزمني الآتي لاجتماعات المجلس المقبلة رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات و، في حالة اجتماع تشرين الأول/أكتوبر، بموافقة الجمعية العامة:

(أ) دورة عادية في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ في نيويورك؛

(ب) الدورة السنوية في الفترة من ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في جنيف، مع تناول مواضيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أثناء الأسبوع الأول من الدورة والمواضيع المتصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أثناء الأسبوع الثاني؛

(ج) دورة عادية مدتها ثلاثة أيام تبدأ في حوالي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في نيويورك، وذلك بعيد اختتام اجتماع مجموع الـ ٧٧؛

(د) الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥ في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في نيويورك.

١٦ و ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

١١ - كما وافق المجلس التنفيذي على عقد جلسة إعلامية غير رسمية في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤ يشترك فيها الممثلون المقيمون.

تقسيم العمل بين الدورة السنوية والدورات العادية

١٢ - اتفق على المبادئ التوجيهية العامة الآتية لتقسيم العمل بين الدورة السنوية والدورات العادية:

الدورة السنوية: ينبغي أن تتضمن أساسا مناقشات بشأن المسائل الهامة والمسائل موضع الاهتمام الواسع النطاق، التي من قبيل التقرير السنوي/خطاب مدير البرنامج/المدير التنفيذي؛ والمسائل المتصلة بالموارد (الدورة السادسة، موارد البرنامج الخاص)؛ وتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧؛ والمسائل المواضيعية حسبما يتحدد في الدورات العادية (من قبيل: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ وحسب الاقتضاء، مسائل من قبيل "جدول الأعمال الجديد لافريقيا" و "تقرير التنمية البشرية"؛

الدورات العادية: البرامج القطرية؛ ومسائل الميزانية والإدارة؛ والمسائل القطاعية التي من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية؛ والمسائل الإقليمية؛ ومسائل الشؤون الإنسانية؛ ورصد وتقييم عمل المنظمة وأدائها؛ وتكاليف دعم الوكالات؛ والمساهمة في المؤتمرات ومتابعتها؛

الدورات السنوية والعادية كلتاهما: المبادرات الجديدة؛ وتنفيذ مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والمسائل البيئية؛ ومكتب خدمات المشاريع.

١٣ - ووفقا لهذه المبادئ التوجيهية، وافق المجلس التنفيذي على تقسيم للعمل بين الدورات الثلاث التي ستعقد أولاها في أيار/مايو وثانيتها في حزيران/يونيه وثالثتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وعلى المواضيع المزمع مناقشتها في كل دورة. وقد اتفق على ضرورة مناقشة مواضيع صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٤ في الدورة السنوية أساسا، مع مراعاة الأعمال التحضيرية المستفيضة اللازمة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المزمع عقده في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

١٤ - وترد في المرفق قائمة بالمواضيع المزمع مناقشتها في أيار/مايو وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

الزيارات الميدانية في عام ١٩٩٤

١٥ - وافق المجلس التنفيذي على ضرورة بت مكتبه في مواعيد الزيارات الميدانية. وأحاط المجلس علما بأن الزيارات الثلاث المنظور القيام بها في عام ١٩٩٤ هي كما يلي:

زيارتان في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو: واحدة إلى الفلبين وفييت نام، والأخرى إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن.

١٦ - وسيجري النظر في القيام بزيارة ثالثة إلى بلدين افريقيين في الجزء الأخير من آب/أغسطس.

باء - المسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس التنفيذي

١٧ - ذكر رئيس المجلس التنفيذي أن الدافع وراء إنشاء المجلس التنفيذي هو التماس الكفاءة واكتساب الطابع العملي. ولذا ينبغي أن تتسم أساليب عمل المجلس بالطابع العملي والجدية. وقد لزم توخي المرونة لتحديد الجداول الزمنية للاجتماعات والأعمال المقبلة، وكان هناك اتفاق عام على أن عدد الدورات العادية في عام ما ينبغي أن يعكس عبء عمل المجلس التنفيذي في ذلك العام.

١٨ - وكان هناك اتفاق على ضرورة وضع أساليب عمل جديدة ليتسنى للمجلس التنفيذي التصدي للمواضيع الكثيرة التي تتضمنها جداول أعمال دورات أيار/مايو وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر. وأشار البعض إلى الروح الجديدة والثقافة الجديدة اللتين بدتا تبزغان في أثناء الدورة. فقد جرى بنجاح استخدام طرائق جديدة مبسطة لاتخاذ القرارات. وجرى الاتفاق على خطوات عملية هامة لتغيير أساليب، العمل فيما يتعلق بالمحاضر والوثائق. وأحاطت الأمانة علما بالمقترحات والأفكار المحددة التي عرضت. وحث الممثلون على تقديم مقترحات إضافية بشأن أساليب العمل كتابة إلى أمانة المجلس في أسرع وقت ممكن، حتى يتسنى إعداد مذكرة تتيسر بها مواصلة المناقشة بشأن أساليب العمل في الدورة العادية الثانية، المزمع عقدها في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤.

المحاضر

١٩ - وجه الرئيس انتباه المجلس التنفيذي إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٨ باء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، التي جاء فيها أن الجمعية العامة "تشجع جميع الهيئات التي يحق لها حاليا تحرير محاضر لجلساتها أن تعيد النظر في حاجتها إلى هذه المحاضر، وبخاصة المحاضر الحرفية، وأن تبلغ توصياتها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين" واعتمد المجلس المقرر التالي:

٣/٩٤ - المحاضر الحرفية

إن المجلس التنفيذي

يقرر الاستعاضة عن المحاضر الحرفية لدورات المجلس العادية بتقرير تعده أمانة المجلس ويحتوي أيضا على المقررات التي يتخذها المجلس. وسيوزع هذا التقرير على جميع أعضاء البرنامج بعد انتهاء الدورة ببضعة أسابيع وسيعتمد في دورة المجلس التالية.

١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

٢٠ - ولن يتخذ قرار بشأن المحاضر الحرفية للدورات السنوية قبل الدورة السنوية لعام ١٩٩٤. وبالنسبة للدورات المقبلة، اقترح أحد الممثلين بذل جهود لتقديم مشروع تقرير عن هذه الدورات في نهاياتها.

الوثائق

٢١ - كان هناك اتفاق عام على أن تكون الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي موجزة مركزة تعالج مسائل محددة. وعلى هذا الأساس، اعتمد المجلس المقرر التالي:

٤/٩٤ - شكل التقارير

إن المجلس التنفيذي

يقرر أن تتكون التقارير المقدمة من الأمانة مما لا يزيد عادة عن ثلاث صفحات وأن تتضمن فروعا تحدد الهدف من التقرير ووسائل التنفيذ والمقرر المطلوب من المجلس اتخاذه. وإذا كان لا مفر من تقديم معلومات إضافية، قدمت مثل هذه المعلومات في مرفق أو إضافة للتقرير.

١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

مرافق الاجتماعات

٢٢ - أبلغ أمين المجلس التنفيذي المجلس بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستعرض سبلا تتيح له استيعاب المجلس في مبنى مقره الحالي امتثالا منه لأحكام الفقرة ٢١ من المرفق الأول من قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨.

٢٣ - وسيوفر تخصيص ٥٠ في المائة من أحد طوابق مبنى DC-1 لقاعة المجلس التنفيذ حيز اجتماع كاف لأعضاء المجلس ولموظفي الدعم بواقع موظف لكل عضو وللمراقبين ولأعضاء الأمانة. غير أن تخصيص قاعة للمجلس بهذا الحجم في مبنى DC-1، تستوعب ما بين ٨٠ شخصا و ١٠٠ شخص، سيخلف قيودا ينبغي النظر فيها. فالرؤية داخل القاعة ستحجبها أعمدة الارتكاز. وفضلا عن ذلك وبصرف النظر عن حجم القاعة، فإن ارتفاع السقف في مبنى DC-1 سيقتضي تركيب كبائن للترجمة يقل حجمها عن الحجم العادي. وتقارب التكاليف التقديرية لهذا الاقتراح الأول الـ ٠٠٠ ٨٠٠ دولار. وسيلزم مبلغ اضافي يقدر بـ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار سنويا لاستئجار حيز للوحدات التنظيمية المتعين نقلها من المبنى والأرقام المقدمة هنا ذات طابع أولي جدا.

٢٤ - كما أبلغ المجلس التنفيذي بأن وحدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان متناثرة حاليا في خمسة أماكن منفصلة وأن لجنة التنسيق المعنية بأماكن العمل المشتركة، التي ترأسها الأمانة العامة للأمم المتحدة، قد حددت مؤقتا أحد المباني في المنطقة المجاورة للأمم المتحدة بوصفه موقعا موحدا يحتمل استخدامه كمكان عمل مشترك تنتقل إليه في غضون سنتين جميع وحدات البرنامج الإنمائي والصناديق المرتبطة به وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأقسام من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقد خص بالذكر، كحل تجريبي مؤقت حتى يتم الانتقال إلى مبنى جديد، خيار اقتسام مرافق المجلس التنفيذي المشتركة مع اليونيسيف.

٢٥ - وأخذ المجلس التنفيذي في حسبانه بيان الأمين العام والتكاليف التقديرية المعروضة. وسيتابع المجلس باهتمام شديد المداولات التي ستجرى في المجلس التنفيذي لليونيسيف في الأسبوع التالي فيما يتعلق بمسألة مرافق الاجتماعات. وسيتعين أيضا أخذ مسألة مكان المقر الآجل للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الحسبان وتقديم تقرير مرحلي عن هذه المسألة في الدورة العادية المقبلة.

جيم - النظام الداخلي للمجلس التنفيذي

٢٦ - أجرى المجلس التنفيذي مناقشة تمهيدية للنظام الداخلي. وأشارت بعض الوفود إلى أن النظام الداخلي لمجلس الإدارة الذي لم يكن بالغ التفصيل لم يستخدم كثيرا جدا. وأشير أيضا إلى أن هذه المسألة ليست ملحة وأن المجلس التنفيذي سيدرك بالتدريج احتياجاته أيضا في هذا الصدد. وحددت الوفود المسائل التي يلزم النظر فيها بعناية، وهي كما يلي: مسألة اللجان الدائمة أو اللجان المخصصة؛ واللغات؛ والمراقبين؛ ومكان الانعقاد.

٢٧ - وأحاطت الأمانة العامة علما بشتى المقترحات المقدمة وحثت الوفود على تقديم المزيد من المقترحات كتابة إلى الأمانة. ووافق المجلس التنفيذي على النظر ثانية في هذه المسألة في دورتي أيار/مايو وحزيران/يونيه. وطلب إلى الأمانة أن تعد مشروع نظام داخلي لمناقشته مناقشة تمهيدية في أيار/مايو.

ثالثا - إقامة برنامج إنمائي جديد: برنامج التغيير

٢٨ - في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، قدم مدير البرنامج الإنمائي عرضا أوليا مستفيضا لأفكار وتوصيات ترمي إلى تعزيز البرنامج الإنمائي ونقله من مقره، كان عنوانه: "إقامة برنامج إنمائي جديد: برنامج التغيير". وقد جرى تعميم بيان مدير البرنامج.

٢٩ - وبعد تقديم هذا العرض، تكلمت وفود كثيرة وحظيت الأفكار والأهداف التي أجملها مدير البرنامج بمساندة عامة. وأعرب الممثلون عن ارتياحهم لبدء مناقشة مستقبل البرنامج الإنمائي بأسلوب على هذا القدر من التبصر وإثارة الفكر الجاد، وتطلع كثير منهم إلى اجراء مناقشة كاملة لهذا الموضوع في الدورة السنوية لعام ١٩٩٤ عندما تكون الأفكار الشاملة المقدمة من مدير البرنامج قد استوعبت بصورة أفضل.

٣٠ - وقيل إن مدير البرنامج قد قدم تحليلا متماسكا بين فيه الاتجاه الصحيح الذي ينبغي أن يتحرك فيه البرنامج الإنمائي. وبوجه عام، اعتبرت الأهداف والأنشطة المحددة صحيحة ومتسقة مع مجالات التركيز الستة المحددة في الفقرة ٧ من مقرر مجلس الإدارة ٣٤/٩٠ والولايات الأخرى التي سبق أن منحها المجلس.

٣١ - وأعرب الممثلون عن اتفاقهم على ضرورة التغيير وضرورة زيادة تناول صلب المواضيع وزيادة التركيز. وقيل إن من المهم تعريف الأهداف الثلاثة لكي يدعم بعضها بعضا، وإن من المهم أيضا الاستفادة من أشكال التمازج الممكنة بين شتى عناصر منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - وقال بعض الممثلين إنهم يرحبون بمزيد من المعلومات عن كيفية ترجمة الاستراتيجيات العامة إلى سياسات وبرامج مفصلة وكيفية إنجاز المهمة والأهداف المحددة. وتصدى ممثلون آخرون لمسائل من قبيل: البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، واستدامة الغذاء والأمن، والأولويات على الصعيد الميداني.

٣٣ - وقال رئيس المجلس التنفيذي، لدى تلخيصه للمداولات، إن مدير البرنامج قد قدم عرضا قويا لبرنامجه الخاص بالتغيير. وأضاف قائلا إن هذا العرض كان له أثر عظيم كما حظيت الأفكار المقدمة بالترحيب العام من قبل المجلس.

رابعا - فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية: الموظفون الفنيون الوطنيون

٣٤ - استعرض المجلس التنفيذي موافقة مجلس الإدارة المبدئية، التي منحها في الفقرة ٢٣ من مقرره ٣٥/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على إنشاء شبكة محدودة تتكون مما لا يزيد على ٢٢ وظيفة يشغلها موظفون وطنيون لدعم الدور الذي يضطلع به المنسق المقيم/الممثل المقيم في مجال التصدي الوطني لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقدمت الأمانة، في عرض شفوي لهذا البند، معلومات إضافية علاوة على المعلومات المقدمة في الوثيقة DP/1994/5.

٣٥ - وأعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم لإنشاء شبكة من الموظفين الفنيين الوطنيين في أسرع وقت ممكن. وأضاف بعض الممثلين أن بإمكانهم تأييد الإنشاء الفوري للشبكة شريطة أن يكون الدور الذي يضطلع به الموظفون الفنيون الوطنيون متلائما تماما مع برنامج الأمم المتحدة المقترح بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو برنامج مشترك وسترعاه أكثر من جهة، وأن يتخذ قرار إقامة الشبكة بالاشتراك مع الجهات الأخرى المقترحة لرعاية البرنامج.

٣٦ - وأعرب ممثلون آخرون عن تفضيلهم لقرار يتخذ في مرحلة لاحقة عندما يتوفر للمجلس التنفيذي مزيد من المعلومات عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي سترعاه أكثر من جهة وعن كيفية انسجام الموظفين الفنيين الوطنيين مع أهداف ذلك البرنامج.

٣٧ - وقد جرت مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة. وقبل اعتماد المقرر، قام مدير البرنامج المعاون ومدير مكتب سياسة وتقييم البرامج بتقديم إيضاحات طلبها بعض الوفود، وذلك على النحو التالي:

(أ) ليس المقرر المعروض على المجلس ملزما للوفود بأي حال فيما يتعلق بالنتيجة الفعلية للمفاوضات بشأن برنامج مشترك تابع للأمم المتحدة معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترعاه أكثر من جهة. وكل ما ذكره أن من المستصوب إنشاء برنامج مشترك ترعاه أكثر من جهة وأن ما يريده المجلس هو أن يكون مقرره متسقا ومنسجما مع مثل هذا البرنامج؛

(ب) قدمت تأكيدات بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيدمج برنامجه وأن ذلك البرنامج سيكون مكملا للأنشطة القائمة التي تضطلع بها برامج الأمم المتحدة الأخرى وليس تكرارا لها.

٣٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٥/٩٤ - فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية: الموظفون الفنيون الوطنيون

إن المجلس التنفيذي،

يأذن لمدير البرنامج بإنجاز التعيين لشغل ٢٢ وظيفة مخصصة لموظفين وطنيين وفقا لمقرر مجلس الإدارة ٣٥/٩٣، شريطة:

(أ) أن يجري الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استعراضا لاختصاصات هذه الوظائف الـ ٢٢ وأماكنها المقترحة وأن يوافق كتابة على أنها متسقة مع استراتيجية توظيف أطول أجلا تلائم إنشاء برنامج مشترك للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز برعاية مشتركة؛

(ب) ألا تتجاوز مدد العقود ستة أشهر، وأن يستعرضها المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ قبل الموافقة عليها مرة أخرى؛

(ج) أن يقدم مدير البرنامج تأكيدات قاطعة للمجلس التنفيذي بأن يكون أي نشاط حالي أو مستقبلي من أنشطة البرنامج مدموجا بالكامل في الأنشطة الراهنة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال ومكملا لها وليس تكرارا لها وأن يكون ملائما تماما لبرنامج مشترك تابع للأمم المتحدة معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ترعاه أكثر من جهة؛

(د) أن يضفي البرنامج الإنمائي طابع الاستعجال على التفاوض بشأن برنامج مشترك تابع للأمم المتحدة معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترعاه أكثر من جهة وأن يقدم للدورة العادية للمجلس التنفيذي التي ستعقد في أيار/مايو مزيدا من المعلومات عن كيفية تحقيق التكامل بين أنشطته في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهذا البرنامج حتى يتسنى للمجلس التنفيذي العمل على إصدار توصية ببرنامج مشترك ترعاه أكثر من جهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موعد لا يتجاوز تموز/يوليه ١٩٩٤.

١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

خامسا - مسائل أخرى

٣٩ - اقترح عدة أعضاء بدء مشاورات غير رسمية بالمرة بشأن مكتب خدمات المشاريع قبل الدورة العادية التي ستعقد في أيار/مايو ١٩٩٤. واتـُفق على أن تترك للوفود المعنية بالأمر مهمة ترتيب عقد هذه المشاورات.

الجزء الثاني

الدورة العادية الثانية

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من
١٠ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤

أولا - المسائل التنظيمية

١ - في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٤، بصيغته الوارد في الوثيقة DP/1994/L.2:

البند ١: المسائل التنظيمية
البند ٢: مكتب خدمات المشاريع
البند ٣: أنشطة المستوى البرنامجي وبرامج المساعدة الخاصة
البند ٤: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة
البند ٥: البرامج القطرية، واستعراضات منتصف المدة وما يتصل بها من مسائل
البند ٦: التقييم
البند ٧: الصناديق والبرامج الأخرى
البند ٨: مسائل أخرى

كما وافق المجلس على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1994/L.2.

٢ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بما بُذل من جهد عظيم لتقليل عدد المقدمات، بالإضافة الى إبلاغ جميع كبار الموظفين بتوخي الإيجاز قدر المستطاع في بياناتهم. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن شدة قلقهم لكثرة التأخر في توزيع الوثائق.

٣ - وأبلغ الرئيس المجلس بعدم ورود تعليقات كتابية من أعضاء المجلس على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٤ الذي صدر حاملا الرمز DP/1994/2. ووافق المجلس على التقرير بلا تعليقات.

المحاضر الموجزة للدورات السنوية

٤ - وجه الرئيس اهتمـــام المجلس التنفيذي الى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢/٤٨ باء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، التي جاء فيها أن الجمعية العامة "تشجع جميع الهيئات التي يحق لها حاليا تحرير محاضر جلساتها على أن تعيد النظر في حاجتها الى هذه المحاضر، وبخاصة المحاضر الحرفية، وأن تبلغ توصياتها الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين". وأشار الرئيس الى أن المجلس قد قرر، في شباط/فبراير، إلغاء المحاضر الموجزة لدورات المجلس العادية، وأن المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قد وافق بعد ذلك بأسبوع على إلغاء المحاضر الموجزة لجميع دوراته. وظهر خلال جلسة الإحاطة غير الرسمية التي عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، تأييد واسع جدا لاقتراح الغاء المحاضر الموجزة للدورات السنوية، لا سيما بسبب الوفورات الكثيرة التي ستتحقق لو أمكن اتخاذ مقرر بهذا الخصوص قبل الدورة السنوية لعام ١٩٩٤. وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، قرر المجلس إلغاء المحاضر الموجزة لدوراته السنوية.

ثانيا - مكتب خدمات المشاريع

٥ - عرض وكيل الأمين العام لشؤون خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية مشروع تقرير الأمين العام عن مكتب خدمات المشاريع (DP/1994/27)، الذي كان مجلس الإدارة قد طلبه في الفقرة ٦ من مقرره ٤٦/٩٣ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وذكر أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية سوف تستعرض خلال اجتماع سيقام يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤ المسائل المتعلقة بمكتب خدمات المشاريع، وذلك حسبما طلب المقرر ٤٦/٩٣. والمنتظر أن يكون تحليل وتوصيات اللجنة الاستشارية أمام المجلس التنفيذي خلال دورته السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقد وصف وكيل الأمين العام لشؤون خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية الترتيبات التي أعدت في مجالات التمويل وشؤون الموظفين والإدارة والميزانية. وذكر أن التقرير جاء نتيجة مشاورات بين جميع الأطراف بشأن ما هو مقترح من نقل مكتب خدمات المشاريع الى إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وكذلك نتيجة مشاورات مع بعض الحكومات. وقال إن التقرير راعى جميع التشريعات والوثائق ذات الصلة، وأظهر تأييد جميع أعضاء مجلس إدارة المكتب. وذكر مدير البرنامج أنه يؤيد أن يتولى وكيل الأمين العام لشؤون خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية تقديم تقرير الأمين العام. ولاحظ وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية أن الهدف من الجمع بين مكتب خدمات المشاريع وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية هدف عملي سليم، هو جمع الموارد المتكافئة، وزيادة الكفاءة، وتقليل التنافس بغير داع. وذكر أن خطة العمل المعروضة على المجلس قد تولت ذلك.

٦ - ورأت عدة وفود أنه رغم ضرورة اتخاذ إجراءات لتعزيز الاستقلال الذاتي لمكتب خدمات المشايع وتحسين شفافية علاقات المكتب بالبرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يظل المكتب جزءا من البرنامج الإنمائي ومسؤولا أمام مدير البرنامج والمجلس التنفيذي، كما ينبغي اتخاذ قرار بهذا المعنى بأسرع وقت ممكن. وأشار وفد الى اجتماع فريق للاتصال مكون من الأطراف المعنية منذ آذار/مارس ١٩٩٤ بهدف تحسين الالمام الذاتي بدور المكتب وتكوينه في المستقبل. واقترح وفد آخر أن يوصي المجلس بتشكيل مجلس استشاري يتناول مسائل تنفيذ التعاون التقني، والعمل على تأمين توثيق التعاون مع جميع أطراف منظومة الأمم المتحدة، ومنها إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. كما دعا اقتراح الى أن يطلع مدير البرنامج المجلس، في اجتماع مقبل، على الطرق والوسائل التي يمكن بفضلها تناول هذه الشواغل مع إبقاء المكتب داخل البرنامج الإنمائي.

٧ - وذكر وفد أن تقرير الأمين العام تناول، بما يكفي الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء في السنة السابقة، وأظهر أن دمج المكتب في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية يساعد على التكامل ويحسن كفاءة التكاليف. وطلب وفد آخر مزيدا من الوقت للنظر في جميع الوثائق قبل أن يتخذ المجلس قرارا بذلك.

٨ - ورد وكيل الأمين العام لشؤون خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية على هذه المناقشة، بقوله إن الهدف من دمج المكتب في الإدارة هو جعله عنصرا هاما من ولاية الأمين العام المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة بناء على طلب الدول الأعضاء. فالأمين العام يملك السند التشريعي المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره الموظف الإداري الأول في المنظمة. وذكر وكيل الأمين العام لشؤون خدمات الدعم والإدارة أن الدول الأعضاء أعطت الأمين العام ولاية إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة، ووافقت على فكرة عامة هي دمج المكتب في الإدارة، وطلبت من الأمين العام مزيدا من التفاصيل عن أشكال هذا الدمج. وبناء على ذلك، قام الأمين العام وجميع الأطراف المعنية بعمل كبير بناء على طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس الإدارة. والمراد بهذه الأعمال التحضيرية زيادة قيمة أداء المكتب والفوائد التي تعود على الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

٩ - واقترح الرئيس أن يجتمع المجلس التنفيذي بصفة غير رسمية، لكي يساعد على تقارب الآراء ووضع تصور مشترك.

١٠ - وعقب مناقشات غير رسمية فيما بين الوفود من جهة وبين الوفود والأمانة العامة من جهة أخرى، أبلغ الرئيس المجلس التنفيذي بأن اعتماد مقرر عن المكتب سيؤجل الى الاجتماع السنوي للمجلس لعام ١٩٩٤، بشرط ألا يتأخر هذا الموعد عن تاريخ ذلك الاجتماع. وحتى ذلك الحين، ستجري الوفود مناقشات غير رسمية على أساس برنامج عمل يستهدف تحقيق نتائج ملموسة. وستكون المناقشات مفتوحة أمام جميع أعضاء البرنامج المهتمين بذلك، وسيعلن عنها في "يومية" الأمم المتحدة.

ثالثا - أنشطة المستوى البرنامجي وبرامج المساعدة الخاصة

ألف - برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

١١ - رحب عدد من الممثلين بتقرير مدير البرنامج عن أنشطة برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني. وأشير مرارا الى المجالات التي يركز عليها البرنامج، والى أهمية العمل المنسق من جانب جميع أعضاء مجتمع المانحين ودور البرنامج الانمائي في هذه العملية، والى الحاجة العاجلة الى زيادة المساعدة المقدمة الى الفلسطينيين عند تعزيز مشاركتهم الذاتية. ورحب عدة متكلمين بالاتفاق المبرم يوم ٩ أيار/مايو ١٩٩٤ بين منظمة التحرير الفلسطينية والبرنامج الإنمائي.

١٢ - وأنهى رئيس المجلس التنفيذي كلمته، قائلا إنه تم الاتفاق بعد المشاورات غير الرسمية على أنه من غير الضروري اتخاذ قرار بشأن هذا البند.

باء - دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الشؤون الانسانية

١٣ - أعطيت الكلمة لعدة وفود، فأعربت عن تأييدها القوي المستمر لبرنامج التدريب على إدارة الكوارث لأنها تعتبره أداة فريدة مشتركة بين الوكالات لبناء قدرة على إدارة الكوارث، سواء وطنيا أو في الأمم المتحدة

١٤ - أقر الممثلون بأهمية اشتراك البرنامج الإنمائي في التواصل بين مرحلة الإغاثة ومرحلة التنمية، وشددوا على أهمية إشراك المنظمة في حالات الطوارئ، لا سيما من خلال شبكة الممثلين المقيمين والمنسقين المقيمين. كما بدر تأييد لجهود البرنامج الانمائي في الانعاش والتعمير، وفي البرامج الإنمائية المتعلقة باللاجئين والعائدين وإعادة دمج المحاربين السابقين.

١٥ - وبدر اتفاق عام على ضرورة تعزيز التعاون بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، وعلى توسيع قائمة المنسقين المقيمين، المحتملين بحيث تشمل مرشحين مؤهلين من وكالات أخرى.

١٦ - ورحب الممثلون بمبادرة البرنامج الإنمائي الى إجراء دراسة عن دور المنظمة في عملية التواصل، وطلبوا أن يُفادوا بالنتائج.

١٧ - ونوه مدير البرنامج بتوصيات الوفود وتأييداتها، وناشدها تقديم مساهمات مالية إضافية تساعد البرنامج الإنمائي على أداء مسؤولياته المتزايدة بكفاءة.

١٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1994/13 وبتعليقات الوفود عليه.

جيم - برنامج الأمم المتحدة المقترح المعني
بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
الذي ترعاه أكثر من جهة

١٩ - وتحدثت وفود كثيرة لإبداء تأييدها لاشتراك البرنامج الإنمائي مع مؤسسات أخرى بالأمم المتحدة في العملية الجارية لإنشاء برنامج لمنظومة الأمم المتحدة يعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وظهر بعض الحرص على ألا تكون عملية وضع البرنامج المقترح معرقلة للعمل العاجل الذي يقوم به البرنامج الإنمائي ومنظمات أخرى لتعزيز القدرة الوطنية على الاستجابة الى هذا الوباء بفعالية. وسيكون البرنامج المقترح لمنظومة الأمم المتحدة موضع النظر خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤.

٢٠ - وأثنى الممثلون على البرنامج الإنمائي نظرا لجهوده في المساعدة على تعزيز القدرة الوطنية على معالجة الجوانب المتعددة القطاعات التي ينطوي عليها وباء فيروس نقص المناعة البشرية. كما بدا ارتياح لتوظيف ٢٢ موظفا من الفئة الفنية الوطنية لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، وكان مجلس الإدارة قد وافق من حيث المبدأ على إنشاء هذه الوظائف في مقرره ٣٥/٩٣.

٢١ - وأكدت عدة وفود على أهمية المنسق المقيم في تنسيق رد منظومة الأمم المتحدة قطريا على وباء فيروس نقص المناعة البشرية، انطلاقا من روح قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. وشدد عدد من الوفود على ضرورة تعبئة موارد أكثر للتنسيق القطري فيما يختص بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٦/٩٤ - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز الذي ترعاه أكثر من جهة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الاشتراك الفعال في المفاوضات الجارية بين أمانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، من أجل التعجيل بإنشاء برنامج مشترك للأمم المتحدة معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز ترعاه أكثر من جهة، ومن أجل التأكد من طرح الاقتراح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤؛

٢ - يؤيد اشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج الأمم المتحدة المشترك الجديد المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي ترعاه أكثر من جهة؛

٣ - يعيد التأكيد على أن يكون التنسيق القطري للبرنامج المشترك الذي ترعاه أكثر من جهة ضمن إطار قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٩٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣؛

٤ - يأذن لمدير البرنامج بتوظيف ٢٢ موظفا وطنيا وفقا للمقرر ٣٥/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، مع مراعاة الحاجة مستقبلا الى تكييف اختصاصات الوظائف الـ ٢٢ بحيث تتمشى مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز الذي ترعاه أكثر من جهة؛

٥ - يطلب من مدير البرنامج إطلاع المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥ على أنشطة هؤلاء الموظفين الفنيين الوطنيين الـ ٢٢؛

٦ - يطلب من مدير البرنامج أن يحيل هذا المقرر الى المنظمات الأخرى التي تشارك في رعاية هذا البرنامج، والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا - المسائل المتصلة بدورات البرمجة

الطلب المقدم من حكومة البانيا للحصول على مركز بلد في حكم أقل البلدان نموا

٢٣ - قام مدير شعبة أوروبا ورابطة الدول المستقلة بعرض هذا البند. وذكر أن مجلس الإدارة قد استعرض هذه المسألة في دورته الأربعين (١٩٩٣) وأرجأ البت فيها ريثما تقدم معلومات إضافية بشأن الحالة الاقتصادية في ألبانيا. وأفاد بأن تلك المعلومات الإضافية قد أدرجت حاليا في تقرير مدير البرنامج (DP/1994/4) المعروض على المجلس التنفيذي.

٢٤ - وعرض ممثل ألبانيا، في البيان الذي أدلى به أمام المجلس التنفيذي، وجهة نظر حكومته، ومؤداها أنه ينبغي للمجلس أن يوافق على طلب ألبانيا الحصول على مركز بلد في حكم أقل البلدان نموا، لافتا النظر الى اشتداد حدة الفقر، وازدياد معدل وفيات الرضع، والصعوبات الاقتصادية الجسيمة التي تجابه الحكومة وهي تحاول إجراء إصلاحات بعد سنوات من العزلة.

٢٥ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لطلب ألبانيا، وعن استعدادها لأن تقرر منح ألبانيا مركز بلد في حكم أقل البلدان نموا، باعتبار أن ذلك تدبير استثنائي مؤقت، وشريطة ألا يشكل سابقة. وذكرت بعض وفود أخرى أنها، مع تعاطفها مع طلب ألبانيا تعتقد أن ألبانيا ليست مؤهلة للحصول على مركز بلد في حكم أقل البلدان نموا وأن اتخاذ أي مقرر بهذا الشأن ينبغي أن ينتظر صدور توصية من لجنة التخطيط الإنمائي.

٢٦ - وبعد أن أجرى المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية، اعتمد المقرر التالي:

٨/٩٤ - منح موارد رقم التخطيط الإرشادي لالبانيا

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج الوارد في الوثيقة DP/1994/4 ومرفقها؛

٢ - يقرر، بالنظر الى ظروف الفقر الشديد والانخفاض البالغ في نصيب الفرد من الدخل التي تمر بها ألبانيا حاليا وتجابهها في الأمد القريب، أن يأذن لمدير البرنامج بتخصيص مبلغ إضافي قدره ١,٦ مليون دولار للموارد المتاحة لألبانيا من رقم التخطيط الإرشادي للدورة الخامسة، وذلك بصفة استثنائية ولمرة واحدة. ويعدل هذا المبلغ وفقا لأية تنقيحات مقبلة في أرقام التخطيط الإرشادية قد يوافق عليها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٤.

٢٧ - وأزجى ممثل ألبانيا الشكر باسم حكومته الى جميع أعضاء المجلس التنفيذي على المقرر الذي اتخذوه، وذكر أن ذلك المقرر يدل بوضوح على أن المجتمع الدولي يقر ويؤيد عملية التنمية في ألبانيا، وما يبذل فيها من جهود من أجل إقامة اقتصاد سوقي، وما تشهده من تعزيز للديمقراطية.

خامسا - البرامج القطرية، واستعراضات منتصف المدة، وما يتصل بها من مسائل

ألف - المكتب الإقليمي لافريقيا

البرنامج القطري السادس لكينيا (DP/1994/CP/KEN/6)
فترة البرنامج : ١٩٩٣ - ١٩٩٦؛ رقم التخطيط الارشادي: ٤١,٨ مليون دولار

٢٨ - حددت للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة مجالات تركيز أو مواضيع عامة، هي: الحكم والتنمية التشاركية؛ وبناء القدرات اللازمة للإدارة الاقتصادية؛ وتنمية المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

٢٩ - وعلق مساعد وزير التخطيط والتنمية الوطنية في كينيا على روابط البرنامج القطري السادس بخطة التنمية الوطنية السابعة وصلة البرنامج بتلك الخطة، وأعرب عن تقدير حكومته للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للجهود الإنمائية الوطنية المستمرة.

٣٠ - وطلبت عدة وفود، مع إعرابها عن التأييد بوجه عام للزخم والاستراتيجية المقترحين في إطار البرنامج القطري السادس، إيضاحا بشأن مسائل، منها: مدى مراعاة البرنامج القطري السادس لنتائج استعراض منتصف مدة البرنامج القطري الخامس؛ وطابع التناثر الذي تتسم به المشاريع داخل مجالات التركيز؛ والتوقعات المتفائلة بشأن تقاسم التكاليف التكميلي ؛ ودور البرنامج الإنمائي في التنسيق إزاء الدور المماثل الذي يؤديه البنك الدولي؛ والأنشطة المحددة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي دعما لمبادرة بناء القدرات من أجل القرن ٢١. وأعرب عن التأييد أيضا لاستراتيجية توليد العمالة المقترحة في البرنامج القطري السادس.

٣١ - وردا على ذلك، قدم الممثل المقيم إجابات مفصلة، أكد فيها على التحالف التعاوني بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي في مجال تنسيق المعونة؛ واستراتيجية البرنامج الرامية الى تعبئة الموارد المحلية؛ والاتجاه الى الإلغاء التدريجي للمشاريع الصغيرة العديدة الموروثة في البرنامج. كما أوضح مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لافريقيا أن كينيا قد أنشأت لجان تنسيق على الصعيد الميداني بقيادة الحكومة، وأن هذه اللجان تسهم إسهاما كبيرا في الحوار المتصل مع الحكومة وفي مبادرات البرمجة المشتركة بين الوكالات، التي من قبيل إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية.

٣٢ - ووافق المجلس على البرنامج القطري السادس لكينيا، بالصيغة المقدم بها.

البرنامج القطري الخامس لمدغشقر (DP/CP/MAG/5)
فترة البرنامج: ١٩٩٣-١٩٩٦؛ رقم التخطيط الإرشادي: ٦٣,٤ مليون دولار

٣٣ - تمثلت مجالات التركيز الرئيسية الثلاثة للبرنامج فيما يلي: تعزيز القدرة على الإدارة الاقتصادية؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ وتخفيف حدة الفقر. وهذه المجالات الثلاثة محتفظ بها أساسا من البرنامج السابق واعتبرتها الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي متصلة بالجهود الإنمائية الحالية في ذلك البلد. والعنصر الجديد الرئيسي في البرنامج الخامس هو التركيز على الأنشطة الانمائية التي يضطلع بها في جنوب مدغشقر كل من البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة بوجه عام، ووفقا للأولويات الحكومية.

٣٤ - ورأى عدد من الوفود أن البرنامج المقترح مصوغ صياغة جيدة، ومتسق مع الأولويات الوطنية، ومكمل في بضع حالات للبرامج الثنائية. وأشيد كثيرا بالدور القيادي الذي يمارسه البرنامج الإنمائي في تنسيق المعونة، ولا سيما في مجال إدارة حالات الكوارث في جنوب البلد، كما أشيد بما يشمله البرنامج الجديد من تركيز على الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس وعلى استدامة مؤسسات القطاع العام. بيد أنه أثيرت أيضا مسائل متعلقة باحتمالات إنجاز أهداف البرنامج بالنظر الى محدودية الموارد. وعلى وجه التحديد، طلب أحد الممثلين إيضاحا بشأن دور مركز تورينو التابع لمنظمة العمل الدولية في الأنشطة المخططة للتدريب على أسلوب التنفيذ الوطني.

٣٥ - وأعرب ممثل مدغشقر عن امتنان الحكومة الملغاشية للتأييد الذي أعربت عنه الوفود، مؤكدا التزام الحكومة بالتعاون على أتم وجه مع البرنامج الإنمائي لتحقيق أهداف البرنامج. بيد انه أشار الى الحاجة الى مزيد من الدعم المالي من المجتمع الدولي لكفالة النجاح للبرنامج. وأشاد إشادة خاصة بالبرنامج الإنمائي وبالممثل المقيم نظرا لما يتحلى به من روح التعاون السمح والفعال.

٣٦ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الخامس لمدغشقر، بالصيغة المقدم بها.

تقديم المساعدة الى أنغولا

٣٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الوثيقة DP/1994/8، التي طلب فيها مدير البرنامج موافقة المجلس على مواصلة برنامج تقديم المساعدة الى أنغولا خلال عام ١٩٩٤ على أساس كل مشروع على حدة نظرا لما يدور في ذلك البلد حاليا من صراع يحول دون إعداد برنامج قطري لأنغولا.

٣٨ - وحظي ذلك الطلب بتأييد قوي من مختلف الوفود. وعلى وجه الخصوص، قدم ممثل البرتغال دعوة باسم حكومته لعقد مؤتمر المائدة المستديرة المقترح بقيادة البرنامج الإنمائي في لشبونة، إذا ما راق ذلك للبرنامج الإنمائي ولمجتمع المانحين.

٣٩ - ووافق المجلس التنفيذي على الطلب، بالصيغة المقدم بها.

تقديم المساعدة الى الكونغو

٤٠ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/1994/21، التي طلب فيها مدير البرنامج موافقة المجلس على استمرار تقديم المساعدة الى الكونغو على أساس كل مشروع على حدة بسبب الحرب الأهلية الدائرة حاليا، التي جعلت من العسير إعداد برنامج قطري رسمي للكونغو.

٤١ - ووافق المجلس على الطلب، بالصيغة المقدم بها.

تقديم المساعدة الى توغو

٤٢ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/1994/42، التي طلب فيها مدير البرنامج موافقة المجلس على استمرار تقديم المساعدة الى توغو على أساس كل مشروع على حدة بسبب الحرب الأهلية الدائرة حاليا، التي جعلت من العسير إعداد برنامج قطري رسمي لتوغو.

٤٣ - ووافق المجلس التنفيذي على الطلب، بالصيغة المقدم بها.

تقديم المساعدة الى زائير

٤٤ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الوثيقة DP/1994/43، التي طلب فيها مدير البرنامج الموافقة على استمرار تقديم المساعدة الى زائير على أساس كل حالة على حدة بسبب الحرب الأهلية الدائرة حاليا، التي جعلت من العسير إعداد برنامج قطري رسمي لذلك البلد.

٤٥ - ووافق المجلس التنفيذي على الطلب، بالصيغة المقدم بها.

التقدم المحرز في البرنامج القطري الخامس لجمهورية تنزانيا المتحدة

٤٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الوثيقة DP/1994/15 بشأن التقدم المحرز في البرنامج القطري الخامس لجمهورية تنزانيا المتحدة. وبعد مشاورات مستفيضة بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، خفضت مجالات التركيز التي يشملها البرنامج القطري الخامس من خمسة برامج رئيسية الى أربعة، هي: إدارة الاقتصاد الكلي؛ وإدارة الموارد البشرية؛ والبرنامج الوطني لتوليد الدخل؛ وإدارة الموارد الطبيعية. ويستهدف البرنامج المعدل أيضا زيادة استخدام أسلوب التنفيذ الوطني في كل مجال من مجالات التركيز.

٤٧ - وفي حين أعربت الوفود عن سرورها بوجه عام لما بذل من جهود خلال السنة الماضية لتحسين درجة التركيز في البرنامج أعربت عن قلقها بشأن عدة مسائل تتصل باحتمالات تدبير الموارد المتعلقة بتقاسم التكاليف، ومجال التركيز المتعلق بالبرنامج الوطني لتوليد الدخل، الذي رئي انه لا يزال أوسع مما ينبغي، والافتقار الى مؤشرات وقياسات للنجاح تكون محددة تحديدا واضحا.

٤٨ - وطمأن البرنامج الإنمائي المجلس التنفيذي الى أن المسائل المطروحة ستراعى على النحو الواجب في الحوار المستمر مع الحكومة وفي صياغة كل برنامج من البرامج.

٤٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بجمهورية تنزانيا المتحدة، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1994/15.

استعراض البرنامج القطري الرابع لغينيا الاستوائية

٥٠ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/1994/30، التي اقترح فيها مدير البرنامج إعادة توجيه البرنامج القطري الرابع لغينيا الاستوائية بحيث يركز على مسألتي الحكم والبيئة، وتمديد فترة البرمجة المعتمدة الى عام ١٩٩٦.

٥١ - وأثنت أغلبية الوفود على الجهود التي يبذلها البرنامج الانمائي في مجال تنسيق المعونة في غينيا الاستوائية وأعربت عن تأييدها للجمع بين البرامج الانمائية وموضوع صلاح الحكم. بيد أن أحد الممثلين أعرب عن قلقه بشأن عدم وجود معايير ومؤشرات للنجاح تكون محددة تحديدا واضحا فيما يتعلق بالتقدم في مجال الحكم وحقوق الانسان في البلد، في حين أعرب ممثل آخر عن تشككه في موثوقية نظام الانتخاب الحالي في البلد.

٥٢ - وردا على ذلك، أشار البرنامج الانمائي الى تعاونه مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان في دعم الحكومة في مجال السعي الى إجراء حوار بناء بشأن موضوع الحكم،

٥٣ - ووافق المجلس التنفيذي على الاقتراح، بالصيغة المقدم بها.

باء - المكتب الاقليمي للدول العربية

البرنامج الاقليمي الثالث للدول العربية (DP/RAB/3)
مدة البرنامج: ١٩٩٤-١٩٩٦؛ رقم التخطيط الارشادي: ٠٠٠ ٣٠٠ ٢٣ دولار

٥٤ - بالاضافة إلى الأنشطة الجارية في مجالات الأمن الغذائي، والمياه، والبيئة وتكنولوجيا المعلومات، التي ستظل تحظى بدعم البرنامج الانمائي، سيركز البرنامج الجديد على ثلاثة مجالات جديدة، هي: التنمية البشرية المستدامة؛ والتكامل الاقتصادي؛ والتجارة والطاقة المستدامة.

٥٥ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للبرنامج وأثنت على الدور الحفاز الذي يمكن أن يؤديه في تعزيز التعاون على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي. كما أبدت الملاحظات التالية:

(أ) يقتضي الأمر تحقيق تنسيق أوثق مع البرامج القطرية ومع الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمانحين الآخرين؛

(ب) ضرورة تعبير البرامج التي ستوضع عن عنصر القابلية للاستدامة تعبيرا منهجيا؛

(ج) يمكن أن يقوم البرنامج الاقليمي بدور رئيسي في الدعوة للتنمية البشرية المستدامة وفي تسهيل تبادل الخبرات والمعلومات بين البلدان؛

(د) يمكن أن يكون النهج الخلاق الذي يأخذ به البرنامج لزيادة الموارد في شكل تقاسم للتكاليف بمثابة مثال تحتذيه البرامج الأخرى؛

(هـ) تدعو الحاجة إلى ضمان نقل نتائج برامج البحوث الزراعية على وجه السرعة إلى مجتمعات المزارعين المحلية وإقامة آليات للتنسيق مع مراكز البحوث الدولية؛

(و) تدعو الحاجة إلى دعم الأنشطة المضطلع بها في قطاع الطاقة التي ستعالج قضية الاعانات السعرية.

٥٦ - وردا على ذلك، أشار البرنامج الانمائي إلى أنه جرى التنسيق مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومع المانحين، وضرب أمثلة شملت مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا وبرنامج المساعدة التقنية البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يجري تبسيط الأنشطة لتفادي الازدواج.

٥٧ - وفيما يتعلق بالقابلية للاستدامة، أوضح البرنامج الانمائي أن وجود روابط موضوعية ومالية بين الأنشطة القطرية والانشطة الاقليمية، والتركيز على الأولويات الاقليمية، واستخدام المؤسسات الوطنية والاقليمية واستحداث ادوات مثل قواعد البيانات، ومرافق الاتصالات والرسائل الاخبارية الشبكية تمثل عوامل رئيسية ستؤخذ في الاعتبار عند تصميم البرامج.

٥٨ - ويمثل تعميم نتائج برامج البحوث الزراعية على المزارعين عملية طويلة الأجل بدأت بالفعل عن طريق معاهد البحوث الزراعية الوطنية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في عدد من المشاريع، مثل المشاريع المتعلقة بالشعير والقمح.

٥٩ - والكمية الكبيرة من البيانات المجموعة في أثناء مرحلة صياغة البرنامج الاقليمي الثالث تشكل خطوة هامة نحو تكوين خط أساس سليم من المعلومات التي ستكون أيضا بمثابة أداة لرصد آثار البرنامج.

٦٠ - وفيما يتعلق بالطاقة، ستعالج الاعانات السعرية ضمن الاطار الشامل لبرنامج الكفاءة وعناصر البرنامج المتعلقة بادارة جانب الطلب. أما الخبرات المكتسبة في بعض بلدان المنطقة، فسيجري تقاسمها على الصعيد الاقليمي.

٦١ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج، بالصيغة المقدم بها.

تقديم المساعدة إلى الصومال

٦٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مدير البرنامج بشأن أنشطة البرنامج الانمائي في الصومال (DP/1994/3).

٦٣ - وأعربت معظم الوفود عن تأييدها للبرنامج المقترح للصومال، وأثنت بوجه خاص على البرنامج الانمائي نظرا لما يبذله من جهود في تنسيق المعونة، والتركيز على أنشطة التنمية القائمة على صعيد المجتمع المحلي، وجهود التسريع الناجحة في شمال الصومال ونقل مكتب التنمية إلى البرنامج الانمائي. وأكد قليل من الوفود أهمية زيادة التنسيق مع المنظمات غير الحكومية، والمانحين الثنائيين والبنك الدولي وتوحيد أنشطة مكتب التنمية، لا سيما وأن دور عملية الأمم المتحدة في الصومال قد انكمش في البلد. وفي ظل الظروف الحالية في الصومال، من الأهمية أيضا أن يُنظر إلى البرنامج الانمائي على أنه يضطلع بأنشطة انمائية اقليمية منصفة.

٦٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مدير البرنامج بشأن الصومال.

تقديم المساعدة إلى السودان

٦٥ - نظر المجلس التنفيذي في تقرير مدير البرنامج بشأن تنفيذ البرنامج القطري الرابع للسودان (DP/1994/16).

٦٦ - وأعربت عدة وفود عن قلقها ازاء استمرار انتهاكات حقوق الانسان في السودان، وعرقلة الحكومة لجهود الاغاثة في جنوب البلد وتركيز أنشطة البرنامج الانمائي في شمال البلد فقط. ورأى أحد الوفود أن استمرار قيام البرنامج الانمائي بتقديم المساعدة إلى السودان في ظل تلك الظروف أمر غير مستصوب. وردا على ذلك، أشار عدد من الوفود إلى أن المجلس التنفيذي ليس المحفل المناسب لحل المسائل السياسية وينبغي للبرنامج الانمائي أن يقدم المساعدة دون شروط، تمشيا مع ولايته.

٦٧ - وسلم البرنامج الانمائي بأن أنشطته الحالية في السودان تغطي الشمال وحده، وهذا يرجع في المقام الأول إلى انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة الجنوبية. بيد أنه جرى تقديم المساعدة في الآونة الأخيرة إلى واو، الواقعة في المنطقة الجنوبية، وبالدرجة الأولى في مجال الأمن الغذائي والزراعة بقدر ما سمحت به حالة الأمن.

٦٨ - وأشار ممثل السودان إلى بعض التطورات الايجابية التي حدثت في الآونة الأخيرة، وتضمنت الأخذ باقتصاد السوق الحرة، ولا مركزية الحكم، والجهود التي تبذلها الحكومة في مفاوضات السلم. وأيد تماما من قالوا إن المجلس التنفيذي ليس محفلا للقضايا السياسية أو قضايا حقوق الانسان. وأضاف قائلا إن الحق في التنمية هو من حقوق الانسان الأساسية. وفيما يتعلق بالاغاثة الانسانية، أثنت الجمعية العامة على ما أبدته الحكومة السودانية من تعاون .

٦٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالبيئة المواتية لتنفيذ البرنامج القطري الرابع للسودان. وأيد عدد من الوفود البرنامج القطري الرابع للسودان.

جيم - المكتب الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

البرنامج القطري الخامس لجمهورية إيران الإسلامية (DP/CP/IRA/5)
مدة البرنامج: ١٩٩٤-١٩٩٨، رقم التخطيط الارشادي: ٠٠٠ ٢٦٤ ١١ دولار

٧٠ - أثنت عدة وفود على البرنامج لتركيزه على التنمية الإدارية. وأكد وفدان ارتياحهما للاتساق في دورات التخطيط الذي تحقق الآن فيما بين وكالات الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٧١ - وأدلى ممثل جمهورية إيران الإسلامية ببيان ختامي أكد فيه التعاون الوثيق بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استعراض البرنامج القطري الرابع وفي إعداد وثيقة البرنامج القطري الخامس، وشدد على التقدم الذي أحرزته جمهورية إيران الاسلامية في قطاعي الصحة والتعليم بالرغم من عدد من الظروف المعاكسة.

٧٢ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الخامس لجمهورية إيران الاسلامية، بصيغته المقدم بها.

تقديم المساعدة إلى اتحاد ميانمار

٧٣ - كان معروضا على المجلس تقرير مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى اتحاد ميانمار (DP/1994/17).

٧٤ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لمختلف أنشطة البرنامج الإنمائي على صعيدي القرية والقواعد الشعبية، ووافقت على أهمية تلك الأنشطة في تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب ميانمار. وكان هناك توافق آراء عام على أن الـ ١٤ مشروعا المعتمدة في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بالاضافة إلى مشروع فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز (الذي تجري صياغته حاليا) تستجيب تماما للولاية الواردة في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ وينبغي إنجازها بالكامل.

٧٥ - وفي المقرر ٢١/٩٣، طلب مجلس الإدارة أيضا إلى مدير البرنامج أن يقدم توصيات بشأن البرمجة في المستقبل ليستعرضها المجلس في دورته الحادية والأربعين. بيد أن عددا من الوفود أعربت عن قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة السياسية في ميانمار. وأشارت تلك الوفود إلى أنها نظرا لهذه الأسباب لا تؤيد وضع برامج اضافية في ميانمار بخلاف البرامج المعتمدة في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وردا على ذلك، اعترضت وفود أخرى اعتراضا مبدئيا على مناقشة قضايا حقوق الإنسان والقضايا السياسية ذات الصلة في المجلس التنفيذي وأشارت إلى أن قيام البرنامج الإنمائي بتقديم مساعدة أخرى إلى ميانمار ينبغي أن يكون مستقلا عن الاعتبارات السياسية.

٧٦ - وعقدت مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة. وبات من المفهوم أنه يمكن تناول مسألة البرامج المقبلة لميانمار في وقت مناسب.

تقديم المساعدة إلى كمبوديا

٧٧ - كان معروضا على المجلس تقرير مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى كمبوديا (DP/1994/25). ولاحظ كثير من الوفود، مع التقدير، الجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي دعما لكمبوديا في أثناء فترة الانتقال، من عام ١٩٩١ لغاية عام ١٩٩٣. ووجهت عدة وفود الانتباه إلى الدور الهام الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في تنفيذ البرنامج الوطني للإنعاش والتنمية في كمبوديا، مع الإشارة بوجه خاص إلى إدارة القطاع العام ككل، وتنسيق المعونة وإدارتها، وتنمية الموارد البشرية وغير ذلك من المجالات ذات الأولوية. وأوضحت بعض الوفود أنها تتطلع إلى مناقشة أنشطة البرنامج الإنمائي في كمبوديا مناقشة أوفى وأكثر موضوعية في دورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ للمجلس التنفيذي، حيث يتوقع تقديم برنامج قطري لكمبوديا. وفي هذا الصدد، طلبت تلك الوفود توزيع الوثائق ذات الصلة عليها قبل عقد الاجتماع بوقت طويل.

٧٨ - واختتم المجلس التنفيذي مناقشته للمذكرة بإقرار محتوياتها والموافقة على اقتراح مدير البرنامج الداعي الى الافراج عن مبلغ إضافي قدره ١٢ مليون دولار من موارد أرقام التخطيط الإرشادية لكمبوديا لحين تقديم برنامج قطري لكمبوديا إلى المجلس التنفيذي. وبعد ذلك، أدلى ممثل كمبوديا ببيان قوي تأييدا للإجراء الذي اتخذه المجلس.

دال - شعبة أوروبا ورابطة الدول المستقلة

البرنامج القطري الرابع لألبانيا (DP/CP/ALB/4)
مدة البرنامج: ١٩٩٤-١٩٩٦؛ رقم التخطيط الارشادي ٠٠٠ ٠٧٤ ٦ دولار

٧٩ - هناك ثلاثة مجالات تركيز مقترحة لموارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي: (أ) التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية المترتبة على الاصلاحات الهيكلية؛ (ب) تنمية الموارد البشرية؛ و(ج) بناء القدرة الوطنية. وتكلمت عدة وفود تأييدا للبرنامج القطري المقترح، وأشار بعض المتكلمين الى اشتراكهم في زيارة أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بمسائل البرمجة لألبانيا، زيارة ميدانية في عام ١٩٩٣. وأكد جميع المتكلمين تقديرهم لالتزام الحكومة القوي والجهود التي تبذلها لتحقيق الاصلاح من أجل إيجاد اقتصاد سوقي وترسيخ الديمقراطية في البلد. بيد أن بعض المتكلمين ارتأوا أن البرنامج القطري لا يعكس نهجا برنامجيا ويتضمن أنشطة متنوعة للغاية، من المتعذر تنفيذها في حدود الموارد المحدودة المتاحة للبرنامج الانمائي. وفي هذا الصدد، اقترحت بعض الوفود أن يركز البرنامج الانمائي على التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية المترتبة على الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية. كما أبرزت وفود أخرى ضرورة تحسين البانيا لآلياتها تنسيقا للمعونة وأوصت بأن يقدم البرنامج الانمائي المساعدة الى الحكومة في هذا الميدان.

٨٠ - وردا على ذلك، قال البرنامج الانمائي إنه جرت صياغة البرنامج على أساس التمويل الاضافي المتوقع وأنه كان من المزمع استخدام رقم التخطيط الارشادي كتمويل ابتدائي لجذب موارد اضافية من مانحين آخرين . وفي عدة حالات، يجري تحقيق ذلك. وجرت الاشارة الى التمويل المشترك من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والى قيام البرنامج الانمائي بالتعاون والتنسيق بصورة وثيقة مع المانحين الآخرين الذين يركزون أيضا على المجالات نفسها.

٨١ - وأدلى ممثل البانيا ببيان أعرب فيه عن تقديره للمندوبين الذين أيدوا البرنامج القطري وكذلك للبرنامج الانمائي نظرا لما يقدمه من مساعدة. وأكد أن مجالات التركيز المذكورة في البرنامج القطري تعالج الاحتياجات ذات الأولوية الملموسة لبلده، حيث تحاول حكومته التصدي لمشاكل التنمية التي واجهتها بعد سنوات العزلة.

٨٢ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الرابع لألبانيا، بصيغته المقدم بها.

البرنامج القطري الأول لسلوفاكيا (DP/CP/SLO/1)
مدة البرنامج: ١٩٩٤-١٩٩٦؛ رقم التخطيط الارشادي: ٠٠٠ ١٠٠ ١ دولار

٨٣ - انصب تركيز البرنامج على مجالين من مجالات التحول، هما: إعادة تشكيل الاقتصاد باتجاه القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية. وأعرب عدد من الوفود تأييده للبرنامج المقترح وأثنى على الجهود التي تبذلها سلوفاكيا لاعادة تشكيل اقتصادها وتعزيز قدرتها في مجال الادارة. بيد أن بعض الوفود أكدت على ضرورة اقامة تعاون أوثق بين البرنامج الانمائي والحكومة، ولا سيما لعدم وجود مكتب قطري وبالنظر الى تركيز سلوفاكيا على التنفيذ الوطني، كيما تؤدي الترتيبات المالية السلسة الحسنة التوقيت الى تيسير العملية. ونوه أحد الوفود الى عدم وجود أية اشارة الى دور المرأة في التنمية؛ بينما شدد وفد آخر على ضرورة تقديم الدعم الى سلوفاكيا للتغلب على مشاكلها البيئية وذلك بتقديم المساعدة من برنامج "بناء القدرة للقرن ٢١".

٨٤ - وبعد أن أخذ ممثل سلوفاكيا الكلمة، أعرب عن سروره لتقديمه البرنامج القطري الأول لسلوفاكيا الى المجلس التنفيذي، وأكد الأهمية التي تعلقها حكومته على ما يقدمه البرنامج الانمائي من دعم محدود وإن كان لا غنى عنه.

٨٥ - وردا على ذلك، أفاد البرنامج الانمائي بأن هناك مشروعا إحصائيا إقليميا، سيكون مقره في براتسلافا، دخل المراحل النهائية من صياغته وستتمثل إحدى أولوياته في وضع إحصائيات تتعلق بقضايا الجنسين. وبالاضافة الى ذلك، يقدم البرنامج الانمائي الدعم لاشتراك المنظمات غير الحكومية التي تركز على قضايا الجنسين في سلوفاكيا. وفيما يتعلق ببرنامج "بناء القدرة للقرن ٢١"، أكد البرنامج الانمائي أنه سيجري النظر في طلب سلوفاكيا الحصول على الدعم. ويدرك البرنامج الانمائي أن هناك بعض المشاكل في تحويل الأموال الى المشاريع التي تنفذ وطنيا، وأكد للمجلس التنفيذي أنها ستحل. وفي هذا الصدد، يزمع البرنامج الانمائي عقد حلقة عمل في براتسلافا في أيار/مايو بشأن طرائق التنفيذ الوطني في محاولة للتغلب على بعض الصعوبات.

٨٦ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الأول لسلوفاكيا، بصيغته المقدم بها.

هاء - المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البرنامج القطري الخامس لغيانا (DP/CP/GUY/5)
مدة البرنامج: ١٩٩٤-١٩٩٦؛ رقم التخطيط الارشادي ٠٠٠ ٩٤٠ ٥ دولار

٨٧ - تمثلت مجالات تركيز الدعم المقدم من البرنامج الانمائي في التنمية الادارية؛ وتنمية الموارد البشرية والتخفيف من حدة الفقر؛ وبناء القدرات وادارة الاقتصاد الكلي.

٨٨ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها الشديد للاتجاه الرئيسي لأنشطة البرنامج الانمائي نظرا لاتصالها بصورة وثيقة جدا بأولويات التنمية الرئيسية للحكومة. كما رحبت الوفود بإعداد خطة تنمية وطنية طويلة الأجل قيد التنفيذ حاليا بدعم من مجتمع المانحين.

٨٩ - وأثارت قضيتان قلقا بالغا لدى بعض الوفود، وهما قدرة القطاع العام المحدودة التي رتبت آثارا سلبية على عملية التنمية، والحاجة الى زيادة فعالية تنسيق المعونة.

٩٠ - وردا على ذلك، أشار البرنامج الانمائي الى أن الحكومة قد عملت على تعزيز قدرتها بإصلاح القطاع العام وإنشاء وحدة للتنفيذ الوطني ضمن شعبة الشؤون الاقتصادية بوزارة الخارجية. وجرى التشديد على ضرورة دراسة معوقات بناء القدرات ضمن الاطار الأعم لعملية الهجرة الهامة لرعايا غيانا على مدى ما يقرب من عقدين. ولذلك، ستكون للنهوج المستمرة التي ينسقها مجتمع المانحين أهمية حاسمة في عكس هذا المسار والتشجيع على عودة رعايا غيانا.

٩١ - وفيما يتعلق بتنسيق الإعانات، أوضح البرنامج الإنمائي أنه يوجد بالفعل تنسيق على مستوى عال عن طريق نظام الاجتماعات القطاعية للحكومات والمانحين. وبالإضافة الى ذلك، جرى التنسيق من خلال آلية مجموعة البحر الكاريبي للتعاون في الميدان الاقتصادي.

٩٢ - وعلقت ممثلة غيانا على أهمية البرنامج القطري الخامس، فأعربت عن تقدير حكومتها للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لجهودها الإنمائية الوطنية.

٩٣ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري الخامس لغيانا، بصيغته المقدمة.

واو - تقارير استعراض منتصف المدة

نظرات عامة على عمليات استعراض منتصف المدة

٩٤ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/1994/6، التي تتضمن نظرة عامة على عمليات استعراض منتصف المدة المضطلع بها في النصف الأول من عام ١٩٩٣، وفي الوثيقة DP/1994/41، التي تتضمن جدولا زمنيا مبدئيا لعمليات استعراض منتصف المدة التي سيضطلع بها في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٩٥ - وطلب أحد الوفود إيضاحا بشأن انتقاء تقارير الممثلين التي تقدم الى المجلس التنفيذي. وقيل على سبيل الإيضاح إن البرنامج الإنمائي سيوفر، وفقا للممارسات السابقة، تقارير منتصف المدة عن البرامج القطرية التي حددها المجلس على وجه التخصيص وعينة للممثلين من عمليات الاستعراض المضطلع بها. وكان المتوقع أن تقدم أربعة أو خمسة تقارير في المتوسط كوثائق كاملة للمجلس في حين تتاح، عند الطلب، التقارير المتبقية بلغة الاستعراض الأصلية.

تقرير استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الرابع للرأس الأخضر

٩٦ - كان أمام المجلس التنفيذي الوثيقة DP/1994/41/Add.1، التي تتضمن استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الرابع للرأس الأخضر.

٩٧ - وأكد ممثل الرأس الأخضر التزام حكومته بإنجاح تنفيذ البرنامج القطري الرابع. وأعرب عن أمله في إمكانية حل قيود الموارد الحالية التي تواجهها حكومته بزيادة تبرعات المجتمع الدولي.

٩٨ - وبعد أن أحاط أحد الممثلين علما بتقرير استعراض منتصف المدة، أثار المسائل التالية: حاجة البرنامج الإنمائي الى القيام، بموافقة الحكومة، بتعظيم دوره القيادي في تنسيق الإعانات لتفادي الاستغلال الموارد الناقص وازدواجية الجهود وتداخلها المزمنين، وعدد الموظفين الوطنيين الكبير غير المتناسب مع حجم البرنامج؛ والحاجة الى مزيد من التركيز على مسألة الديمقراطية، بما فيه إدخال اللامركزية؛ والحاجة الى تخفيف البرنامج الإنمائي من التعقيد ومن عبء العمل الناجمين عن إجراءات التنفيذ الوطنية.

٩٩ - وردا على ذلك، أكد البرنامج الإنمائي للمجلس التنفيذي أنه في حين تتولى الحكومة بالدرجة الأولى تنسيق الإعانات يدعم البرنامج الإنمائي هذه الجهود. ولا سيما بفضل عملية المائدة المستديرة. فقد عقد مؤتمر المائدة المستديرة الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، في حين تقرر عقد المؤتمر التالي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأشار البرنامج الإنمائي كذلك الى أن اللامركزية هي جزء لا يتجزأ من عناصر الإدارة، التي هي بدورها عنصر رئيسي في البرنامج القطري الرابع. ولاحظ البرنامج الإنمائي القلق الناجم عن تجزئة البرنامج في الرأس الأخضر، وأكد للمجلس التنفيذي أن جميع الجهود تبذل لتدارك هذه المسألة بطريقة تدريجية.

١٠٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير، بصيغته المقدمة.

تقرير استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الثالث للصين

١٠١ - نظر المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/1994/41/Add.2، التي تتضمن استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الثالث للصين.

١٠٢ - وأيد ممثل الصين تقرير استعراض منتصف المدة، مشيرا الى أن عملية الاستعراض كانت واسعة النطاق، حيث شملت الفترة من آذار/مارس حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ونتيجة لذلك، كان البرنامج القطري الثالث حسن التركيز وتجاوب بشكل حسن مع الاحتياجات الناشئة في الصين. ويقوم المكتب القطري للبرنامج الإنمائي وحكومة الصين بمتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة باستعراض منتصف المدة.

١٠٣ - وفي حين أيدت وفود عديدة بصفة عامة مجالات تركيز البرنامج القطري الثالث، أشير الى الحاجة الى زيادة الاهتمام بتخفيف حدة الفقر واشتراك القواعد الشعبية وإشراك المرأة في عملية التنمية. ودعا أحد الوفود البرنامج الإنمائي الى القيام بدور أنشط في تنسيق التخفيف من حدة الفقر بالنظر الى مصالح المانحين في المنطقة. وأعرب وفد آخر عن ترحيبه بتأييد البرنامج الإنمائي للإصلاحات القانونية والاقتصادية في الصين. وذكر، مع الإشارة على وجه التحديد الى مساعدة البرنامج الإنمائي للمفاوضات المتعلقة بمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)، أن الحاجة تستوجب مزيدا من التأكيد على جوانب الرصد والتنفيذ. كما ذكرت الحاجة الى زيادة الدعم المقدم لتنمية القطاع الخاص. وأعرب أحد الممثلين عن قلقه لاجتزاء المساعدات التي يقدمها البرنامج الإنمائي في مجالات البيئة وكفاءة الطاقة والتنمية الاجتماعية، نتيجة للتخفيضات التي طرأت على مخصصات أرقام التخطيط الإرشادية.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالمسائل التنفيذية، أثني على الصين لتنفيذها النهج البرنامجي والتنفيذ الوطني في برامجها. وأعرب عن شدة القلق إزاء نقاط الضعف الموجودة في رصد البرنامج وتقييمه. واعتبر دور البرنامج الإنمائي في تنسيق الإعانات في الصين مرضيا بوجه عام، كما حظي دوره في وضع مذكرة الاستراتيجية القطرية بالتأييد. وردت الأمانة على استفسارات أثيرت، فقدمت مزيدا من التفاصيل بشأن أنشطة البرنامج الإنمائي لدعم التخفيف من حدة الفقر ودعم البيئة بتمويل مرفق البيئة العالمي. كما أبرز دعم البرنامج الإنمائي للصين في وضع جدول أعمالها الوطني للقرن الحادي والعشرين.

١٠٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير، بصيغته المقدمة.

تقرير استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الرابع للهند

١٠٦ - كان أمام المجلس التنفيذي الوثيقة DP/1994/6/Add.2، التي تتضمن استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الرابع للهند.

١٠٧ - وقدم ممثل الهند بالتفصيل عملية استعراض منتصف المدة ونتائجها، التي كانت دقيقة، وتوصلت الى نتيجة مفادها أن البرنامج ككل يسير سيرا حسنا وإن كان من المستحسن زيادة التركيز فيه لضمان أثر أكبر.

١٠٨ - وأعربت وفود عديدة عن ارتياحها العام لاستعراض منتصف المدة ولاحظت الخبرة الإيجابية بالنسبة للتنفيذ الوطني في البلد. بيد أن بعضها رأى أنه في الإمكان زيادة التركيز في البرنامج وأن مجالي استئصال الفقر واشتراك القواعد الشعبية في التنمية ينبغي اعتبارهما من أولويات البرنامج. كما أوصي بتركيز البرنامج على أنشطة أكبر في إطار النهج البرنامجي وبعدم إنشاء مشاريع صغيرة على أساس انتقائي إلا في مجالات ما قبل الانتاج والتأثير البالغ.

١٠٩ - وردا على ذلك، لاحظ البرنامج الإنمائي أن الإجراءات تتخذ لزيادة تركيز البرنامج في الهند وأن البرنامج سيركز، فيما تبقى من مدته، على الإدارة المستديمة للبيئة والقضاء على الفقر. ولتحسين إمكانية المواصلة والمحاسبة، بذلت أيضا جهود كبرى لإدخال مؤشرات الأداء التي بفضلها يمكن قياس تقدم البرنامج.

١١٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير، بصيغته المقدمة.

تقرير استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الرابع لاندونيسيا

١١١ - كان أمام المجلس التنفيذي الوثيقة DP/1994/6/Add.3، التي تتضمن تقريرا عن استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الرابع لاندونيسيا.

١١٢ - وقدمت الوفود تعليقات ايجابية على ما اتصف به التقرير من صراحة وجودة شديدة وشمولية. فقد أكدت عملية استعراض منتصف المدة من جديد أهمية البرنامج العامة كما أسفرت عن زيادة حدة التركيز على التخفيف من حدة الفقر وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، بالنسبة للفترة المتبقية من الدورة. ولاحظت بعض الوفود التكامل القائم بين البرامج التي يساعدها البرنامج الإنمائي والأنشطة الثنائية العائدة لها.

١١٣ - وأفادت بعض الوفود بأنه لا يزال في الإمكان بذل الجهود للمضي في تقليل عدد البرامج والمشاريع وحذرت من التخفيضات الرمزية عن طريق إعادة ترتيب الأنشطة القائمة. وطلبت وفود عديدة من البرنامج الإنمائي المضي في تعزيز اشتراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المستندة الى المجتمعات المحلية اشتراكا نشيطا لتنفيذ الأنشطة الإنمائية وكذلك توسيع أنشطته بالقدر الممكن كي تشمل أجزاء أخرى من البلد. وحثت وفود أخرى على دمج قضايا الجنسين والبيئة في التخطيط الإنمائي وبرامج التنمية على نحو أكثر منهجية.

١١٤- وشدد ممثل اندونيسيا على أن حكومته قد دأبت على تعليق أهمية كبيرة على البرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأكد للمجلس التنفيذي التزام حكومته بالتعاون المستمر مع البرنامج الإنمائي في استخدام موارد البرنامج بشكل فعال وكذلك في تنفيذه.

١١٥ - وردا على ذلك، أوضح البرنامج الإنمائي الجهود المشتركة التي يبذلها حاليا مع الحكومة لتعزيز اشتراك المرأة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عملية التنمية، وأكد أن الحكومة والبرنامج كليهما يتخذان فعلا تدابير لزيادة التركيز في البرنامج الحالي، مما سيؤثر أيضا على البرنامج القطري التالي.

١١٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير، بصيغته المقدمة.

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لزامبيا

١١٧ - كان أمام المجلس التنفيذي الوثيقة DP/1994/6/Add.1، التي تتضمن تقريرا عن استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لزامبيا.

١١٨ - وقد أكد استعراض منتصف المدة من جديد الأهمية العامة للبرنامج وأسفر عن تركيزه على بناء قدرات الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، ودعم تنمية القطاع الخاص، ودعم تنمية القطاع الاجتماعي، ودعم التنمية الزراعية، خلال ما تبقى من الدورة. ولاحظت بعض الوفود وجود أنشطة كثيرة في بعض البرامج الفرعية، فاقترحت إجراء تعديلات للتوصل الى برنامج أكثر تركيزا.

١١٩ - ولاحظت بعض الوفود أن التقرير لا يتضمن أنشطة المانحين الثنائيين وغيرهم؛ وأن الحاجة تدعو الى بذل الجهود لتنسيق جميع البرامج في زامبيا لتفادي الإزدواجية.

١٢٠ - ولاحظت بعض الوفود الجهود التي تبذلها الحكومة لإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ البرنامج. وأكدت الحاجة الى الاحتفاظ بالأيدي العاملة المدربة لضمان المواصلة في تنفيذ البرنامج.

١٢١ - وردا على ذلك، أوضح البرنامج الإنمائي أن البرنامج قيد التعديل وفقا لسياسات الحكومة الجديدة وتوجيهها. وأكد المكتب للمجلس التنفيذي أنه سيواصل دعم الحكومة في تنسيق جميع البرامج في زامبيا.

١٢٢ - وشكر ممثل زامبيا أعضاء المجلس التنفيذي على ما قدموه من دعم للبرنامج وتعليقات بناءة لتحسينه.

١٢٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير، بصيغته المقدمة.

زاي - تقاريـــر بشـــأن الزيـــارات الميدانية: تقرير عن الزيارة الميدانية لألبانيا وأوزبكستان

١٢٤ - ناقش المجلس التنفيذي تقرير الزيارة الميدانية لألبانيا وأوزبكستان في الفترة من ٩ إلى ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣.

١٢٥ - وفي أثناء قيام ممثل كندا، الذي عمل مقررا من مقرري الفريق الإثنين، بعرض جزء التقرير الذي يتناول ألبانيا، تكلم عن المناقشات الفنية المفصلة التي دارت بين الفريق وقادة الحكومة وكبار الموظفين الرسميين، وممثلي المانحين، وكبار الموظفين في المنظمات غير الحكومية، والممثل المقيم وموظفيه والممثلين المحليين لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، وموظفي المشروع. وتكلم أيضا عن الزيارات التي قام بها الفريق للمشروع، ولا سيما في المناطق الريفية. وقد أدى كل هذا إلى تعزيز فهم أعضاء الفريق لأثر أنشطة البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلد وللمسائل البارزة التي تنطوي عليها هذه الأنشطة.

١٢٦ - ووجه الانتباه إلى ما يمر به البلد من انتقال سياسي واقتصادي واجتماعي ضخم حقيقي مثلت فيه عملية التغيير، وما زالت تمثل، تحديا هائلا. وأحد هذه التحديات أن تضع الحكومة نظاما لتنسيق المساعدة الخارجية تنسيقا فعالا؛ ويتمثل التحدي الآخر في العمل بمفهوم تخطيط التنمية ووضع الاستراتيجية اللازمة لها، مع تحقيق نوع أشمل من الاشتراك المجتمعي.

١٢٧ - وفي ملاحظاته الختامية، أشار ممثل كندا إلى ما حدث في عام ١٩٩٣ من تدهور في الدور النشط الممتاز الذي أداه مكتب خدمات المشاريع كوكالة تنفيذية في البلد. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك يرجع، فيما يبدو، إلى انشغال مكتب خدمات المشاريع بالاندماج المقترح مع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، مع ما يصاحب ذلك من مظاهر البلبلة.

١٢٨ - وأشار ممثل إكوادور، وهو يتكلم بصفته مقرر الفريق عن ذلك الجزء من التقرير الذي يتناول أوزبكستان، إلى المستوى نفسه من المناقشات العريضة القاعدة في أوزبكستان بما في ذلك زيارات الفريق للمشاريع في ألبانيا. وتكلم عن إمكانيات البلد من ناحية موارده الطبيعية والمعدنية، ولا سيما الذهب، والنفط، والفحم، والغاز، والنحاس والفضة. وقال إن التراث الثقافي الثري في البلد ينطوي على إمكانيات أخرى في مجال التنمية. بيد أن الأوضاع الصعبة الاجتماعية والاقتصادية التي تكتنف البلد في الوقت الراهن تنعكس بوضوح في مشاكله المتمثلة في الفقر وسوء التغذية ومعدل وفيات الرضع المرتفع.

١٢٩ - وتكلم عن هدف الحكومة المتمثل في تحقيق اقتصاد سوقي من خلال عملية تدريجية، فأشار إلى الدعم التكميلي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان للمجالات ذات الأولوية من خلال جهود التدريب، والتوجيه وبناء القدرة الوطنية. كذلك أبرز الجهود المبذولة في تشجيع التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وفي بناء القدرة اللازمة لاستغلال إمكانيات البلد الوفيرة في مجال السياحة الثقافية.

١٣٠ - وبعد أن أكد ممثل إكوادور أهمية التعاون الإقليمي في التصدي للمخاطر البيئية، ولا سيما المخاطر البيئية البحرية، أشار إلى إنشاء لجنة البيئة في مؤتمر قمة عقد بين البلدان المجاورة الـ ٧ في عام ١٩٨٣، أنشأ بدوره هيكلا عمليا، يشمل صندوقا مشتركا، لهذا الغرض.

١٣١ - وكان مكتب الأمم المتحدة يسعى، على سبيل الأخذ بمفهوم "المكتب المتكامل" إلى تقديم خدمة نافعة بينما يعمل في حدود تغطية ميزانوية محدودة. ووجه الانتباه بصفة خاصة إلى ضرورة تعزيز قدرة المكتب الإدارية التي تبين أنها ضعيفة.

١٣٢ - ورأى أعضاء المجلس التنفيذي، عند مناقشة التقرير، أن فجوة الـ ٩ أشهر التي تمر عند عرضه مفرطة في طولها وينبغي تجنبها عند النظر في تقارير الزيارات الميدانية المقبلة.

١٣٣ - كما ناقش الأعضاء مسائر القدرة الاستيعابية التي تلاحظ، على نحو ما قيل، في اختناقات الآليات الحكومية وتؤثر على استخدام المساعدة الدولية في الوقت المناسب. ومن شأن آلية تنسيق أصلح للعمل أن تساعد على تخفيف حدة الورطة.

١٣٤ - ورد مدير مكتب العلاقات الخارجية على سؤال موجه من أحد الوفود، فقال إن الدروس المستفادة من الزيارات الميدانية روعيت حقا في أعمال البرمجة العامة. وتحدث عن انشغال وفود أخرى بالنظر مبكرا في التقرير المتعلق بالزيارتين الميدانيتين المنتهيتين توا، وإحداهما لفييت نام والفلبين والأخرى للضفة الغربية وغزة والأردن، فأعرب عن موافقته على إمكانية النظر فيهما خلال دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ١٩٩٤، المقرر عقدها في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وسينظر المجلس التنفيذي في إمكانية فعل ذلك.

١٣٥ - وأبلغ نائب مدير شعبة العلاقات الخارجية المجلس التنفيذي بالخطط المتعلقة بتنظيم الزيارة الميدانية المقبلة لزمبابوي وكينيا خلال الأسبوعين الثاني والثالث من آب/أغسطس عام ١٩٩٤. وقال إنه متى ورد تأكيد لاستعداد حكومتي البلدين للزيارتين الميدانيتين، فسترسل الدعوات إلى أعضاء المجلس لترشيح المشتركين فيها.

١٣٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير.

سادسا - التقييم

١٣٧ - كان معروضا على المجلس تقرير مدير البرنامج عن التقييم (DP/1994/24).

١٣٨ - وقد أبرز مدير مكتب التقييم المركزي المسائل الرئيسية واشتراك البرنامج الإنمائي موضوعيا في تحقيق الانسجام لأعمال الرصد والتقييم ضمن إطار الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم. وأجمل المبادرات الجارية حاليا للأخذ باستراتيجية التغذية المرتدة الفعالة في البرنامج الإنمائي، بما فيها نظام لمراجعة حسابات الأداء البرنامجي لتعزيز نوعية البرامج والمساءلة. ولاحظ أن القيام في المستقبل القريب بإنشاء المكتب الجديد المعني بالتقييم والتخطيط الاستراتيجي سوف يربط وظيفة التخطيط الاستراتيجي بوظيفة التقييم المركزي. وسوف يقدم مدير البرنامج التفاصيل في دورة ١٩٩٤ السنوية.

١٣٩ - وأشار المجلس التنفيذي إلى جودة دراسة التغذية المرتدة والصراحة التي تتسم بها، فأيد نتائجها وتوصياتها. وأعرب عن تقديره لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنها بدأت فعلا الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات رئيسية كثيرة. وكانت الأهداف الكمية والمؤشرات والتوجيهات المترتبة على النتائج الواردة في المبادئ التوجيهية العديدة التي وضعها مكتب التقييم المركزي موضع تأييد تام.

١٤٠ - ووجه انتباه الوفود إلى الفقرة ٢ من مقرر مجلس الإدارة ٢٦/٩٣، التي طلب فيها المجلس إلى مدير البرنامج أن يدرج في تقريره الذي يقدم كل سنتين تحليلا إحصائيا ونوعيا لتقارير التقييم. وسيوفر هذا للمجلس فهم أمور هامة تعينه في تقييمه لأداء البرنامج.

١٤١ - ولوحظ اتجاه نية مدير البرنامج إلى الجمع بين وظيفتي التخطيط الاستراتيجي والتقييم المركزي في وحدة تنظيمية جديدة تقدم تقاريرها إليه مباشرة. وتوقعت الوفود أن تؤدي هذه الترتيبات إلى إدراج التقييم في صلب عملية صنع القرار. وتوقعت وفود عديدة أن تعزز هذه الترتيبات وظيفة التقييم وتضمن استقلالها وشفافيتها على الدوام.

١٤٢ - وأكدت بعض الوفود أهمية وجود نهج تقييمي مشترك بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. ووفقا لذلك، رأى المجلس التنفيذي أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ وفي سياق الاستعراض القادم للأنشطة التنفيذية للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة الذي يجري كل ثلاث سنوات، أن يولى اهتماما خاصا للطرق والوسائل التي تلزم أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة لإيجاد آليات تقييمية مشتركة، فعالة من حيث التكاليف وإجرائية المنحى، وكذا للإجراءات ذات الصلة التي يلزم أن تتخذها لجنة التنسيق الإدارية.

١٤٣- وردا على ذلك، أكد المدير أنه سيقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥، وفقا لمقرر مجلس الإدارة ٢٦/٩٣، التحليل الإحصائي القادم للتقارير التقييمية.

١٤٤ - وأكد المدير للمجلس، عند عرضه نظام مراجعة حسابات الأداء البرنامجي، أنه سيجري إيلاء الاهتمام اللازم حتى يمكن تجنب أي تعارض أو تداخل مع الأدوات الجاري العمل بها في الاستعراض والرصد

والتقييم ومراجعة الحسابات. والواقع أن نظام مراجعة حسابات الأداء البرنامجي يعرض كجزء من مجموعة إجراءات متكاملة عامة تهدف إلى تحسين نوعية البرنامج وفعاليته وتدعمها المساءلة. وهكذا، فإن غرض ذلك النظام هو تيسير الأخذ بالإدارة القائمة على النتائج، بتوضيح وتعزيز مفهوم المساءلة، وبالأخذ بمؤشرات أداء واقعية يتفق عليها المديرون بجميع مستوياتهم.

١٤٥ - وكانت المواءمة بين أنشطة التقييم قد بدأت قبل ذلك في إطار الفريق العامل المشترك بين الوكالات، والفريق الاستشاري المعني بالسياسات، واللجنة الاستشارية للبرامج والمسائل التنفيذية. وقد أدى البرنامج الإنمائي دورا مركزيا في صياغة تقرير مشترك بشأن المواءمة بين نظم الرصد والتقييم فيما بين مؤسسات الفريق الاستشاري المعني بالسياسات، وكذلك في تحضير وثيقة تقدم إطارا عاما للأمم المتحدة لإعداد مبادئ توجيهية للرصد والتقييم في سياق النهج البرنامجي.

١٤٦ - وبين مدير البرنامج، في ملاحظاته الختامية، عزمه على الاستمرار في تعزيز الوظيفة التقييمية وربطها بالتخطيط الاستراتيجي كيما تسهم مباشرة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات التنظيمية.

١٤٧ - وأحاط المجلس علما بتقرير مدير البرنامج عن التقييم (DP/1994/24).

سابعا - صناديق وبرامج أخرى

ألف - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

١٤٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مدير البرنامج بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/1994/28).

١٤٩ - وأعرب الممثلون عن تقديرهم وتأييدهم للأدوار الأحدث المسندة إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة في سلسلة أدواره المتواصلة وفي حفظ السلم. وشددوا على وجوب متابعة هذه الأدوار بالإضافة إلى نقاط القوة التقليدية التي تميز برنامج متطوعي الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني، ولا سيما في دعم المبادرات المجتمعية القاعدة. وانطلاقا من تلك الروح، طلب الممثلون إلى مدير البرنامج أن يسعى إلى الحصول على تمويل إضافي مؤكد لبرنامج خدمات التنمية المحلية. وعلاوة على ذلك، حث برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تعزيز النهوج التي بفضلها يمكن الاستفادة من أوجه التعاون بين الجهود المتصلة بالسلم والجهود الإنسانية والجهود الإنمائية الأطول أجلا.

١٥٠ - وأعرب الممثلون عن تأييدهم للاقتراح الداعي إلى وضع برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين تحت إدارة برنامج متطوعي الأمم المتحدة تعزيزا لإدارة جميع برامج المتطوعين التابعة للبرنامج الإنمائي التي في شكل يحافظ على الهوية والسمة المميزتين لكل من برنامج نقل المعرفة المذكور، والمتطوعين فيه.

١٥١ - وقدم المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تأكيدات بأن الالتزامات المقدمة على أساس توفير التمويل الكامل من موارد الأغراض العامة لصندوق التبرعات الخاص، على أساس تعهدات مكتوبة، ستدار بشكل متحفظ وستظل في إطار الاحتياطي الذي توفره الأرصدة المتاحة.

١٥٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩/٩٤ - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ مجموعة الأدوار التي يضطلع بها برنامج متطوعي الأمم المتحدة، التي تشمل مساهمته في كامل سلسلة "التنمية والإغاثة الإنسانية والسلم"، على النحو المبين في تقرير مدير البرنامج (DP/1994/28)؛

٢ - يدعو مدير البرنامج إلى تسمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة مديرا لمبادرة نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل الذي ضم فعلا إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

٣ - يأذن لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بالالتزام بأموال، على أساس التمويل الكامل، وقت ورود تعهدات مكتوبة لا ورود الأموال، بقدر ما يتعلق الأمر بجزء الأغراض العامة في صندوق التبرعات الخاص؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يستمر في السعي إلى الحصول على مزيد من الموارد المالية للتمويل المؤكد الثابت لبرنامج خدمات التنمية المحلية.

١٣ أيار/مايو ١٩٩٤

باء - برنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل

١٥٣ - رحب الممثلون بالكفاءة التي تحققت بوضع برنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل تحت إدارة برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وأعربوا عن تقديرهم أيضا لأن برنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل يستمر في الحفاظ على هويته المميزة وتركيزه البرنامجي وطلبوا إلى مدير البرنامج أن يستخدم وسائل خلاقة كفيلة بتوفير النمو للبرنامج فضلا عن تشجيع التبرعات الخاصة من القطاعين الخاص والعام.

١٥٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٧/٩٤ - برنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن برنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يستقصي الوسائل الخلاقة الكفيلة بدعم النمو المستمر لبرنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل، بما في ذلك استعمال أموال، حسب الاقتضاء، من موارد البرنامج الخاصة، في المجالات التي يقوم فيها البرنامج بأعمال مبتكرة وتجريبية دعما للتنمية البشرية المستدامة؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج تشجيع تبرعات خاصة، من القطاعين الخاص والعام في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لصندوق التبرعات الخاص التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة من أجل الأنشطة المبتكرة لبرنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل.

١٢ أيار/مايو ١٩٩٤

جيم - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

١٥٥ - أعربت وفود عديدة عن تشجيعها لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية في مواصلة جهوده المبذولة لتوسيع قاعدة موارده بغية إيجاد مصادر تمويل غير تقليدية. وأشارت وفود الى أن حكوماتها ستزيد مساهماتها المقدمة الى الصندوق خلال عام ١٩٩٤، في حين أكدت وفود عديدة أخرى استمرار الدعم الذي تقدمه حكوماتها.

١٥٦ - وأعرب عدد من الوفود عن الاهتمام باقتراح مدير البرنامج الداعي الى توسيع نطاق الصندوق وزيادة حيويته. وفي حين تساءل البعض عن المقومات المالية لهذا الاقتراح، أيد البعض الآخر الميزة النسبية للصندوق وخصوصيته كمرفق لتقديم المساعدة للمشاريع الانتاجية.

١٥٧ - وأثيرت مسائل محددة متصلة بإمكانية الحصول من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الأموال اللازمة لبرامج الائتمانات الصغيرة، وتوسيع نطاق أنشطة الإقراض التي يضطلع بها الصندوق والدور الجديد للصندوق بوصفه الساعد الإنمائي المجتمعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لموالاة النظر بالاقتران بتقارير مدير البرنامج المقبلة بشأن أنشطة الصندوق.

١٥٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير وشجع الصندوق على مواصلة جهوده لتحديد مصادر إضافية للتمويل، بما فيه مصادر لمانحين غير التقليديين.

دال - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ونقل التكنولوجيا عن طريق الرعايا المغتربين

١٥٩ - قدمت الأمانة العامة الى المجلس التنفيذي معلومات عن الحالة المالية الحرجة جدا لكلا الصندوقين، وأشارت الى أن هناك اتفاقا عاما على نقل مسؤوليات برنامج نقل التكنولوجيا عن طريق الرعايا المغتربين الى برنامج متطوعي الأمم المتحدة تعزيزا لجميع البرامج التي يضطلع بها المتطوعون.

١٦٠ - وأثير سؤال حول تمويل العلم والتكنولوجيا في الإطار الأعم لمنظومة الأمم المتحدة - مثلا عن طريق إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - مع الإشارة بوجه خاص الى مفهوم ائتلاف الموارد. وأوضحت الأمانة العامة أن أنشطة البرنامج الإنمائي في مجال العلم والتكنولوجيا تجاوز بوضوح صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأن البرنامج الإنمائي يعتزم مواصلة القيام بدور في هذا الصدد. وأكد المانحون الرئيسيون لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية استعداد حكوماتهم لمواصلة المساهمة في الصندوق، وحثوا المانحين الآخرين على أن يفعلوا الشيء نفسه.

١٦١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مدير برنامج صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، وتقرير صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وبرنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (DP/1994/29).

ثامنا - مسائل أخرى

ألف - اشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله

١٦٢ - أشار رئيس المجلس التنفيذي، في معرض تقديمه لهذا الموضوع الى المفاوضات المستفيضة التي جرت بشأن إعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية وتوجت بالنجاح في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٤، عندما قبلت الدول المشتركة صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله. ثم قدم المنسق التنفيذي للمرفق المذكور موجزا عن تاريخ عمليات إعادة التشكيل، بما فيها نتائج المرحلة التجريبية وتقييمها المستقل. وأثنى على إعادة التغذية، وأوجز مسؤوليات البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتشغيل المرفق. وأوضح المنسق التنفيذي، في بيانه، أن الوكالات المنفذة قد نُصِحت بتوسيع نطاق الانضمام الى المرفق أمام طائفة كبيرة من المنظمات، بما فيها المنظمات غير الحكومية. ومن الممكن، بتحسين الإجراءات والنظم الحالية، تقديم طائفة من الخيارات تسمح باشتراك تلك المنظمات في برنامج عمل المرفق، بما في ذلك تنفيذ المشاريع.

١٦٣ - وأعربت الوفود العديدة التي علقت على هذا الموضوع عن تأييدها لقيام البرنامج الإنمائي بالعمل كوكالة منفذة للمرفق، وإقرار الصك في شكله الحالي. وجرى الإعراب عن التقدير للدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في تيسير عملية المفاوضات التي أدت الى قبول الصك. كما أعربت الوفود عن رغبتها في أن يحاط المجلس التنفيذي علما بانتظام فيما يتعلق بتنفيذ المرفق المذكور، بما فيه استراتيجيات البرنامج الإنمائي وخططه التنفيذية. ولاحظ أحد الوفود أن المبادرات التي يضطلع بها المرفق تعالج مسائل عالمية وأن التكاليف الإضافية عامل ينبغي النظر فيه عند تصميم مشاريع المرفق وبرامجه.

١٦٤ - وأقر المجلس التنفيذي الصك بوصفه الأساس لاشتراك البرنامج الإنمائي كوكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية.

باء - بيان أدلت به المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٦٥ - أحاطت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والأمينة العامة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية أعضاء المجلس التنفيذي علما بالنتائج التي توصلت إليها مؤخرا الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

جيم - مقترحات تتعلق بالدورة السنوية لعام ١٩٩٤

١ - المواعيد النهائية لتقديم الوثائق

١٦٦ - أعلن أحد الممثلين أن اقتراحا سيقدم في الدورة السنوية لعام ١٩٩٤ وبمقتضاه تتغير قاعدة الأسابيع الستة المخصصة لتقديم الوثائق لتصبح ثلاثة أسابيع للتقارير الموضوعية وخمسة أسابيع للبرامج القطرية، على التوالي. ويمكن النظر في الوثائق التي تقدم بعد هذه المواعيد النهائية إذا رغب الأعضاء في ذلك، ولكن ينبغي إرجاء اتخاذ أي قرار بشأن هذه التقارير الى الدورة التالية. وأعربت وفود عديدة عن موافقتها، المبدئية، على هذا الاقتراح.

٢ - توزيع وثائق المجلس التنفيذي بشكل الكتروني

١٦٧ - طلب أحد الممثلين تقديم معلومات بشأن تكاليف توزيع وثائق المجلس التنفيذي بشكل الكتروني.

٣ - التحضير لمناقشة مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٦٨ - أكد أمين المجلس التنفيذي، في رده على أحد الأسئلة التي أثيرت، أن بيان مدير البرنامج الذي صدر في شكل وثيقة سيعمم قبل الدورة السنوية لعام ١٩٩٤. وطلب أحد الممثلين تقديم شروح تبين الولايات ذات الصلة.

١٦٩ - وقال مدير البرنامج، في ملاحظاته الختامية، أن السؤال الذي سيكون مطروحا في الدورة السنوية لعام ١٩٩٤ هو ما إذا كان الأعضاء يرغبون في إدخال إصلاحات والتفكير بصفة أساسية في كيفية تمكين البرنامج الإنمائي من العمل على أفضل وجه داخل الأمم المتحدة، كما أن التغييرات التي سيقترحها مدير البرنامج في الدورة السنوية ستنبثق لا محالة عن البيان الذي أدلي به في الدورة العادية الأولى في شباط/فبراير ١٩٩٤.

دال - اختتام الدورة

١٧٠ - في نهاية الدورة، قدم الرئيس مشروع مقرر يتضمن استعراضا عاما للمقررات التي اتخذت في الدورة كعنصر جديد في أعمال المجلس التنفيذي. وقد كانت تلك الدورة مثمرة - فقد اعتمد المجلس عددا من المقررات بشأن مسائل متعددة لم تكن هناك حاجة إلى إعطاء أرقام لكل مقرر على حدة فيها. ولأسباب عملية، اقترح أن يتخذ المجلس مقررا يحدد فيه جميع المقررات التي اتخذت أثناء الدورة. وسيعطى هذا المقرر رقم خاص به كما سيمكن المجلس من معرفة البرامج القطرية التي وافق عليها بيسر أو التقارير التي أحاط علما بها أو أي مقرر آخر اتخذ. وكان الاستعراض الشامل تجميعا للمقررات التي اتخذت بالفعل. واختتم الرئيس كلمته قائلا إن هذا الموجز قد ضمن في مشروع المقرر الشامل.

١٧١ - واختتم المجلس التنفيذي أعماله باتخاذ المقرر التالي:

١٠/٩٤ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٤

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير الى أنه في أثناء الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٤:

البند ١: مسائل تنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٤ (DP/1994/L.2)؛

اعتمد تقرير دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٤ (DP/1994/2)؛

قرر إلغاء المحاضر الموجزة لدوراته السنوية؛

البند ٢: مكتب خدمات المشاريع

قرر إرجاء اتخاذ مقررات الى دورته السنوية لعام ١٩٩٤ وإجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة بشأن هذا الموضوع قبل الدورة السنوية لعام ١٩٩٤؛

البند ٣: أنشطة المستوى البرنامجي وبرامج المساعدة الخاصة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الشؤون الانسانية (DP/1994/13)؛

اعتمد المقرر ٦/٩٤، المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي ترعاه أكثر من جهة؛

البند ٤: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

اعتمد المقرر ٨/٩٤ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن منح رقم التخطيط الإرشادي لألبانيا؛

البند ٥: البرامج القطرية واستعراضات منتصف المدة وما يتصل بها من مسائل

وافق على البرامج القطرية التالية:

البرنامج القطري الرابع لألبانيا (DP/CP/ALB/4)

البرنامج القطري الخامس لغيانا (DP/CP/GUY/5)

البرنامج القطري الخامس لجمهورية إيران الاسلامية (DP/CP/IRA/5)

البرنامج القطري السادس لكينيا (DP/CP/KEN/6)

البرنامج القطري الخامس لمدغشقر (DP/CP/MAG/5)

البرنامج القطري الأول لسلوفاكيا (DP/CP/SLO/1)

أذِن لمدير البرنامج بالموافقة على مشاريع للبلدان التالية، على أساس كل حالة على حدة: أنغولا (DP/1994/8)؛ والكونغو (DP/1994/4)؛ وتوغو (DP/1994/42)؛ وزائير (DP/1994/43)؛

أحاط علما بالتقارير التالية: (أ) النهوض بالبرنامج القطري الخامس لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/1994/15)؛ (ب) استعراض البرنامج القطري الرابع لغينيا الاستوائية (DP/1994/30)؛

نظر في التقرير المتعلق بتقديم المساعدة الى اتحاد ميانمار (DP/1994/17)؛ يرد في تقرير الدورة الآراء المعرب عنها؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتقديم المساعدة الى كمبوديا (DP/1994/25)، ووافق على التزام مسبق بمبلغ إضافي قدره ١٢ مليون دولار، على النحو المقترح في الفقرة ١٨ من التقرير؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالبرنامج الإقليمي الثالث للدول العربية (DP/RAB/3)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالتقدم المحرز ونتائج جهود البرنامج الإنمائي في الصومال (DP/1994/3)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بأثر البيئة الداعمة العامة في السودان على تنفيذ البرنامج القطري الرابع (DP/1994/16)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية لألبانيا وأوزبكستان (DP/1994/CRP.1)؛

تقارير استعراضات منتصف المدة

أحاط علما بالترتيبات المتعلقة بتقديم تقارير عن استعراضات منتصف المدة (DP/1994/6 و DP/1994/41)؛

أحاط علما بتقارير عن استعراضات منتصف المدة بشأن: (أ) البرنامج القطري الخامس لزامبيا (DP/1994/6/Add.1)؛ (ب) البرنامج القطري الرابع للرأس الأخضر (DP/1994/41/Add.1)؛ البرنامج القطري الرابع للهند (DP/1994/Add.2)؛ البرنامج القطري الرابع لأندونيسيا (DP/1994/6/Add.3)؛ (هـ) البرنامج القطري الثالث للصين (DP/1994/41/Add.2)؛

البند ٦: التقييم

أحاط علما بالتقرير السنوي عن التقييم (DP/1994/24)؛

البند ٧: الصناديق والبرامج الأخرى

اعتمد المقرر ٩/٩٤، المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن متطوعي الأمم المتحدة؛

اعتمد المقرر ٧/٩٤ المؤرخ، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة ؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق ب : (أ) صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ (ب) صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية؛ (ج) نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (DP/1994/29)؛

أحاط علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية (DP/1994/33)، **وشجع الصندوق على مواصلة جهوده لتحديد زيادة موارد التمويل، بما فيها الموارد المقدمة من مانحين غير تقليديين؛**

البند ٨: مسائل أخرى

اعتمد الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله، كأساس لاشتراك البرنامج الإنمائي بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية (DP/1994/6).

١٣ أيار/مايو ١٩٩٤

الجزء الثالث

الدورة السنوية

المعقودة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من ٦ الى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

أولا - المسائل التنظيمية

١ - أقر المجلس التنفيذي في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ جدول الأعمال التالي لدورته السنوية لعام ١٩٩٤ كما ورد في الوثيقة DP/l994/L.3:

البند ١ : المسائل التنظيمية
البند ٢ : التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة
البند ٣ : مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البند ٤ : المسائل المتصلة بدورات البرمجة
البند ٥ : موقع مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
البند ٦ : صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج
البند ٧ : صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
البند ٨ : أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني
البند ٩ : مكتب خدمات المشاريع
البند ١٠ : مسائل أخرى

٢ - وقرر المجلس التنفيذي عدم النظر في البند ٥ أعلاه وإرجاء النظر في البند ٨ إلى دورته العادية الثالثة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وقرر المجلس التنفيذي أيضاً إدراج طلب ورد من حكومة جنوب أفريقيا بمنح ذلك البلد مركز البلد المستفيد بموجب البند ٤. ووافق المجلس على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/l994/L.3 بهذه التعديلات.

٣ - وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وافق المجلس التنفيذي على تقرير الدورة العادية الثانية، المعقودة في نيويورك في الفترة من ١٠ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، مع التعليقات الواردة (DP/1994/9 و Corr.1).

٤ - وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وافق المجلس التنفيذي على خطة العمل للجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان مع التغييرات المقترحة، بما في ذلك مقرر المجلس المتخذ في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بتأجيل نظره في تقارير الزيارات الميدانية الى الدورة العادية الثالثة. ووافق المجلس على أنه ينبغي ألا يتم النظر في تقارير الزيارات الميدانية المقبلة إلا في الدورات العادية.

٥ - ووافق المجلس التنفيذي على البت في تواريخ الدورات المقبلة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ على أساس الجدول الزمني المؤقت التالي:

الدورة العادية: ١٠-١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
الدورة العادية: ٢٤-٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥
الدورة السنوية: ٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥
الدورة العادية: ٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٦ - وفي ختام الدورة، أقر المجلس مشروع تقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٤ مع التعليقات الواردة (DP/1994/L.4 و Add.1-16).

الوثائق

٧ - استجابة لطلب وارد من أحد الوفود في الدورة العادية الثانية، أتاحت الأمانة العامة معلومات بشأن توزيع وثائق المجلس التنفيذي بشكل الكتروني.

٨ - وأعرب وفدان عن قلق بالغ لأنه تعذر بحث البند المتعلق بأنشطة التعاون التقني للأمم المتحدة، وهو بند تعلق عليه البلدان النامية أهمية كبيرة، بسبب عدم توفر الوثائق.

٩ - وناقش المجلس التنفيذي مسألة توفر الوثائق في موعدها. واقترح أحد الممثلين ألا توزع وثائق المجلس الى حين توفرها بجميع اللغات إلا إذا لم تتمكن خدمات المؤتمرات من انتاج الوثائق بجميع اللغات بموجب قاعدتي الخمسة أسابيع والثلاثة أسابيع اللتين وضعهما المجلس في دورته الحالية.

١٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٤/٩٤ - الوثائق

إن المجلس التنفيذي

١ - يقرر أنه الى أن يتم وضع النظام الداخلي الجديد وبدون الاخلال بمحتوياته، عندما لا تقدم الى مكتب شؤون المؤتمرات بالأمم المتحدة التقارير المرفوعة الى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، لغرض ترجمتها الى جميع اللغات الرسمية قبل سبعة أسابيع (تسعة أسابيع في حالة البرامج القطرية) من بدء الدورة التي ستناقش فيها، تؤجل بنود جدول الأعمال ذات الصلة الى الدورة التالية للمجلس ما لم يتخذ المجلس قرارا في أية مرحلة لإبقاء البند على جدول الأعمال بصورة استثنائية.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

ثانيا - التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

ألف - التقرير السنوي لمدير البرنامج

١١ - كان التقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/1994/10 وAdd.1-5 و DP/1994/Add.2/Corr.2) بمثابة وثيقة معلومات أساسية لأغراض مناقشة البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال. ولذلك فقد اعتبر أنه لا حاجة لإجراء مناقشة منفصلة للتقرير.

١٢ - ولاحظ أحد الوفود الصعوبات التي ينطوي عليها التوفيق بين المعلومات الاحصائية الواردة في الملخص وتلك الواردة في البيانات المفصلة في الوثيقة DP/1994/10/Add.3. وفي هذا الصدد، استفسر الوفد عن مدى ملاءمة الجمع بين البيانات المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والبيانات المتعلقة بفرادى البلدان.

١٣ - ورداً على الاسئلة المثارة، لاحظت الأمانة أنه لئن كانت الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بنهج البرنامج لا تزال محدودة، فقد تم خلال عام ١٩٩٣ استحداث عدد من الأدوات والمبادرات التي من شأنها أن تسهل تطبيق النهج في معظم مبادرات البرمجة. كما لوحظ أن التقرير السنوي الموضح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيظل يُنشر كما في السنوات السابقة.

١٤ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/1994/10 و Add.1-5) بالصيغة التي قُدم بها.

١٥ - وأعرب عدد من الوفود، في إطار بنود مختلفة من جدول الأعمال، عن تحفظات بشأن "تقرير التنمية البشرية" لعام ١٩٩٤، محذرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بألا يتجاوز ولايته في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب أحد الممثلين عن قلقه إزاء تزايد ما يولى من أهمية لتقرير التنمية البشرية الذي ليس له سند تشريعي في المجلس التنفيذي. وأشار آخر الى أن البرنامج الانمائي قد يود، تقليلا للخلاف المحيط بالتقرير، أن ينظر في إمكانية قيام الدول الأعضاء وهيئة التحرير استعراض محتويات كل تقرير قبل نشره. وقال مدير البرنامج انه سيأخذ كل التعليقات في الاعتبار وسوف يكفل أن يمر التقرير عند إعداده بعملية استعراض أكثر انتظاما.

١٦- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٥/٩٤ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤

إن المجلس التنفيذي

١- يحيط علما بملاحظات عدد من الوفود في الدورة السنوية لعام ١٩٩٤ بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤؛

٢- يرحب بعزم مدير البرنامج على تحسين عملية التشاور مع الدول الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى المختصة لتحسين المنهجيات المستخدمة في التقرير بغية تحسين نوعيته ودقته دون الإخلال باستقلالية تحريره؛

٣- يحيط علما بعزم مدير البرنامج على تقديم تقرير إلى المجلس بشأن هذه المسألة في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

باء - تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧

١٧ - عرض مدير مكتب سياسات وتقييم البرنامج التقرير الوارد في الوثيقة DP/1994/22، فلاحظ أن قرار الجعية العامة ١٩٩/٤٧ ينطبق على الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بمجمله، لذا كان منهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذه هو اعتباره جهدا جماعيا تشترك فيه بلدان البرنامج وكذلك الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة. وقال إن الأمين العام سيقدم تقريرا أكثر شمولا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التي ستنعقد في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤، وفقا للفقرة ٥٤ من القرار.

١٨ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء بطء خطى تنفيذ القرار في شتى أنحاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بمجمله، وهي قضية ستثار في الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٩ - وأحيط علما بتزايد استخدام طريقة التنفيذ الوطني، على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حذر من استبدال مكتب خدمات المشاريع بالتنفيذ الوطني في المشاريع المنفذة وطنيا. وطلب أحد الوفود تقييما لخبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنفيذ الوطني حتى الآن.

٢٠ - واقترح ممثلون أن تقترن اللامركزية وتفويض السلطة إلى المكاتب القطرية بآليات مناسبة للإدارة والمراقبة للمساءلة. وطُلب أيضا إعداد ورقة موجزة تصف العناصر العشرة للامركزية التي طورها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢١ - وأُقر بأهمية مذكرات الاستراتيجية القطرية ولكن بضعة وفود أكدت ضرورة عدم فرض المذكرات على البلدان المستفيدة.

٢٢ - وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، أشارت وفود الى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤. وترد تعليقاتها في الفرع الثاني - ألف من هذا التقرير.

٢٣ - وردا على ما أثير من أسئلة لاحظت الأمانة العامة أن الأغلبية الهائلة من المنسقين المقيمين ملتزمة بتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧ في البلدان التي يعملون بها.

٢٤ - كما أُوضح أن مذكرة الاستراتيجية القطرية لا يجري الاضطلاع بها إلا في البلدان التي تود ذلك وفقا لما نص عليه القرار تحديدا. وستوفر للمجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة أمثلة للمذكرات الاستراتيجية القطرية التي أعدت حتى الآن. كما سيوفر في ذلك الوقت تقرير موجز عن عناصر اللامركزية العشرة.

٢٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المدير DP/1994/22 بالصيغة التي قدم بها.

جيم - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢٦ - عرض مدير مكتب سياسات وتقييم البرنامج التقرير الوارد في الوثيقة DP/1994/11، فذكر أنه قد بُذلت جهود خاصة خلال السنة الماضية لتعزيز اتفاقات التعاون مع عدد من الشركاء الهامين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الأخرى للمجتمع المدني ومجموعات السكان الأصليين. وقد اتخذت تدابير لدعم قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد من المجالات، بما في ذلك تعزيز مرفق البيئة العالمية ووحدات بروتوكول مونتريال، وتدريب موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعيين ٤١ موظفا وطنيا للتنمية المستدامة. والجهود جارية لتعزيز مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية لكي يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من القيام بدور دعم هام في تنفيذ اتفاقية التصحر قيد التفاوض حاليا. ومن المعتزم أيضا اتخاذ مبادرات جديدة في مجالات استراتيجيات التنمية المستدامة والتجارة والبيئة والاقتصاديات البيئية.

٢٧- وعلقت وفود كثيرة وأعربت عن شكرها على العرض الخاص بشأن برنامج بناء القدرات للقرن ٢١، وأكدت من جديد دعمها له، وطلبت أن يعرض المدير في تقريره المقبل تفاصيل عن تأثير هذا البرنامج في دعم التغييرات في اتخاذ القرارات على المستوى الوطني وفي تعبئة موارد إضافية.

٢٨ - وارتأى الكثير من الممثلين ضرورة زيادة التركيز على جعل البرامج الوطنية قائمة تماما على المشاركة، بما في ذلك قيام المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية بدور أكبر. وطولب أيضا بأن يؤمّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفاء وفاء تاما في المستقبل القريب بالرقم المستهدف لأقل البلدان نموا وهو ٤٠ في المائة.

٢٩ - وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية للإدراة البيئية أعربت عدة وفود عن مساندتها لجهود البرنامج الإنمائي في إدماج ممارسات الإدارة البيئية السليمة وعلقت على توقعاتها الكبيرة بصدد دور الموظفين الوطنيين للتنمية المستدامة.

٣٠ - وأوضح ممثلون الدور الهام الذي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام به في تنفيذ وإدارة مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال وكذلك في مجال مكافحة الجفاف والتصحر.

٣١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1994/11 بالصيغة التي قدم بها.

دال - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات

٣٢ - أبرز مدير المكتب الاقليمي لافريقيا، في عرضه للوثيقة DP/1994/12، مجالين من مجالات نشاط برنامج الأمم المتحدة الانمائي في افريقيا هما: تنسيق المعونة وتوفير الدعم لمبادرات الادارة. وقال إن المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال الادارة تقتصر على توفير التعاون التقني لبناء البنية الأساسية المؤسسية اللازمة في تقيد صارم بالأولويات القطرية وبناء على طلب الحكومة المعنية.

٣٣ - وأشاد الممثلون بالدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي لجهود التنمية الافريقية، ورحبوا بالاستعراضات الجارية في منتصف المدة لدراسات المنظور الطويل الأجل الوطنية ومؤسسة بناء القدرات الافريقية. وأعربوا عن اهتمامهم بتلقي التقارير ذات الصلة في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٤.

٣٤ - ودعا بعض الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى تركيز أنشطته من أجل تحقيق تأثير أكبر. وشجع أحد الممثلين بشدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على اجراء دراسة متعمقة للبرامج الأساسية، وخاصة عملية تقييم التعاون التقني وبرامجه على الصعيد الوطني، والنظر في تقديم تقارير الى المجلس التنفيذي عن عدد محدود من الأنشطة في كل دورة بدلا من استعراض جميع أنشطته كل سنة.

٣٥ - واشار بعض الممثلين الى تدني مستويات الموارد المتاحة للبرامج الافريقية ودعوا الى بذل الجهود لعلاج هذا الوضع.

٣٦ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٣/٩٤ - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات

إن المجلس التنفيذي

١- **يحيط علما** بتقرير مدير البرنامج الوارد في الوثيقة DP/1994/12؛

٢- **يشجع** مدير البرنامج والبلدان الافريقية والمجتمع الدولي على مواصلة دعم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات؛

٣- **يشجع أيضا** برنامج الأمم المتحدة الانمائي على أن يواصل المشاركة في الحوار بشأن حل مشاكل ديون افريقيا؛

٤- **يطلب الى** مدير البرنامج أن يقدم تقريرا سنويا الى المجلس التنفيذي عن دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات.

٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤

ثالثا - مستقبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٣٧ - ذكر مدير البرنامج في تقديمه لهذا البند أن الدورة السنوية الأولي للمجلس التنفيذي تشكل منعطفا في إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي أدى بالفعل إلى قيام صلة تشاورية حميمة بين الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وأوضح أن بيانه الرسمي يرد في الوثيقة DP/94/39 المعنونة "مبادرات من أجل التغيير". وأعاد مدير البرنامج تأكيد المبادئ الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي: العالمية، والحيدة، وعدم المشروطية، وطابع المنح في مساعدته. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتطلع إلى العمل مع جميع البلدان الداخله في برنامجه على أساس أولوياتها الوطنية. أما الأسباب الخمسة للتغيير فهي: وجود عالم متغير؛ وإجراء دراسة نقدية للمساعدة الانمائية الرسمية؛ وتغير دور الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة؛ وعمليات تقييم برنامج الأمم المتحدة الانمائي التي تشير إلى نقص الوضوح في المهمة والتركيز؛ والتغييرات في الموارد المالية، مع تدني نصيب المساعدة الانمائية الرسمية وازدياد الاحتياجات للأغراض الطارئة في المجالات الانسانية وحفظ السلم.

٣٨ - ان الأمر الذي سعى إليه مدير البرنامج في الوثيقة "مبادرات من أجل التغيير" هو تشكيل عدة مفاهيم وقضايا ناشئة في مهمة وتركيز أوضح للمنظمة. ويقوم محور التركيز على إطار التنمية البشرية المستدامة التي طـُورت استجابة للأولويات الوطنية، ويشكل محاولة للتصدي للقضايا الحيوية التي تواجه البلدان في تنميتها. ويستند التركيز إلى أطر وضعتها الجمعية العامة ومجلس الادارة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٣٩ - وأكد مدير البرنامج أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة لا يتعارض بأي حال مع الحق السيادي للبلدان في تقرير أولوياتها ولا يعني فرض أي شكل من أشكال الشروط. بل ان تحديد مجالات للتركيز يسمح لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بأن يقدم خدمات أفضل وبفعالية أكبر، للمجالات التي تقررها الحكومات ذاتها باعتبار أن لها أعلى الأولوية والاستعجال. وتم تحديد خطوط هذه المهمة في دورة المجلس التنفيذي في شباط/فبراير ١٩٩٤. وتتضمن المبادرة من أجل التغيير سلسلة من التدابير التي يقترحها مدير البرنامج لتدعيم برنامج الأمم المتحدة الانمائي وقدرته على خدمة البلدان الداخلة في البرنامج. ان هدف مدير البرنامج هو اقتراح تدابير تعزز التوجيه الذي منحه له المجلس في الماضي.

٤٠ - ووجه وكيل الأمين العام لإدارة الدعم الانمائي والخدمات الإدارية كلمة إلى المجلس التنفيذي قال فيها إن إدارته ترحب ترحيبا كبيرا بأولويات عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي كما وردت في الوثيقة "مبادرات من أجل التغيير". وأضاف أنه يشارك مدير البرنامج في أهمية التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وإدارة الدعم الانمائي والخدمات الإدارية، إذ يجري كلا الكيانين عملية إعادة تنظيم. وأوضح أن إدارة الدعم الانمائي تنمي روابط أوثق، مشيرا إلى فرقة العمل المشتركة المعنية بتعزيز الدعم الفني لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٤١ - وأعربت الوفود عن تأييدها العريض وتقديرها لمبادرة مدير البرنامج. وذكرت بعض الوفود أن أفكاره كانت مبتكرة وتطلعية وأنها تستند إلى قناعات متينة. وهنأت معظم الوفود مدير البرنامج على التقدم المحرز في تعريف مستقبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وشرحه لأهداف المنظمة وأولوياتها الموضوعية. وأشيد بالجهد الفكري المطبق على بحث مستقبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي. ومن الواضح أنه يلبي احتياجات برنامج العمل الذي وعد مدير البرنامج المجلس التنفيذي به في دورته العادية الأولى. ولاحظت عدة وفود أن التنمية البشرية المستدامة تتمشى كاملا مع أهدافها الوطنية. ووصفتها وفود كثيرة بأنها مجموعة ممتازة من المبادرات وأكدت اتفاقها بوجه عام مع أهداف وأنماط العمل المحدد. وذكرت بعض الوفود أن هذه التنمية البشرية يمكن أن تشكل مدخلا هاما في تنفيذ خطة الأمين العام من أجل التنمية. ورحب المتحدثون بوجه عام بمفهوم التنمية البشرية المستدامة، وطلب بعضهم مزيدا من الايضاحات بشأن كيفية وضعها موضع التنفيذ. طلب كثير من المتحدثين تعريفا واضحا لمحور التركيز وإطارا زمنيا للتنفيذ. كما تم التأكيد على الحاجة إلى الإشارة إلى الأولويات الوطنية. ولاحظت وفود قليلة أن نموذج التنمية البشرية المستدامة لا يمكن تطبيقه بشكل موحد على جميع البلدان.

٤٢ - وفيما يتعلق بمجالات التركيز وأنماط عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الواردة في تقرير مدير البرنامج، حذرت بعض الوفود بأنه ينبغي ألا يقحم برنامج الأمم المتحدة الانمائي نفسه في القضايا السياسية ومسائل حقوق الإنسان. وأكدت على الحاجة إلى احترام سيادة الدول فيما يتعلق بالإدارة. وذكرت عدة وفود أن المجالات الأربعة المحددة فضفاضة وأعربت عن الحاجة إلى وجود برنامج واضح. وأشار أحد الوفود إلى أنه من الممكن استكمال محور التركيز بالإشارة إلى الاستراتيجية القطرية. وفيما يتعلق بالمبادرات الخاصة المذكورة في تقرير مدير البرنامج سألت بعض الوفود إذا كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميزة تنافسية في مجال الأمن الغذائي، واقترح أحد الممثلين أن الأمن الغذائي يمكن حتى أن يكون مجال التركيز الخامس. وطمأن مدير البرنامج الوفود بشأن القضايا المثارة مؤكدا على الحيدة وعدم فرض شروط للمساعدات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٤٣ - وذكرت عدة وفود أنه يجب على برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن ينفق مخصصاته بعناية خلال هذه الفترة التي تشهد موارد محدودة، وذكر أحد الوفود تحديدا الحاجة إلى استثمار أفضل في رأس المال البشري. واقترح أحد الوفود تخصيص الموارد بمرونة أكبر من تلك المرونة المستخدمة حاليا في نظام أرقام التخطيط الارشادية.

٤٤ - وظهر تأييد واسع لفرق العمل التي أنشئت مع شركاء التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وطُلب إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي تعميق شراكاته مع سائر وكالات الأمم المتحدة والكيانات الأخرى والتأكيد على تقسيم رشيد للعمل. وأعلنت عدة وفود عن تأييدها القوي لدور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في التنسيق على الصعيد القطري ودعت الى تدعيم وظيفة المنسقين المقيمين. وذكرت بعض الوفود أن التنمية البشرية المستدامة توفر الإطار الصحيح لدعم تنسيق المعونة. وأكدت عدة وفود على أهمية قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ باعتباره أداة للتنسيق. كما حظيت التغييرات المؤسسية الواردة في تقرير مدير البرنامج بتأييد عام. وطلب أحد الوفود من برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يقدم خريطة تنظيمية جديدة وخطة موحدة تستند إلى التغييرات.

٤٥ - وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، أشارت وفود الى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤. وترد تعليقاتها في الفرع الثاني - ألف من هذا التقرير.

٤٦ - ورد مدير البرنامج على أسئلة الوفود أثناء المناقشة. وأكد أن أهداف ومقاصد برنامج الأمم المتحدة الانمائي ستظل توضع بمشاركة المجلس التنفيذي.

٤٧ - واقترح أحد الممثلين أن يشجع مدير البرنامج على إجراء التعديلات اللازمة في شتى الوحدات، مثل شعبة أوروبا الشرقية وكمنولث الدول المستقلة، كجزء من إعادة الهيكلة التنظيمية للنهوض بقدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق مهمته.

٤٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٤/٩٤ - مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشيد بمدير البرنامج لتقريره المعنون "مبادرات من أجل التغيير" (DP/l994/39) ويرحب بالمبادرات المقترحة فيه؛

٢ - يؤيد الإطار العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحدد في التقرير، ويوافق على أن تكون المهمة الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي مساعدة البلدان الداخلة في البرنامج في مسعاها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة تمشيا مع برامجها وأولوياتها الإنمائية الوطنية؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على مواصلة جهوده من أجل تحقيق التركيز للبرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بوضع الأهداف الثلاثة والمجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في التقرير موضع التنفيذ، على أن تؤخذ في الاعتبار الآراء المعرب عنها في الدورة السنوية لعام ١٩٩٤ والمناقشات الجارية بشأن الترتيبات التي تخلف الدورة البرنامجية الخامسة؛

٤ - يؤكد أن أولويات التنمية الوطنية ستكون هي العامل الأساسي في تقرير البرامج المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يجب أن تظل قطرية التوجه؛

٥ - يحيط علما بإعادة الهيكلة التنظيمية التي اقترحها مدير البرنامج للنهوض بقدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق مهمته، ويشجع مدير البرنامج على إجراء التعديلات اللازمة تحقيقا لهذه الغاية؛

٦ - يرجو من مدير البرنامج أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٥ عما أحرزه من تقدم في تنفيذ البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو المحدد خطوطه في الفقرة ٣ من هذا المقرر.

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

رابعا - المسائل المتصلة بدورات البرمجة

ألف - دورة البرمجة الخامسة

٤٩ - قدم مدير البرنامج التقرير بشأن هذا البند (DP/1994/18). وقال إن الغرض من استعراض منتصف فترة دورة البرمجة الخامسة هو التماس تفويض المجلس التنفيذي لتكييف مستويات البرمجة القائمة بما يتفق مع الصورة المرتقبة حاليا للموارد، وكذلك لاتخاذ اجراءات لدعم مبادرات التحول والانتقال الى فترة البرمجة التالية. وأبرز بايجاز المقترحات المطروحة لكي ينظر فيها المجلس، كما هي ملخصة في الفقرة ٣١ من الوثيقة DP/1994/18.

٥٠ - وكان هناك تأييد واسع لمقترحات مدير البرنامج. غير أن وفودا عديدة أعربت عن أسفها لتدني الموارد الذي كان قد استلزم تخفيض أرقام التخطيط الارشادية وموارد البرنامج الخاصة بنسبة ٣٠ في المائة عن المستويات المقررة في الأصل. ونبهت عدة وفود بشكل خاص الى ما سيكون لتلك التخفيضات من أثر معطل للبرامج المخططة والجارية. وكان هناك اتفاق عام على أن الأمر يحتاج الى مزيد من قابلية التنبؤ في تعبئة الموارد وتخطيطها، وهذه مسألة يمكن النظر فيها في سياق مناقشات فترة البرمجة المقبلة. وتساءلت بعض الوفود بذلك الخصوص عما اذا كان من الواقعي استخدام معدل نمو بنسبة ٤ في المائة في التبرعات لعامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

٥١ - ولاحظت الوفود أهمية موارد البرنامج الخاصة أثناء النصف الأول من الدورة الخامسة ومساهمتها الايجابية في تعزيز مجالات التركيز المنصوص عليها في مقرر مجلس الادارة ٣٤/٩٠. وكان هناك توافق في الرأي وأن المرونة البرمجية الاضافية التي طلبها مدير البرنامج لاعادة توزيع الموارد المتبقية داخل كل فئة من فئات موارد البرنامج الخاصة، مقبولة وضرورية في آن واحد، ولا سيما نظرا للقدر المحدود من موارد البرنامج الخاصة غير المبرمجة المتبقية في الدورة الخاصة.

٥٢ - وكان هناك أيضا تأييد واسع لترتيبات الاقتراض التي اقترحها مدير البرنامج. واقترح أحد الوفود تحويل البرامج القطرية المعطلة الى برامج قطرية أخرى كإجراء للتخلي عن مفهوم الاستحقاق الذي كان قد ظهر على مر الزمن. وأشارت عدة وفود أخرى الى أن البلدان غير القادرة على إنفاق كامل أرقام تخطيطها الارشادية أثناء الدورة الخامسة يجب أن يظل بامكانها الوصول الى تلك الموارد في الأعوام المقبلة.

٥٣ - وأيدت عدة وفود نقل الموارد غير المستخدمة من المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني الى المرفق الأول وإنشاء مرفق لخدمات الدعم التقني فيما يتعلق بالوكالات التقنية الصغيرة نسبيا. وأيدت وفود أخرى هذه المقترحات بشكل عام متسائلة في نفس الوقت عما اذا لم يكن من الأفضل تأجيل النظر فيها الى

دورة المجلس التنفيذي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، التي من المقرر أن يستعرض فيها موضوع تكاليف الدعم.

٥٤ - واتخذ الممجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٦/٩٤ - استعراض دورة البرمجة الخامسة في منتصف الفترة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بإطار الموارد المنقح لدورة البرمجة الخامسة، كما ورد في الوثيقة DP/1994/18؛

٢ - يوافق على أهداف الإنفاق المحددة المتصلة بأرقام التخطيط الإرشادية وموارد البرنامج الخاصة، كما هي مبينة في الجدول ١ من الوثيقة DP/1994/18؛

٣ - يوافق على أرقام تخطيط إرشادية منقحة للبلدان والبرامج منفردة وعلى موارد البرنامج الخاصة كما وردت في الجدولين ٢ و ٣ على التوالي في الوثيقة DP/1994/18، على أن تمثل ٧٠ في المائة من المستويات المحددة في الأصل، ويحث مدير البرنامج في نفس الوقت على مواصلة سعيه الرامي الى إيجاد الموارد لتيسير إعادة أرقام التخطيط الإرشادية الى المستويات الأصلية، وتقديم تقرير عن نتائج جهوده الى المجلس في دورته العادية المقبلة؛

٤ - يأذن لمدير البرنامج بأن يعيد توزيع الموارد داخل كل فئة من فئات برامج موارد البرنامج الخاصة كما هو وارد في الفقرة ١٦ من الوثيقة DP/1994/18، مع استبعاد البرامج الفرعية المتصلة بمناطق بعينها؛

٥ - يوافق على ترتيبات الاقتراض كما وردت في الفقرة ١٩ من الوثيقة DP/1994/18؛

٦ - يحيط علما بمقترحات مدير البرنامج الرامية الى إعادة توزيع الموارد في إطار ترتيبات مخصصات تكاليف الدعم المنقحة الوارد وصفها في الفرع الثاني - دال من الوثيقة DP/1994/18، ولكن يرجئ النظر في هذه المقترحات الى دورة المجلس في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، التي سيُستعرض فيها موضوع ترتيبات تكاليف الدعم.

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

باء - دورة البرمجة السادسة

٥٥ - عرض مدير مكتب العلاقات الخارجية الوثيقة DP/1994/20، فأوضح أن المقصود منهاتسهيل مناقشة القضايا المتصلة بالترتيبات المقرر إنشاؤها في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥ لكي تخلف دورة البرمجة الحالية. وفي المرحلة النظرية لا تعرض الورقة خيارات صريحة وإنما تلتمس التوجيه بشأن المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها الدراسات والمشاورات التقنية مستقبلا. وقد اقتُرح تقسيم مناقشة الموضوع إلى ثلاث مجموعات من المسائل: أهداف البرمجة؛ الآليات المالية؛ توزيع الموارد.

٥٦ - وأعربت وفود عن تقديرها للوثيقة الشاملة المفيدة، وقالت عدة وفود إنه ينبغي أن تعتبر التعليقات في المرحلة الحالية تعليقات أولية وإنه يتعين البت في عملية لمواصلة المشاورات.

أهداف البرمجة

٥٧ - أشار العديد من المتحدثين إلى ضرورة ربط أهداف البرمجة بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستقبلا، الأمر الذي نوقش في سياق الورقة المعنونة "مبادرات من أجل التغيير" (DP/1994/39). وشدد عدد من الوفود على أن البرمجة ينبغي أن تتماشى مع الأولويات الوطنية، إقرارا بتنوع احتياجات التنمية.

٥٨ - وذكرت وفود كثيرة أن مبادئ العالمية والحياد وتعدد الأطراف وطابع المساعدة الطوعي القائم على المنح ينبغي أن تظل أساسية في شتى عناصر إطار البرمجة المتبعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

آليات التمويل

٥٩ - في حين أقرت وفود عديدة بالمشاكل والمخاطر المتصلة بالنظام الحالي، أوضح عدد من الوفود أن بعض أوجه القصور ليست متأصلة في الآلية ذاتها، وشجعت بعض الوفود بصفة عامة على استكشاف آليات تمويل بديلة، ولاحظت ما لمداولات الجمعية العامة القادمة المتعلقة بالقرار ١٦٢/٤٨ من صلة بهذا العمل.

٦٠ - وأعربت وفود كثيرة عن قلق شديد إزاء هبوط المساهمات الأساسية، التي لا غنى عنها لرسالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرئيسية، وطلبت من المدير تكثيف الجهود لزيادة الموارد الأساسية.

٦١ - ولاحظت عدة وفود الزيادة الكبيرة في التمويل غير الأساسي، فطلبت المزيد من المعلومات عن الاتجاهات المتعلقة بالموارد الأساسية وغير الأساسية. وقال وفدان إنه ينبغي للمجلس التنفيذي النظر في مدى ضرورة تناول مقرره بشأن البرمجة مستقبلا كلاً من الموارد الأساسية وغير الأساسية.

٦٢- وعلّق الكثير من المتحدثين على مدة دورة البرمجة وطرق الحد من مخاطرها البرنامجية والمالية، فأشارت بعض الوفود بعدم تقصير المدة الحالية للدورة، وهي خمس سنوات، ولكن وفودا كثيرة حبّذت دراسة أمر تقصير مدة الدورة. كما أيدت عدة وفود مفهوم نظام أرقام تخطيط إرشادية متجددة وطلبت

دراسة المسألة بالتفصيل. وأشار بضعة ممثلين بأن تُدرَس أيضا خيارات لا تنطوي على توزيع مسبق للأموال.

توزيع الموارد

٦٣ - فيما يتعلق بمنهجية التوزيع حبذت بعض الوفود دراسة عوامل محددة بديلة، وأشار عدة ممثلين بضرورة استمرار المنهج الحالي، القائم أساسا على معايير تمت تجربتها منها السكان والناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد، على أن تُصقل من خلال تنقيحها وربما بتوسيع المعايير التكميلية وتعديل شتى الأوزان المستخدمة في الحساب.

٦٤ - وفيما يتعلق بتوزيع الأموال، كان الاتفاق عاما على ضرورة إيلاء الأولوية للبلدان الأقل دخلا، وأبرز عدد من الممثلين الاحتياجات الخاصة لبلدان معينة مثل البلدان النامية الجزرية الصغيرة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. كما أقرت وفود كثيرة بأن أرقام التخطيط الإرشادية المتواضعة يمكنها أن تعمل كحافز حاسم لتعبئة موارد إضافية.

٦٥ - وحظت إمكانية زيادة مخصصات موارد البرنامج الخاصة بردود فعل مواتية ولكن وفودا عديدة أكدت أن البرامج الممولة حاليا من هذه الموارد تحتاج إلى استعراض وتقييم متعمقين. كما وُجد تأييد لدراسة زيادة مخصصات البرامج الإقليمية والإقطارية، ولاحظ عدد من المندوبين التكامل بين جداول الأعمال الوطنية والدولية. وناشد الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية حجز حصة من الموارد للعلم والتكنولوجيا ولاعتمادات إقليمية متزايدة.

٦٦ - وأيدت عدة وفود دراسة معايير مركز البلد المتبرع الصافي، بما في ذلك وضع عتبات بديلة وإمكانية ربط قابلية أرقام التخطيط الإرشادية للسداد بتعبئة أموال إضافية.

٦٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٧/٩٤ - المسائل المتصلة بدورة البرمجة السادسة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعيد تأكيد مبادئ أهلية كل البلدان المتلقية على أساس الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وهي العالمية والحياد وتعدد الأطراف وطابع المساعدة الطوعي القائم على المنح والقدرة على الاستجابة لاحتياجات كل البلدان المتلقية وفقا لسياساتها وأولوياتها هي فيما يتعلق بالتنمية؛

٢ - يلاحظ أن النقاش حول دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستقبلا يتصل اتصالا وثيقا بالعملية المفضية إلى اتخاذ مقرر بشأن فترة البرمجة القادمة؛

٣ - يعتبر الوثيقة DP/1994/20 مساهمة هامة في المشاورات بشأن وضع هيكل فترة البرمجة القادمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويلاحظ أنها تحدد مجموعات القضايا التالية:

(أ) أهداف البرمجة؛

(ب) توزيع الموارد؛

(ج) آليات التمويل؛

٤ - يقرر مواصلة نظره في هذه القضايا في دوراته العادية المقبلة، بغية التوصل إلى مقرر نهائي بشأن فترة البرمجة القادمة في دورته السنوية لعام ١٩٩٥؛

٥ - يطلب إلى المدير وضع الخطوط العامة لهيكل ممكن لمداولات أخرى وإعداد المزيد من الوثائق من أجل الدورة العادية الثالثة للمجلس، تعالج بصفة خاصة النقاط التالية:

(أ) تطوير الورقة التي أعدها المدير بعنوان "مبادرات من أجل التغيير"، حسبما يعتزم تطبيقها على فترة البرمجة التالية؛

(ب) خيارات لتنقيح إطار البرمجة على أساس أرقام التخطيط الإرشادية؛

(ج) خيارات لتنقيح منهج توزيع الموارد، بما في ذلك:

'١' معايير للأهلية والاستبعاد التدريجي؛

'٢' معايير أو أوزان تكميلية.

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

جيم - جنوب افريقيا

٦٨ - بعد تقديم مذكرة مدير البرنامج (DP/1994/38) التي يحيل فيها طلبا ورد من جمهورية جنوب افريقيا لمنحها مركز البلد المستفيد، قام ممثل جنوب افريقيا بعرض الطلب على المجلس التنفيذي مشددا على الجهود التي تبذلها حكومته لتصحيح الاختلالات داخل البلد ومبينا الخطوط العامة لبرنامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والبشرية لجنوب افريقيا. وأعرب عن تقديره للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي حتى الآن وقال انه يتطلع الى مواصلة التعاون مع البرنامج في المستقبل.

٦٩ - ورحب ممثلو كل من باكستان وبلغاريا وغامبيا وكوبا والنرويج، الذين تحدثوا بالنيابة عن مناطقهم، بطلب جمهورية جنوب افريقيا وأعربوا عن تأييدهم لتوصية مدير البرنامج الواردة في الوثيقة DP/1994/38.

٧٠ - وشرحت مديرة المكتب الاقليمي لافريقيا الترتيبات الادارية وترتيبات الميزانية المتعلقة بانشاء مكتب لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في جنوب افريقيا. وأوضحت كذلك أن تطوير البرنامج في جنوب افريقيا سيتم بالتعاون الوثيق مع الحكومة، مع مراعاة الأنشطة الانمائية الأخرى التي يجري الاضطلاع بها في هذا البلد.

٧١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٤/١١ - المسائل المتصلة بدورات البرمجة: جنوب افريقيا

إن المجلس التنفيذي،

١- يرحب بجمهورية جنوب افريقيا بوصفها بلدا مستفيدا في برنامج الأمم المتحدة الانمائي؛

٢- يقرر أن يأذن لمدير البرنامج بأن يخصص رقم تخطيط ارشادي قدره ١٠ ملايين دولار لجمهورية جنوب افريقيا للفترة المتبقية من دورة البرمجة الخامسة، حسبما هو موصى به في المرفق الثاني من الوثيقة DP/1994/38.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤

خامسا - مكان مقـــر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٢ - قرر المجلس التنفيذي، في ٦ حزيران/يونيه عدم النظر في هذا البند في جدول الأعمال.

سادسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقريـر السنـــوي للمديـرة التنفيذيـــة والأنشطـــة على مستوى البرنامج

ألف - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

٧٣ - عرضت المديرة التنفيذية التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عـــن عـــام ١٩٩٣ (الوثيقـــة DP/1994/44). وأشارت الى أبرز الملامح البرنامجية والمالية الواردة في الصفحات ٢ الى ٤ من التقرير، بما في ذلك المعلومات عن مستويات الدخل لعام ١٩٩٣، وحالة الموارد المتوقعة لعام ١٩٩٤، والنسبة المئوية لمخصصات البلدان ذات الأولوية، فضلا عن الجوانب الوثيقة الصلة بجهود الصندوق الرامية الى تحسين نوعية أنشطة برامجه ومساعدته التقنية. ويشمل ذلك، فيما يشمله، تعزيز تنظيم الأسرة في اطار أوسع هو خدمات الرعاية الصحية الانجابية وتمكين المرأة من حيث حقوق الانجاب وحرية الانجاب.

٧٤ - وبعد تقديم عرض موجز للأعمال المطروحة على المجلس، عرضت المديرة التنفيذية بعض الأفكار حول دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل، ممعنة النظر، بوجه خاص، في برنامج العمل الذي يحتمل أن ينبثق عن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة، مصر، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقالت ان مشروع الوثيقة يوفر عددا من التوجيهات الهامة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وستبقى الأهداف الرئيسية للصندوق هي دمج الاعتبارات السكانية دمجا كاملا وواضحا في جميع خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة.

٧٥ - وقالت ان أهم موضوع نشأ عن عملية التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية كان أهمية تمكين المرأة، بوصفه غاية في حد ذاته وباعتباره شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، على السواء. وبالنظر الى الأهمية العظيمة للدور الذي يؤديه التعليم في تمكين المرأة، فان الصندوق سيحاول التعجيل بدعواه الهادفة الى تكثيف الجهود لتعليم البنات. ومن النتائج الهامة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، التي ستكون لها آثار على الصندوق ، وضع تعريف أوسع للصحة الجنسية والتناسلية، يقوم الصندوق بتطبيقه على نطاق العالم. وقالت إنه سيولى اهتمام خاص بمجالات أُهملت في الماضي، بما في ذلك عدوى الجهاز التناسلي، والأمراض المنقولة جنسيا، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، وعدم الخصوبة، بين أمور أخرى.

٧٦ - ورحبت وفود كثيرة بالشكل الجديد للتقرير السنوي للمديرة التنفيذية، وخاصة بالنهج ذي الطابع التحليلي الأكبر، واستخدام الدروس المستفادة في دعم التحليل، والتركيز على القضايا الموضوعية الحيوية. وأعربت وفود عن تقديرها لتقييم بعض الموضوعات الهامة في شكل نقد ذاتي، مشيرة الى أن مثل هذا التحليل الموضوعي يعتبر خطوة أولى ضرورية لتحسين نتائج المشاريع والبرامج. ومع ذلك، أوصت عدة وفود بضرورة أن تتضمن التقارير المقبلة مجال تركيز أكثر استراتيجية وأن تكون قائمة على المحصلة أو النتائج. وذكر أحد الوفود أنه كان يفضل أن يكون التقرير من طراز مختلف - أي أن يوفر المزيد من التفاصيل عن أنشطة السنة، وأن يتضمن أيضا رؤية للمستقبل والآراء الشخصية للمديرة التنفيذية. ورأى وفد آخر أنه لو حلل التقرير تقدم الصندوق وأداءه خلال السنة في ايصال خدماته الرئيسية، لكان أكثر فائدة.

٧٧ - وأيدت الوفود تأييدا قويا الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل توسيع نطاق برنامجه ليشمل نهجا أشمل تجاه تنظيم الأسرة كجزء من الرعاية الصحية الانجابية. ورحبت أيضا بالجهود المبذولة لجعل الوقاية والمعالجة من الأمراض المنقولة جنسيا، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، عنصرا لا يتجزأ من الصحة الانجابية. غير أن وفودا كثيرة رغبت في معرفة المزيد عن الطريقة التي يعالج بها الصندوق ما يترتب على هذا الالتزام من آثار استراتيجية وآثار على البرمجة. وعلى الأخص، استفسرت عدة وفود: (أ) عما اذا كان الصندوق قد وضع مؤشرات لتقييم نوعية الرعاية الصحية الانجابية، و(ب) عن مدى تمكن الصندوق من وضع مفهوم الرعاية الصحية الانجابية موضع التنفيذ.

٧٨ - وركزت وفود عديدة على بنود محددة شملها التقرير. ورحب الكثير منها بالاهتمام الذي حظيت به مخططات استرداد التكاليف واشتراك القطاع الخاص في برامج تنظيم الأسرة. غير أن وفودا عديدة لاحظت أن الجهود المبذولة في هذه المجالات تبدو، الى حد ما، غير قاطعة. ولذلك تساءلت عما اذا كان الصندوق ملتزما بضمان تأمين الوصول الى خدمات تنظيم الأسرة من خلال القنوات الخاصة والعامة. وأيدت الوفود الدعم المستمر الذي يقدمه الصندوق لمشاريع المؤسسات الصغيرة، وهي مشاريع ترمي الى ربط أنشطة تنظيم الأسرة بجهود تعزيز قدرة المرأة على كسب الدخل. غير أن أحد الوفود أشار الى أنه ينبغي للصندوق أن يتجنب الدخول الى مجالات تتمتع فيها منظمات أخرى بميزة نسبية على الصندوق. وسأل وفد آخر عن الطريقة التي يمكن بها دمج مثل هذه المشاريع بأنشطة الاعلام والتعليم والاتصال.

٧٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها بوجه عام للدعم الذي يقدمه الصندوق للجهود الهادفة الى وضع وزيادة تطوير برنامج مشترك للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز تشارك وكالات أخرى في رعايته، تطوير هذا البرنامج، ولمشاركة الصندوق في هذه الجهود. وشددت وفود كثيرة على أهمية تخصيص المزيد من الموارد لأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وتبادل المعارف والمعلومات مع بعضها بعضا. ورأى أحد الوفود أن مثل هذا البرنامج المشترك يعتبر أداة بالغة القيمة لتمكين الحكومات من التصدي لأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز المتعدد القطاعات ولتحسين التنسيق مع الجهات المانحة في شراكة مع تلك الجهود الوطنية. وأوصى الوفد، بالتالي، بأن يشجع المجلس التنفيذي صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعاونه الممتاز في هذا المجال في اطار المقرر ٦/٩٤ الذي اعتمده المجلس في دورته العادية الثانية في أيار/مايو .

٨٠ - وعلق عدد من الوفود على ضرورة وجود تركيز استراتيجي لأنشطة الصندوق وعلى توجهاته المقبلة، وأشارت هذه الوفود الى أهمية مؤتمر القاهرة القادم بوصفه أحد المعالم التي ستعطي دفعا جديدا للجهود العالمية الهادفة الى دمج الشواغل السكانية في عملية التنمية. وأشارت عدة وفود الى أنه قد يكون من الضروري زيادة تركيز مساعدة الصندوق على عدد مختار من البلدان وعلى قطاعات محددة بغية تجنب تمييع الجهود وما ينجم عن ذلك من انخفاض جودة الأنشطة وأثرها. وشدد الكثير من الوفود على أهمية العمل مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية الوطنية.

٨١ - ولاحظ أحد الوفود أن الطريقة الراهنة لتقديم التقارير عن الأنشطة التي تم انجازها، مثل حلقات العمل والتدريب، ذات استخدام محدود في تقييم تنفيذ البرامج. وأوصى، من ثم، بتحديد أهداف في بداية السنة وتقييمها في نهاية السنة. وبينما أيد وفد آخر نظام البلدان ذات الأولوية، تساءل عن سبب عدم تلقي البلدان ذات الأولوية في منطقة الدول العربية نصيبا أكبر من الموارد. واقترح أن يضع الصندوق طرقا لتركيز الموارد على البلدان التي تحتاج اليها عظيم الحاجة. وقال وفد ثالث انه ينبغي وضع معايير لتسهيل الانهاء التدريجي المنظم للدعم عندما يتم تحقيق أهداف البرامج القطرية.

٨٢ - وأيدت الوفود كليا جهود الصندوق الرامية الى تمكين المرأة، وأكدت ضرورة متابعة مثل هذه الأنشطة في اطار الأولويات الوطنية والقيم والتقاليد الثقافية لآحاد البلدان. ولاحظ الكثير من الوفود أن من المهم أن يحدد الصندوق الجانب المعين الذي يريد تناوله في هذا المجال. وأكد الكثير من الوفود على أهمية التعليم بوصفه أساس نجاح برامج تنظيم الأسرة في البلدان النامية، ولا سيما تعليم البنات والنساء.

٨٣ - وتناولت وفود عديدة حالة الصندوق المالية فضلا عن ادارة موارده. وأشار الكثير منها، بقلق، الى هبوط دخل الصندوق بنسبة ٧,٨ في المائة بين ١٩٩٢ و١٩٩٣ ودعت مجتمع المانحين الدولي الى زيادة دعمه للصندوق. وأعرب عدد من الوفود أيضا عن القلق ازاء انخفاض انفاق الصندوق للموارد خلال العام وازاء ازدياد ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي للصندوق بالنسبة المئوية قياسا الى الدخل. وطرحت عدة وفود أسئلة حول طريقة حساب هذه النسبة.

٨٤ - ولاحظ عدد من الوفود أن جهود الصندوق لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، وبخاصة ما يتعلق بجوانب مثل تحقيق الانسجام بين دورات البرمجة، ونهج البرامج، واللامركزية والتنفيذ على الصعيد الوطني، وبناء القدرة الوطنية. وفيما يتعلق بوجه خاص باللامركزية وبجهود منح تفويض كامل باقرار البرامج لـ١٢ بلدا على أساس تجريبي، أعرب أحد الوفود عن أمله في أن يؤدي هذا الاجراء الى التعجيل بتنفيذ البرامج. غير أن وفدين لاحظا أن الابلاغ عن حالة تنفيذ القرار ١٩٩/٤٧ قد تركز على المقر فأوصيا بأن يوسع هذا الابلاغ في المستقبل ليشمل المنظور الميداني.

٨٥ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود لابدائها تعليقات ايجابية بوجه عام حول التقرير السنوي والتمست ارشادات المجلس بشأن طريقة تحسينه. وردا على شواغل الوفود بشأن مخططات استرداد

التكاليف واشتراك القطاع الخاص في البرامج، اعترفت بأن الجهود الأولية لم تكن مشجعة تماما. بيد أن الصندوق اضطلع بعملية استرداد للتكاليف بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة واتصل ببعض مجالس الأعمال الوطنية بغية وضع برامج لتقديم الخدمات في القطاع الصناعي في البلدان النامية. وأكدت للوفود أنها ملتزمة بالقيام بالمزيد من الأعمال في هذا المجال، على الرغم من صعوبة المهمة الماثلة أمامها.

٨٦ - ورحبت المديرة التنفيذية بتأييد المجلس التنفيذي القوي للنهج الأشمل الذي اتبعه الصندوق ازاء الرعاية الصحية الانجابية. وأوضحت أن النهج الجديد قد نبع من تجربة السنوات الماضية وأن هذا النهج ما زال في مرحلة التطوير، في الوقت الذي يجري فيه وضع معايير للمساعدة على قياس جودة الخدمات وفعاليتها. وقالت المديرة التنفيذية ان الصندوق يسلم بضرورة زيادة تركيز أنشطته، مشيرة في هذا السياق الى أن تركيز موارد الصندوق يعد جزءا من الحوار الجاري. ووافقت على ضرورة أن تتركز المساعدة المالية المقدمة من الصندوق على البلدان التي هي في أمس الحاجة اليها، وطلبت ارشادات المجلس في هذا المجال.

٨٧ - وفيما يتعلق بمسألة وضع أهداف على نطاق الصندوق في بداية العام، ذكرت المديرة التنفيذية أن هذا الاقتراح يستحق بعض النظر. بيد أنها أشارت الى أن هذه المهمة ستكون صعبة. وقالت انه ستكون هناك أيضا حاجة الى مناقشة أنواع المعايير التي ينبغي استخدامها. وعلقت على مسألة تخصيص موارد لمنطقة الدول العربية في اطار نظام البلدان ذات الأولوية فأشارت الى أن هذا النظام قد أنشئ كوسيلة لتركيز موارد الصندوق على أساس عالمي لا أساس اقليمي. وأعربت عن الأمل في أن يكون بالامكان في المناقشات المقبلة زيادة شحذ نظام البلدان ذات الأولوية للصندوق.

٨٨ - وفيما يتعلق بالحاجة الى الانهاء التدريجي للمساعدة المالية عندما يتم تحقيق أهداف البرامج أشارت المديرة التنفيذية الى أن هناك عددا صغيرا من البلدان قد وصل بالفعل الى هذه المرحلة. بيد أنها شددت في هذا الشأن على أن هذه البلدان ستستمر في تلقي المساعدة التقنية اذا ما طلبتها. وأشارت كذلك الى أن معظم هذه البلدان منخرطة الآن في أنشطة تعاون بين بلدان الجنوب. وأعربت المديرة التنفيذية عن موافقتها التامة على ضرورة العمل مع المنظمات غير الحكومية وأشارت الى أن الصنـــدوق ما زال يعمل مع طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية، على المستويين الوطني والدولي على السواء.

٨٩ - وحددت المديرة التنفيذية ثلاثة أسباب رئيسية لانخفاض انفاق الصندوق عن المستوى المطلوب خلال السنة وهي: عدم التيقن من حالة تمويل الصندوق، وخاصة بالنظر الى عدم ثبات طبيعة التبرعات، والمعلومات الواردة من بعض الجهات المانحة بأنها قد تُضطر، بسبب نواحي الغموض الاقتصادية، الى تخفيض مستويات التمويل؛ والغاء أنشطة الصندوق في عدد من البلدان بسبب الاضطرابات الأهلية؛ وتحقيق توفير قدره ٨ ملايين دولار في ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي. وشددت على أن عدم التيقن من التمويل يجعل ضمان ثبات الاستفادة من الموارد طوال السنة أمرا بالغ الصعوبة. أما بشأن ازدياد النسبة المئوية لميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي بالقياس الى الدخل، فقد أشارت المديرة التنفيذية الى أن التكاليف الادارية قد حُددت في ميزانية السنتين ومن ثم تعتبر تكاليف ثابتة أساسا حُسبت بالقياس الى افتراضات الدخل لفترة الميزانية.

٩٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي (DP/1994/44) للمديرة التنفيذية وبالتعليقات التي أبديت في الدورة.

٩١ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، اتخذ المجلس التنفيذي المقررات الثلاثة التالية:

٢١/٩٤ - الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوصي بأن تخصص الجمعية العامة جلسة عامة أثناء دورتها التاسعة والأربعين (١٩٩٤) للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ - يطلب الى المديرة التنفيذية أن تقوم بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة لهذا الاحتفال.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

٢٢/٩٤ - برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يؤيد مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) بالطريقة المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٣ من مقرره ٦/٩٤ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٢ - يطلب الى المديرة التنفيذية أن تحيل هذا المقرر الى المنظمات المشاركة الأخرى فضلا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

٢٣/٩٤ - تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧

إن المجلس التنفيذي،

يطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يدرجا المعلومات المرتدة من مكاتبهما الميدانية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمشاكل المصادفة، في تقريريهما عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

باء - استكمال عملية الاستعراض والتقييم

٩٢ - عرضت المديرة التنفيذية التقرير المتعلق بهذا البند (DP/1994/48) كجزء من تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٣ (DP/1994/44). وذكرت أن التقرير أعد استجابة لمقرر مجلس الإدارة ٢٧/٩٣ ألف وأبلغت المجلس التنفيذي أن التقرير يستند الى خبرة صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الـ٢٥ عاما الماضية. ويخطط الصندوق لمواصلة تنقيح التقرير واضعا في الاعتبار آراء المجلس التنفيذي فضلا عن القرارات والاتفاقات التي ستصدر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، على أن يعرض التقرير المنقح على المجلس في عام ١٩٩٥.

٩٣ - وعلقت عدة وفود على التقرير. وكان التأييد واسعا لمحتوياته الأساسية. وارتأت وفود عديدة أن التقرير مختصر وموضوعي ويتسم بالنقد الذاتي ووفرة المعلومات. وحظيت القضايا الأساسية السبع ايضاحات بشأن التوجيهات المقبلة للصندوق فيما يتصل بالقضايا والجوانب ذات الأولوية في برنامج التي أبرزها التقرير بتأييد كامل من وفود كثيرة. غير أن بعض الوفود قدمت عدة مقترحات والتمست السكان والتنمية التي يعتزم الصندوق دعمها مستقبلا. وأحاط المجلس علما بجوانب التحسن التي طرأت على الحالة الديمغرافية في كثير من البلدان النامية خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٩٤ وأعرب عن تقديره لإسهام الصندوق في هذا المجال. وأكدت بعض الوفود الحاجة الى إعطاء الأولوية لمجالات الدعم الفنية للمساعدات المقدمة من الصندوق، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان والميزة النسبية للصندوق.

٩٤ - وأكدت عدة وفود الحاجة الى إيلاء اهتمام خاص لقضايا السياسات السكانية الواسعة عند صياغة المعايير للمساعدة المقدمة من الصندوق الى البلدان مثل ارتفاع وازدياد مستويات النزوح من الريف الى الحضر، والاحتياجات الخاصة للمراهقين والمسنين، وحجم السكان. كما حظيت عملية البرمجة في الصندوق بتأييد واسع - عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات؛ ترتيبات خدمات الدعم التقني للصندوق بما في ذلك إنشاء أفرقة الدعم القطري؛ ولا مركزية المكاتب الميدانية - وكلها أسهم في تخطيط وتنفيذ البرامج بشكل فعال.

٩٥ - وردّت المديرة التنفيذية على أسئلة وتعليقات الوفود، فرحبت بالتعليقات الايجابية على التقرير وأبدت تقديرها للمقترحات القيمة المقدمة من الوفود. وكررت الحاجة الى مواصلة الاستعراض والنقاش بشأن التوجهات المقبلة للصندوق، مع الأخذ في الاعتبار توصيات مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ والقرارات والاتفاقات التي يتم التوصل اليها في القاهرة. وأشارت تحديدا إلى الحاجة إلى بحث مسألة استدامة البرامج في البلدان التي حققت بالفعل نجاحات كبيرة في تلبية احتياجات السكان والرعاية الصحية الانجابية فيها. كما اقترحت ضرورة تعبئة الموارد المالية الوطنية في هذه البلدان على أساس مستمر، على أن يوفر المجتمع الدولي الدعم التقني فقط. واتفقت مع الوفود على أنه يتعين تنقيح المعايير للدعم المقدم من الصندوق للبرامج السكانية من أجل تركيز الدعم المالي والتقني في تلك البلدان الأشد احتياجا الى هذه الموارد.

٩٦ - وأبلغت المديرة التنفيذية المجلس أن القضايا السبع المحددة في التقرير ليست شاملة ولا معروضة وفق أي ترتيب للأولويات. فهناك قضايا أخرى تحتاج الى إدراج في هذه القائمة من بينها توفير الدعم للاحتياجات الصحية الانجابية للمرأة أثناء حالات الطوارئ. واقترحت تقديم التقرير المنقح الذي تتجلى فيه هذه المناقشة والقرارات والاتفاقات التي يتم التوصل اليها في مؤتمر القاهرة الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

٩٧ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير المديرة التنفيذية (DP/1994/48) فضلا عن التعليقات التي أبديت في الدورة.

جيم - التقرير الدوري عن التقييم

٩٨ - عرض نائب المدير التنفيذي (البرنامج) التقرير الدوري للمدير التنفيذي عن التقييم (الوثيقة DP/1994/46). ولاحظ أن التقرير يلخص الجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ فيما يتصل بتقييمات المشاريع، والتقييمات حسب الموضوعات، وعمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجية، والتغذية المرتدة واستخدام نتائج التقييم. وأشير أيضا إلى الخطط المقبلة للصندوق في مجال التقييم. ولفت الانتباه إلى المرفق الذي ألحق بالتقرير والذي يوجز نتائج استعراض الخبرة المكتسبة في استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات.

٩٩ - ورحبت وفود عديدة بصراحة التقرير وفحواه. وكان هناك توافق آراء على أن يستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في التركيز على تقييم برامجه لتوفير عناصر تمكن من اتخاذ الإجراءات الإدارية السليمة. وأشار وفد إلى أهمية تحليل إنجازات ونتائج البرنامج في هذا الصدد. وأيدت الوفود بشدة المبادرات التي اتخذت لتعزيز المعلومات المرتدة، ونشر نتائج التقييم والانتفاع منها. وفي هذا الصدد، أوصت بعض الوفود بالنشر على نطاق أوسع، حتى تتمكن جميع الدوائر المهتمة بالسكان من الاطلاع على نتائج التقييم.

١٠٠ - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها للنتائج الصريحة التي تمخض عنها استعراض الخبرة المكتسبة في استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، وإن كانت قد أعربت عن قلقها مع ذلك إزاء المشاكل التي أبرزت وحثت على اتخاذ إجراء لمتابعة هذه المشاكل وعلاجها. وينبغي هنا على وجه التحديد أن تسترشد عملية وضع البرامج والاستراتيجيات بنتائج تقييم أداء البرنامج وقدرات وكالات التنفيذ المباشرة. وأشار وفدان إلى أهمية تحديد المشاريع والبرامج الناجحة في مقابل تلك الأقل نجاحا. وأشار وفد واحد إلى أهمية تحليل نتائج التقييم تحليلا كميا. ووافق مدير البرنامج على ذلك وأشار الى أن البرنامج سيضطلع بتقييم لوكالاته المنفذة في عام ١٩٩٦.

١٠١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المدير التنفيذي DP/1994/46 وبالتعليقات التي أبديت في الدورة.

دال - خطة العمل والآثار المالية المترتبة على البرامج

١٠٢ - عرض نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) "خطة العمل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ وطلب سلطة الإنفاق على البرامج (الوثيقة DP/1944/45)" و"حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي اعتمدها مجلس الادارة" (الوثيقة DP/1994/49). وقال إن دخل صندوق الأمم المتحدة للسكان قد انخفض عما كان عليه في عام ١٩٩٢ إلا أنه واثق بأن هذا النقصان كان حدثا عرضيا. وأشار بوجه خاص إلى حقيقة أن حكومة الولايات المتحدة قد عادت جهة مانحة رئيسية للصندوق وأن من المرجح أن يكون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أثر إيجابي على جمع الأموال - وكلا الأمرين يبرران افتراضات الدخل المستخدمة في خطة العمل. ولاحظ أن خطة العمل تتبع النهج التقليدي ولا تتنبأ بحدوث أية تغييرات كبيرة في الاستخدام المقرر لموارد البرامج، بالمقارنة بالنمط الذي كان سائدا في الماضي القريب. وفيما يتصل بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية، لاحظ أن الصندوق خصص للبرامج القطرية موارد تتفق إلى درجة كبيرة مع الخطة المقررة، كما هو مبين في التقرير، وأن حالات التأخير إنما نشأت في معظم الأحيان عن أحداث سياسية وقعت في البلدان المستفيدة المعنية.

١٠٣ - وأعربت الوفود عن تأييدها الواسع لكلا التقريرين. غير أنها أعربت عن القلق إزاء كبر مبلغ الموارد المرحّلة التي بلغ مجموعها نحو ٤٧ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٣. وأشارت الوفود التي تحدثت عن الموضوع إلى ضرورة اتخاذ إجراء إداري سليم لتحسين تنفيذ المشاريع. وفي هذا الصدد، قدمت الإدارة شروحا بشأن قضيتين اثنتين: (أ) الجهود التي يبذلها الصندوق لتحسين تنفيذ المشاريع نوعيا وكميا، فضلا عن تحسين رصد المشاريع - وكلا الأمرين يساعد على تجنب بعض حالات التأخير التي حدثت في الماضي؛ (ب) ملاءمة الدخل مع النفقات في أي سنة من السنوات، بالنظر إلى أن الدخل لا يُعرف إلا عندما تكون السنة قد انتهت بالفعل وأن النفقات في أي سنة معينة تتوقف على المخصصات التي يتم رصدها بالفعل قبل السنة التي تصرف فيها الأموال. وقد تفاقمت هذه المشكلة الأخيرة بسبب درجة عدم اليقين الكبيرة التي كانت تتسم بها مستويات الدخل عندما تم رصد المخصصات لعام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣. ورغم هذه التفسيرات، أكدت الوفود على أهمية قيام الإدارة بوضع تدابير إدارية جديدة لحل المشاكل الخطيرة المتعلقة بضخامة حجم الموارد المرحلة وبطء تنفيذ البرامج.

١٠٤ - وأعربت الوفود أيضا عن القلق إزاء افتراضات الدخل للسنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨، القائمة على زيادات سنوية قدرها ٦ في المائة، وهو أمر يرى البعض أنه مفرط في التفاؤل. ومن ناحية أخرى، ذكر أحد الوفود أن هذا التقدير ينبغي أن يكون أعلى في الواقع، بالنظر إلى الدفع الذي يتوقع أن يعطيه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعملية جمع الأموال. وعلقت عدة وفود على الاستخدام المزمع لموارد البرنامج واقترحت، في جملة أمور، زيادة النسب المخصصة لأفريقيا أو تخفيض النسب للأنشطة الجارية فيما بين البلدان.

١٠٥ - وعلقت بعض الوفود على ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي وقالت إنه على الرغم من الوفورات التي تحققت في هذه الميزانية والبالغة ١٧,٥ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، فإن نسبة هذه الميزانية تبدو عالية جدا، سواء حسبت كنسبة مئوية من الدخل أو كنسبة مئوية من نفقات البرامج. ورأى البعض أن هذا الأمر ناجم عن افتراضات الدخل التي كانت مرتفعة جدا في الماضي. وقدمت الادارة ردا مفصلا بشأن عملية الميزانية فأوضحت سبب عدم امكانية توقع أن تستجيب ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي، إلى حد كبير، لتقلبات الدخل خلال فترة السنتين اللتين تغطيهما الميزانية. وذكرت الإدارة، علاوة على ذلك، أن زيادة تخفيضات الميزانية قد تعوق تنفيذ البرامج. وفي الوقت نفسه، فصّلت الادارة الجهود التي بذلت لتوفير ١٧,٥ مليون دولار في ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، من أصل المخصصات الصافية الاجمالية الأصلية البالغة ١٠٤ ملايين دولار.

١٠٦ - وأثناء المناقشة اقترح أحد الوفود أن تقدم المديرة التنفيذية تقريرا عن الخطوات التي يمكن أن يتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لزيادة تخفيض ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي.

١٠٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠/٩٤ خطة العمل للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ وطلب صلاحية الإنفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بمقترحات المديرة التنفيذية المتعلقة بتخطيط موارد البرنامج كما ترد في الفقرات من ٧ الى ١٥ من الوثيقة DP/1994/45؛

٢ - يوافق على طلب صلاحية للإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٥ على مستوى يعادل الموارد القابلة للبرمجة في عام ١٩٩٥، والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٢٤ مليون دولار؛

٣ - يحيط علما بالتقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العامة للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ وهي: ٢٤١,٥ مليون دولار لعام ١٩٩٦؛ و ٢٥٥ مليون دولار لعام ١٩٩٧؛ و ٢٧٠,٥ مليون دولار لعام ١٩٩٨؛

٤ - يحيط علما أيضا بالتقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل المتعدد/الثنائي: ١٥ مليون دولار في السنة للسنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

هاء- المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات

١٠٨- عرض مدير شعبة الشؤون التقنية والتقييم تقرير المديرة التنفيذية عن "المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات" (الوثيقة DP/1944/47). وأشار إلى أن التقرير ينقسم إلى فرعين. ويتضمن الفرع الأول استيفاء لتقديرات الاحتياجات العالمية من وسائل منع الحمل، بما في ذلك الاحتياجات من الرفالات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، للفترة ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٥؛ ويتضمن الفرع الثاني تقريرا مرحليا عن أنشطة المبادرة العالمية. ولاحظ أن التقديرات الجديدة للاحتياجات من وسائل منع الحمل أعلى من التقديرات السابقة واسترعى النظر إلى أنه يتوفر المزيد من المعلومات المفصلة عن الاحتياجات العالمية في التقرير التقني رقم ١٨ الذي نشره صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤخرا. ووصف بإيجاز الدراسات القطرية المتعمقة التسع التي أنجزت بالفعل، والدراسات الثلاث الاضافية التي يجري التخطيط لها.

١٠٩- ورحبت الوفود بالتقرير وأعربت عن تقديرها وتشجيعها القويين لأنشطة المبادرة العالمية، ووافقت على استمرارها في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥. وأعرب عدد من الوفود عن رغبته في تلقي المزيد من المعلومات، في الوقت المناسب، عما تم اتخاذه من اجراءات ملموسة في البلدان استجابة لتوصيات الدراسات القطرية المتعمقة. وكان هناك ايضا تأييد عام للرأي القائل بوجوب أن تستند التقديرات المقبلة للاحتياجات من وسائل منع الحمل، قدر الإمكان، على منهجيات الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها بدلا من أن تستند على التوقعات السكانية. وأشار عدد من الوفود إلى أهمية نشر تقارير هذه الدراسات على نطاق واسع وترجمتها حسب الاقتضاء.

١١٠- وفيما يتعلق بالاحتياجات العالمية من وسائل منع الحمل، شعر عدد من الوفود بالسرور لأن الأرقام الجديدة شملت تقديرات بشأن النساء غير المتزوجات، وكذلك تقديرات لرفالات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز أعدها البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن الايدز. وأشارت بعض الوفود أيضا إلى ضرورة أن يواصل الصندوق دعم الانتاج المحلي لوسائل منع الحمل في البلدان التي يوجد فيها طلب كاف والتي يمكن فيها القيام بمثل هذا الانتاج. وطرح بعد ذلك عدد من الأسئلة حول مصادر التوريد وحول الطريقة التي تؤثر بها الحالة السائدة في بلدين أو ثلاثة بلدان يقطنها عدد كبير من السكان تأثيرا كبيرا في الأرقام العالمية. وأخيرا، أشير إلى ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لاحتياجات إدارة السوقيات على المستوى القطري.

١١١- وردا على الاقتراح القاضي بأن تستند التقديرات المقبلة للاحتياجات من وسائل منع الحمل على الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها بدلا من أن تستند إلى التوقعات السكانية، وافق الصندوق على أن يقدم إلى المجلس في عام ١٩٩٥ تقريرا عن المنهجية المناسبة الواجب استخدامها لهذا الغرض. ووافق الصندوق أيضا على تزويد المجلس بالمزيد من المعلومات عما تم اتخاذه من اجراءات ملموسة في البلدان استجابة للتوصيات الواردة في الدراسات المتعمقة. ولاحظ الصندوق توافر دعم مالي كاف من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية والمقدمة من المكتب الاسترالي للمساعدة الانمائية الدولية والبنك الدولي، من أجل مواصلة أعمال المبادرة العالمية حتى نهاية عام ١٩٩٥.

١١٢- واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٩/٩٤ - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية عن المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات (الوثيقة DP/1994/47)؛

٢ - يؤيد استمرار أعمال المبادرة العالمية؛

٣ - يأذن للمديرة التنفيذية باتخاذ الترتيبات المناسبة، من خلال استخدام أموال المشروع، لمواصلة أعمال أمانة المبادرة العالمية لفترة اضافية مدتها سنتان؛

٤ - يطلب من المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥ تقريرا عن حالة المبادرة العالمية وكذلك عن المقترحات لمواصلة أعمالها إلى ما بعد عام ١٩٩٥، إذا لزم الأمر.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

سابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

ألف - البرامج القطرية

١ - جمهورية ايران الإسلامية

١١٣ - بينما أيد أحد الوفود البرنامج المقترح وأثنى على نوعية عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، سعى الى الحصول على توضيحات بشأن مسائل قليلة. أشار الوفد بصفة محددة الى التنسيق المقترح بين صندوق الأمم المتحدة للسكان من ناحية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية من ناحية أخرى. واستفسر عما إذا كانت المجالات الفنية لهاتين الوكالتين ذات صلة بالسكان في جمهورية إيران الإسلامية. وسأل الوفد أيضا عما إذا كان التدريب المقترح في مجال صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة قد قيمته بعثة استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات في حزيران/يونية ١٩٩٣. واستفسر الوفد كذلك عما إذا كانت حسابات مشاريع البرامج ستراجع وعن الجهة التي ستراجعها، وكذلك عن التدابير الإضافية المتوخاة من أجل ضمان الإدارة المالية الملائمة والدعم التقني للبرنامج المقترح.

١١٤ - وأجاب مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ أن المجالات الموضوعية لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في جمهورية إيران الإسلامية ذات صلة بالفعل بالسكان، إذ تركز اليونيسيف في كاتماندو على تنظيم الأسرة وتركز منظمة الصحة العالمية على تدريب العاملين الصحيين في وزارة الصحة. وأكد أن مستشار فريق الدعم القطري قد قيم التدريب في مجال صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة أثناء بعثة استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. وأكد أيضا أن نفس إجراءات مراجعة الحسابات المطبقة في بلدان أخرى ستطبق في جمهورية إيران الإسلامية وأنه من غير المتوقع أن تكون هناك صعوبات في هذا الصدد. وبالمثل، لا يتوقع أن تكون هناك مشكلة فيما يتعلق بالإدارة المالية والدعم التقني للبرنامج المقترح. ولاحظ المدير، في هذا السياق، أن المكتب المحلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل فيه مدير قطري وموظفان وطنيان من الفئة الفنية. وقال إن دعما إضافيا سيقدم للمكتب من فريق الدعم القطري في كاتماندو، وموظفون تقنيون من المقر ومن المنظمات غير الحكومية، حسب الاقتضاء.

١١٥ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/CP/137).

٢ - ملديف

١١٦ - علق أحد الوفود على الحالة الجغرافية الفريدة من نوعها لملديف، فلاحظ أنها مماثلة للحالة التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة الأخرى فيما يتعلق بالسكان والبيئة والتنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن قلقه لأنه بدون وجود استراتيجية ملائمة للتصدي لهذه المشاكل، سيواجه البلد مشاكل خطيرة. وعليه فإنه

يؤيد البرنامج المقترح ويحث على أن يوافق عليه المجلس التنفيذي. واستفسرت مندوبة وفد آخر، ملاحظة الخصائص الجغرافية الصعبة لملديف، عما إذا كان التوزيع المجتمعي سيستخدم كاستراتيجية لإتاحة وسائل منع الحمل للمناطق التي يصعب الوصول اليها. واستفسرت أيضا عن الخطوات المتخذة لتعزيز القدرة الإدارية للمكتب المحلي للصندوق. وطلب وفد ثالث توضيحات عن تاريخ بدء البرنامج المقترح، إذ أنه يبدو أن البرنامج قد بدأ تنفيذه أصلا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

١١٧ - وأبدى مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ تقديره للدعم الذي أعربت عنه الوفود للبرنامج المقترح، منوها بالتزام الصندوق بمواصلة تعاونه مع حكومة ملديف. وعلق كذلك على التغير في موقف البلد لصالح برامج السكان، وألمح الى أن وسائل منع الحمل كانت غير مشروعة قبل سنوات قليلة فقط، أما الآن فهي تحظى بتأييد قوي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية النشطة جدا. وأكد المدير أن التوزيع في المجتمعات المحلية سيستخدم أثناء تنفيذ البرنامج. وفيما يتصل بتعزيز القدرة الإدارية للمكتب المحلي، أشار المدير الى أنه بالإضافة الى الدعم الذي يقدمه أصلا ممثل صندوق السكان في ملديف والموظف الفني الوطني (وهو موظف سابق في وزارة الصحة) يدرس الصندوق ارسال مستشار في مجال صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة واخصائي من متطوعي الأمم المتحدة الى الميدان. وفيما يتعلق بتاريخ بدء البرنامج المقدم، ذكر المدير أن البرنامج بدأ بالفعل في كانون الثاني/يناير وفقا لممارسة مجلس الإدارة المتبعة.

١١٨ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري لملديف (DP/FPA/CP/138).

٣ - الفلبين

١١٩ - أعربت وفود كثيرة عن دعمها للبرنامج المقترح. وأكدت عدة وفود على أهمية التنسيق، لا سيما بسبب الطبيعة غير المركزية العالية للبرنامج. ورحبت وفود كثيرة بتشديد البرنامج على بناء القدرات الوطنية واستخدام الوحدات الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية للوصول الى المناطق التي لم تكن تتلقى خدمات كافية في السابق عن طريق مجموعة من الأنشطة في مجال الإعلام والتثقيف والاتصالات وتوسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة. وأثنى وفد على تركيز البرنامج على المرأة والمراهقين. وأعرب وفد آخر عن سروره لأن صندوق الأمم المتحدة للسكان تمكن من تقديم المساعدة وفقا للأولويات الحكومية. وأعربت عدة وفود أيضا عن بعض القلق. فاستفسر وفد عن الطريقة التي سيسعى بها البرنامج الى تعزيز الصلة بين أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصالات وانجاز البرنامج. وسأل وفد آخر إذا كان رصد وتقييم البرنامج سيختلف عن الممارسة الموحدة التي يتبعها صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما يفترض ذلك التقرير. ورأى وفد ثالث أن المزج المقترح للطرق سيكون مكلفا للغاية وصعب الإدارة من الناحية السوقية. واستفسر الوفد نفسه بصورة عامة عن المعايير التي يستخدمها الصندوق لتقييم تكاليف برامجه القطرية.

١٢٠ - وشكر مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ الوفود على دعمها القوي. وقال إنه يتفق معها على أن التنسيق الفعال أمر أساسي لنجاح البرنامج، ولاحظ أن الصندوق يعقد بالفعل اجتماعات بصفة منتظمة مع

الجهات المانحة الأخرى النشطة في البلد. وقال إنه على ثقة من أن الحكومة ستتولى بصفة متزايدة مسؤوليتها في مجال التنسيق في الوقت الذي تزداد فيه أهمية لجنة السكان. وأعلن أن فريق الدعم القطري التابع للصندوق في بانكوك سيواصل تقديم الدعم التقني اللازم لضمان الصلة الفعالة بين أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصالات وانجاز البرنامج. ولاحظ كذلك أن الدرجة العالية من اللامركزية في إيصال الأنشطة الى المستوى المحلي يتطلب آلية إضافية في مجال الرصد والتقييم. وردا على سؤال بشأن المعايير التي يستخدمها الصندوق لتقدير تكاليف البرامج القطرية، لاحظ نائب المدير التنفيذي (للبرنامج) إن ذلك يتم وفقا للمعايير التي حددها مجلس الإدارة في المقرر ٧/٨١.

١٢١ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري للفلبين (DP/FPA/CP/139).

٤ - تشاد

١٢٢ - علقت ثلاثة وفود على البرنامج المقترح. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الدعم المقترح تقديمه لبناء مرافق صحية. واستفسر الوفد أيضا عن الطريقة التي سيضمن بها صندوق الأمم المتحدة للسكان نوعية مدخلات الإعلام والتثقيف والاتصالات وتقديم الخدمات وعن الخطط المتوخاة لمراجعة الحسابات. واستفسر نفس الوفد عما إذا كانت الخبرة التقنية المتوفرة ستكون كافية لعمليات التقييم والتخطيط ووضع المؤشرات. وبينما أكدت مندوبة أخرى نية حكومتها في تنسيق أنشطتها في تشاد مع أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بينت أن التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى لم يذكر. وأعرب وفد ثالث عن الأمل في أن تؤخذ الدروس المستخلصة من البرنامج السابق في الاعتبار في تنفيذ البرنامج المقترح.

١٢٣ - وأشار مدير شعبة افريقيا الى انه رغم أن البنك الدولي سيقدم معظم المساعدة لبناء المرافق الصحية، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيقدم مساعدة متواضعة في هذا المجال، تستخدم في حالة وجود تأخير في مساعدة البنك. وهذا يتسق مع السياسة الأخيرة للصندوق في هذا الصدد. وعلق المدير كذلك على أن نوعية مدخلات الإعلام والتثقيف والاتصالات وكذلك نوعية الخدمات ستكون مضمونة عن طريق كل من التدريب واجراء الأبحاث الاجتماعية - الثقافية. وفيما يتعلق بمراجعة حسابات البرنامج، أكد المدير أن الممارسات الموحدة لمراجعة الحسابات ستطبق من جانب كل من مراجعي الحسابات الخارجيين ومراجعي الحسابات التابعين للأمم المتحدة.

١٢٤ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري لتشاد (DP/FPA/CP/134).

٥ - زامبيا

١٢٥ - علقت عدة وفود على البرنامج المقترح. ورحب أحد الوفود بجهود الصندوق لتحسين فرص الوصول الى تنظيم الأسرة والخدمات الصحية التناسلية وأبدى تقديره للتركيز على المرأة والشباب. وأضاف أن وفده كان يود الحصول على مزيد من المعلومات عن خطط ومواعيد تقديم الدعم لـ ١٢٠ مرفق خدمات إضافية يشملها البرنامج فضلا عن مؤشرات محددة لقياس أداء البرنامج. وسيكون من المفيد تقديم هذه المعلومات في المستقبل في مرفق للتقارير. ورحب وفد آخر بالتركيز الجديد على إدماج خدمات تنظيم الأسرة في مرافق الرعاية الصحية الأولية. ولاحظ وفد ثالث، أن للبرنامج عددا من المشاريع تتشارك مسؤوليتها جهات مانحة مختلفة، واستفسر عن الطريقة التي يحدد بها الصندوق مسؤولياته في هذه المشاريع.

١٢٦ - وقال مدير شعبة افريقيا إن الأهداف التي وضعتها الحكومة ستوفر مؤشرات محددة يمكن عن طريقها تقييم البرنامج. وتتضمن هذه المؤشرات، بين أمور أخرى، زيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل من ١٥ في المائة الى ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ وزيادة عدد الأشخاص الجدد الذين يقبلون وسائل منع الحمل. ولاحظ أن المشاريع المتشاركة المسؤولية سترصد وفقا للاجراءات الموحدة للصندوق، التي تتضمن استعراضات سنوية ثلاثية الأطراف فضلا عن استعراضات عند منتصف المدة. ومن شأن ذلك أن يكفل تحديدا واضحا للمسؤوليات التي تتشاركها الجهات المانحة. غير انه اعترف في هذا السياق بأن الاجراءات المختلفة التي تتبعها الجهات المانحة توجد مشاكل أحيانا ومن ثم تتطلب تمحيصا دقيقا.

١٢٧ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري لزامبيا (DP/FPA/CP/136).

٦ - نيكاراغوا

١٢٨ - أعربت عدة وفود عن دعمها للبرنامج المقترح. وأكد وفد على الحاجة الى توجيه البرنامج الى المدارس من أجل التصدي لاحتياجات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة، بما أن معدلات الخصوبة عند هذه الفئة عالية. واستفسر وفد آخر عن الطريقة التي يعتزم بها صندوق السكان التصدي للمجالات الصعبة، مثل اللامركزية في التنفيذ، ونوعية المساعدة التقنية، والقدرة الاستيعابية للمؤسسات الوطنية. واستفسر وفد آخر كذلك عما إذا كان للمشاريع المنفردة مؤشرات داخلية تستخدم في عملية الرصد. وتساءل الوفد عما إذا كان عدم وجود تعقيم للذكور في الطلب المقدر على خدمات تنظيم الأسرة يعني انه لا توجد جهود في مجال الإعلام والتثقيف والاتصالات تستهدف الرجال. كما تساءل الوفد عما إذا كانت مواد الإعلام والتثقيف والاتصالات المطورة في بلدان أخرى يمكن أن تعدل لاستخدامها في نيكاراغوا بدلا من وضع مواد جديدة. وسأل وفد ثالث عما إذا كانت الاعتبارات الخاصة للشباب تتضمن إمكانيات لخدمتهم. وسأل الوفد أيضا عن سبب وجود نسبة عالية من تعقيم الإناث كوسيلة لمنع الحمل.

١٢٩ - أوضحت مديرة شعبة امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتزم التصدي للمجالات الصعبة المذكورة أعلاه عن طريق تعزيز القدرة الوطنية في مجال الصحة التناسلية وتنظيم الأسرة لا سيما عن طريق تدريب الأطباء ومساعدي الأطباء. وأكدت للمجلس أن مواد الإعلام والتثقيف التي سبق تطويرها في بلدان أخرى ستدرس لمعرفة ما إذا كان يمكن تكييفها للاستخدام في نيكاراغوا. غير انها لاحظت أن المواد التي تستهدف فئات محددة تكون قد وضعت على الأرجح من أجل الوصول الى أفقر السكان الذين يعيشون في ظروف اجتماعية وثقافية خاصة. وأكدت انه سيتم القيام بأنشطة للإعلام والتثقيف والاتصالات تستهدف الرجال. وفيما يتعلق بالاستفسار عن المؤشرات الداخلية، قالت إن هذه المؤشرات ستستخدم لرصد أنشطة المشاريع. غير انه ستبذل جهود لتقييم الأثر الحقيقي للبرنامج الذي لا يمكن أن يقاس عن طريق هذه المؤشرات وحدها. وردا على الأسئلة عن الخدمات التناسلية وخدمات تنظيم الأسرة بالنسبة للشباب، أجابت انه ستقدم هذه الخدمات للشباب المستهدف. وفيما يتصل بالنسبة المئوية العالية لتعقيم النساء، ذكرت أن ذلك يعود الى عدم القدرة على الحصول على المعلومات عن تنظيم الأسرة وطرق ذلك.

١٣٠ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري المقترح لنيكاراغوا (DP/FPA/CP/140).

باء - التقارير المؤقتة

١ - غينيا الاستوائية

١٣١ - علقت عدة وفود على التقرير المؤقت. ولاحظ أحد الوفود انه يتعين تعزيز خدمات تنظيم الأسرة وزيادة توفرها واستخدامها. وحدد وفد آخر عدة اجراءات متابعة تعتبر أساسية لنجاح البرنامج. وتتضمن هذه في جملة أمور توفير التعاون التقني اللازم، مع إيلاء أهمية خاصة لصحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة والنهوض بالمرأة، وضمان التنسيق الفعال فيما بين الجهات المانحة.

١٣٢ - وشكر المدير الوفود على تعليقاتها ودعمها.

١٣٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المؤقت عن تنفيذ البرنامج القطري الثاني لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغينيا الاستوائية (DP/1994/50).

٢ - رواندا

١٣٤ - لاحظ مدير شعبة افريقيا انه بسبب الأحداث الأخيرة في رواندا، علق صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجه هناك وأجلى موظفي البرنامج. وقال إن الصندوق سيعمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة في توفير المساعدة الطارئة للشعب الرواندي. وفيما يتعلق بالصندوق، ستمول هذه المساعدة من ميزانية البرنامج القطري للصندوق التي أقرت في السنة الماضية، وستقدم هذه المساعدة في شكل خدمات ومعدات وإمدادات طبية في مجال الرعاية الصحية التناسلية، بما في ذلك صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة.

١٣٥ - وأعربت وفود كثيرة عن اهتمامها الصادق بالحالة في رواندا وأيدت بشدة التزام الصندوق بتوفير هذه المساعدة.

١٣٦ - ثم اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٥/٩٤ - تقديم المساعدة الى رواندا

إن المجلس التنفيذي

١ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان، نظرا للحالة الراهنة في رواندا، على أن يدعم، بالطرق الملائمة وبالتعاون مع وكالات الإغاثة الأخرى، المساعدة الطارئة المقدمة الى شعب رواندا، وذلك من موارد برنامج السكان الثالث على أساس استثنائي؛

٢ - يطلب الى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تقدم تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية القادمة عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا المقرر.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

ثامنا ـ أنشطة التعاون التقني للأمم المتحدة

١٣٧ - أرجأ المجلس التنفيذي في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ النظر في هذا البند إلى دورته العادية الثالثة، المقرر عقدها بصفة مؤقتة في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

تاسعا - مكتب خدمات المشاريع

١٣٨- عرض المدير تقرير الأمين العام عن مكتب خدمات المشاريع (DP/1994/52) وأوضح أنه يتضمن اقتراحاً جديداً كان قد طرح منذ الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في أيار/مايو ١٩٩٤. وقال إن الاقتراح تبلور استجابة لمشاغل أعربت عنها الدول الأعضاء، وحث المجلس على قبوله. وأضاف أيضاً أنه قد طلب اليه ابلاغ المجلس برغبة الأمين العام في أن يتولى المدير رئاسة لجنة التنسيق الاداري.

١٣٩- وتباينت آراء الوفود بصدد الاقتراح. فقد حبّذ البعض قبوله، بينما أبدت وفود أخرى تحفظات منها، بصفة خاصة، أنه لا يعكس في رأيهم الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي وفي المشاورات غير الرسمية. وعارضت وفود عديدة انشاء وكالة جديدة للأمم المتحدة الأمر الذي سيسبب تكاليف إضافية وأكدت تأييدها لتوثيق ارتباط مكتب خدمات المشاريع ببرنامج الأمم

المتحدة الانمائي. على أنه يجب الحرص في هذه الرابطة المستمرة على توفير ما يلزم لضمان حسن الشفافية، وذكر البعض أنه لا بد من التعبير عن هذا العنصر في قرار المجلس. وأعرب عن آراء متباينة بصدد الترتيب المقترح للاشراف الاداري على مكتب مشاريع الخدمات. وأكدت وفود عديدة تأييدها لهيكل يرأسه المدير. وأعربت وفود أخرى عن شكها في أن يحتاج مكتب خدمات المشاريع الى أية هيئة اشرافية بخلاف المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وكان هناك تأييد واسع النطاق لفكرة استمرار تبعية مكتب مشاريع الخدمات للمجلس. وقال وفد إنه ينبغي للمدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع أن يتبع في رأيه المجلس مباشرة، دون المرور بلجنة التنسيق الاداري؛ واتفق على استمرار رفع التقارير الى المجلس عن طريق لجنة التنسيق الاداري، مع استمرار تمثيل مكتب خدمات المشاريع في اجتماعات المجلس بمديره التنفيذي. وألح الجميع على ضرورة اتخاذ قرار أثناء الدورة الراهنة للمجلس، ونوهت وفود عديدة بما سوف يترتب على التأخير من ضرر ينال من كفاءة مكتب خدمات المشاريع في خدمة البلدان النامية.

١٤٠- وأشار ممثل البنك الدولي الى أهمية الدور الذي يلعبه مكتب خدمات المشاريع في مساعدة المقترضين من البنك الدولي، من خلال اتفاقات خدمات الادارة، لتنفيذ المشاريع محل القروض. واعرب عن تحبيذه أن يمنح مكتب خدمات المشاريع مركز "المستربح" المستقل على ان تربطه ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي روابط قوية.

١٤١- وينوه المدير في رده بالمرونة التي أبداها الأمين العام بصدد مكتب خدمات المشاريع وأعرب عن أمله في أن يتوصل المجلس الى توافق آراء في الدورة الراهنة. وأشار المدير في رده على الاسئلة الى أن اقتراح الأمين العام بالابقاء على "النظام الحالي للمالية وشؤون الموظفين" مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ينصرف أيضاً الى عملية إعادة تكليف موظفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي الحالية.

١٤٢- وقدم مشروع قرار الى المجلس بعد أن أجريت مشاورات غير رسمية. وطلب وفد توضيحا لتعريف مصطلح "تنفيذ" الوارد في نص المشروع. وأوضح نائب الرئيس في رده أن الكلمة المستعملة في سياق المشروع ذات طبيعة واسعة، للتمييز بين دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في التمويل والتنسيق من ناحية ودور مكتب خدمات المشاريع من ناحية أخرى.

١٤٣- وبناء على المناقشات التي جرت بصدد المشروع، اعتمد المجلس المقرر التالي:

١٢/٩٤ - مكتب خدمات المشاريع

ان المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بعزم الأمين العام على تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجالي التنسيق والتمويل المركزي وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ وسائر القرارات ذات الصلة، وعلى ضمان اضطلاع مكتب خدمات المشاريع بأنشطة التنفيذ لا التمويل؛

٢ - يسلم بضرورة أن يكون مكتب خدمات المشاريع ذاتي التمويل، بأن يصبح كياناً منفصلاً وقائماً بذاته دون اقامة جهاز اداري منفصل؛

٣ - يشدد على أهمية استمرار مكتب خدمات المشاريع في العمل في إطار النظام الانمائي للأمم المتحدة دون أن يصبح وكالة جديدة؛

٤ - ينوه بضرورة زيادة دعم دور المجلس التنفيذي في توجيه السياسات الكلية لمكتب خدمات المشاريع والاشراف عليه؛

٥ - يوصي الجمعية العامة، بدلاً من الدمج المقترح في مقرر مجلس الادارة ٤٢/٩٣ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أن يصبح مكتب خدمات المشاريع كياناً منفصلاً وقائماً بذاته بصورة لا تنشأ عنها وكالة جديدة، وانما شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وسائر الكيانات العاملة، على أن يستمر توفير الدعم الاداري، بما في ذلك ما يتعلق منه بشؤون المال والموظفين، من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي وأن يستمر مكتب خدمات المشاريع في العمل من خلال الشبكة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي؛

٦ - يوافق من حيث المبدأ، على اقتراح الأمين العام بانشاء لجنة تنسيق اداري لمكتب خدمات المشاريع، في حدود الموارد القائمة، لمعالجة ما يلاحظ نشوؤه من تضارب في المصالح بين الدورين التنسيقي والتنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، رهنا بالنظر في تقرير يعده المدير بالتشاور مع وكيل الأمين العام للشؤون الادارية والتنظيمية ووكيل الأمين العام لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية على دوره ووظائفه بالتحديد، وذلك في دورته العادية الثالثة في ١٩٩٤؛

٧ - يؤيد توصية الأمين العام بأن تتألف اللجنة من:

* الرئيس : مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي
* الأعضاء: وكيل الأمين العام للشؤون الادارية والتنظيمية
وكيل الأمين العام لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية
* الأمين: المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع

٨ - يقرر أن يتبع المدير التنفيذي الأمين العام والمجلس التنفيذي من خلال لجنة التنسيق الادارية، رهناً بالفقرة ٦ من هذا المقرر؛

٩ - يوافق ايضاً من حيث المبدأ على اقتراح الأمين العام بأن ينشأ، في حدود الموارد القائمة، فريق استشاري لمستخدمي مكتب خدمات المشاريع، برئاسة وكيل الأمين العام لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، يعهد اليه بمسؤولية ضمان أن يكون مكتب خدمات المشاريع مدركا تماماً لاهتمامات منظمات الأمم المتحدة وغيرها ممن يفيد من خدماته ومسؤولية تقديم التوصيات المناسبة؛

١٠ - يطلب من المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع أن يرفع، بالتعاون مع مدير البرنامج الانمائي، ورهنا بإقرار الجمعية العامة للتوصية الواردة في الفقرة ٥ أعلاه، تقريراً الى المجلس التنفيذي في موعد لا يتجاوز دورته العادية الثالثة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن طرق اقامة مكتب خدمات المشاريع ككيان مستقل وقائم بذاته وزيادة شفافية عملياته، بما في ذلك مقترحات تتصل بما يلي:

(أ) الدور المحدد للفريق الاستشاري لمستخدمي مكتب خدمات المشاريع وتكوينه؛

(ب) انشاء لجنة مستقلة للعقود؛

(ج) أية مراجعة ضرورية للقواعد المتبعة في شؤون المال والشراء لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتنطبق على مكتب خدمات المشاريع لضمان كفاءة المكتب وتمكينه من العمل بأسلوب تجاري؛

(د) زيادة شفافية اجراءات المحاسبة لدى مكتب خدمات المشاريع، بما في ذلك تحسين تدقيق الحسابات؛

(هـ) مسؤولية مكتب خدمات المشاريع عن شؤون الموظفين؛

(و) طرق كفالة أداء مكتب خدمات المشاريع لوظائفه التنفيذية، وقيامه بالعمل على أساس التمويل الذاتي.

٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤

عاشرا - مسائل أخرى

١٤٤- أدلت ممثلة ببيان مقتضب حول دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في المكافحة الدولية لانتاج المخدرات والاتجار بها. وحثت برنامج الأمم المتحدة الانمائي على أن يقدم خطته التنفيذية المتعلقة بخطة العمل الجديدة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات، وذلك في الوقت المناسب لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ١٩٩٤، حيث أن موضوع الجزء التنسيقي من الدورة سيكون الأنشطة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة المخدرات. وينبغي أن يشمل ذلك التشديد على إعطاء توجيهات واضحة ومستمرة للمكاتب الميدانية في المناطق المتأثرة بالمخدرات بشأن سبل دمج أنشطة مكافحة المخدرات والوقاية منها في البرامج الانمائية.

١٤٥- وأدلى ممثل ببيان فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٨ الذي دعت فيه الأجهزة المختصة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الى النظر في الكيفية التي يمكن بها لبرامجها وتسهيلاتها في مجال المساعدة أن تكون مفيدة للدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربية والجبل الأسود). ولاحظ الممثل ما يشعر به وفده من قلق بالغ ازاء تنفيذ القرار من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقال إن وفده يحتفظ بحق إثارة هذه المسألة في الدورة العادية الثالثة للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

حادي عشر - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية

١٨/٩٤ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٤

ألف

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه في خلال النظر في الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الدورة السنوية لعام ١٩٩٤:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٤ مع المقررين المتعلقين بالبندين ٥ و ٨ من جدول الأعمال والمبينين أدناه في إطار هذين البندين (DP/1994/L.3)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٤ مع التعليقات الواردة (DP/1994/9)؛

البند ٢: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتقارير التالية:

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٣ (DP/1994/10 وAdd.1-5؛ وDP/1994/10/Add.2/Corr.2)؛

متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ (DP/1994/22)؛

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (DP/1994/11)؛

واعتمد المقرر ١٥/٩٤ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤؛

واعتمد المقرر ١٣/٩٤ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات؛

البند ٣: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اعتمد المقرر ١٤/٩٤ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند ٤: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

اعتمد المقرر ١٦/٩٤ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن استعراض دورة البرمجة الخامسة في منتصف المدة؛

واعتمد المقرر ١٧/٩٤ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن المسائل المتصلة بدورة البرمجة السادسة؛

واعتمد المقرر ١١/٩٤ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ والمعنون "المسائل المتصلة بدورات البرمجة: جنوب أفريقيا"، والذي تم الترحيب فيه بجمهورية جنوب أفريقيا باعتبارها بلدا مستفيدا؛

البند ٥: مكان مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

قرر عدم النظر في هذا البند من جدول الأعمال؛

البند ٨: أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني

قرر إرجاء النظر في أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤؛

البند ٩: مكتب خدمات المشاريع

اعتمد المقرر ١٢/٩٤ المؤرخ في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن مكتب خدمات المشاريع.

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

باء

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه أثناء الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان من الدورة السنوية لعام ١٩٩٤:

البند ١: المسائل التنظيمية

وافق على خطة عمل الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان مع التغييرات المقترحة، بما في ذلك مقرر المجلس التنفيذي المتخذ في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ لتأجيل نظره في تقارير الزيارات الميدانية إلى الدورة العادية الثالثة، ووافق أيضا على أن تقارير الزيارات الميدانية المقبلة ينبغي ألا ينظر فيها إلا في الدورات العادية؛

اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٤ مع التعليقات الواردة (الوثيقة المقبلة DP/1994/55)؛

اتخذ المقرر ٢٤/٩٤ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن الوثائق.

وافق على أن يبت في مواعيد الدورات المقبلة في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ بالاستناد إلى الحجوزات التالية:

الدورة العادية:	١٠-١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
الدورة العادية:	٢٤-٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٥
الدورة السنوية:	٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥
الدورة العادية:	٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج

أحاط علما بالتقارير التالية:

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٣ (DP/1994/44)
استكمال لعملية الاستعراض والتقييم التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1994/48)

تقرير دوري عن التقييم (DP/1994/46)

حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة (DP/1994/49)

اتخذ المقرر ١٩/٩٤ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ والمتعلق بالمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات؛

اتخذ المقرر ٢٠/٩٤ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن خطة العمل للفترة ١٩٩٨-١٩٨٥ وطلب صلاحية الإنفاق البرنامجي؛

اتخذ المقرر ٢١/٩٤ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

اتخذ المقرر ٢٢/٩٤ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد الرعاية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا)؛

اتخذ المقرر ٢٣/٩٤ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧؛

البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

البرامج القطرية:

وافق على البرامج القطرية التالية، بالصيغة التي قدمت بها، رهنا بتوافر الموارد، وأذن للمديرة التنفيذية باتخاذ الترتيبات اللازمة لإدارتها وتمويلها وتنفيذها:

تقديم المساعدة إلى حكومة تشاد (DP/FPA/CP/135)

تقديم المساعدة إلى حكومة زامبيا (DP/FPA/CP/136)

تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/CP/137)

تقديم المساعدة إلى حكومة ملديف (DP/FPA/CP/138)

تقديم المساعدة إلى حكومة نيكاراغوا (DP/FPA/CP/140)

تقديم المساعدة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/CP/139)

التقارير المؤقتة:

أحاط علما بالتقرير المؤقت عن تنفيذ البرنامج القطري الثاني لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغينيا الاستوائية (DP/1994/50)

اتخذ المقرر ٢٥/٩٤ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن تقديم المساعدة إلى رواندا.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

الجزء الرابع

الدورة العادية الثالثة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من
٦ الى ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

أولا - المسائل التنظيمية

١ - قام مدير البرنامج بتقديم المدير المساعد الجديد السيد رفيع الدين أحمد، فور افتتاح الجلسة المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأعرب عدد من الممثلين عن ترحيبهم الحار به.

٢ - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٤، كما ورد في الوثيقة DP/1994/L.5:

البند ١: المسائل التنظيمية
البند ٢: تكاليف دعم الوكالات
البند ٣: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
البند ٤: المسائل المالية والميزانوية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البند ٥: المسائل المالية والميزانوية والإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان
البند ٦: متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
البند ٧: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة
البند ٨: مكتب خدمات المشاريع
البند ٩: أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة
البند ١٠: مسائل أخرى (بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية)

٣ - وقرر المجلس التنفيذي أن ينظر في تقرير مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية على الرغم من أن التقرير لم يكن قد قدم إلى مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم قبل سبعة أسابيع من بداية الدورة، كما هو محدد في المقرر ٢٤/٩٤ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٤ - وقرر المجلس التنفيذي إرجاء النظر في تقارير مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1994/54) إلى دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥ والنظر في التقرير المتعلق بنفقات الأمم المتحدة للتعاون التقني من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية (DP/1994/40 و Add.1-2) في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ نظرا لأنه كان قد تقرر النظر في هذا البند كل سنتين وفقا للفقرة ٥ (ن) من المقرر ٢/٩٢ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢.

٥ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1994/L.5 مع بضعة تعديلات قدمت شفويا.

٦ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج الزمني التالي للدورات المقبلة التي ستعقد في نيويورك في عام ١٩٩٥، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى : من الثلاثاء ١٠ كانون الثاني/يناير إلى الجمعة ١٣ كانون الثاني/يناير
الدوزرة العادية الثانية: (في أعقاب الدورة العادية الثالثة طلبت الوفود أن تغير التواريخ التي ووفق عليها للدورة العادية الثانية (٢٤ - ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥)، إذ أنها تتداخل مع دورة للجنة التنمية المستدامة. ولذلك أعيدت جدولة الدورة العادية الثانية بصورة مبدئية، كما يلي: من الثلاثاء ٤ نيسان/أبريل إلى الجمعة ٧ نيسان/أبريل)
الدورة السنوية : من الاثنين ٥ حزيران/يونيه إلى الجمعة ١٦ حزيران/يونيه
الدورة العادية الثالثة : من الاثنين ٢٨ آب/أغسطس إلى الجمعة ١ أيلول/سبتمبر

٧ - كذلك وافق المجلس التنفيذي على المواضيع التي ستناقش في دورته لعام ١٩٩٥ كما وردت في المرفق.

ثانيا - تكاليف دعم الوكالات

٨ - قدم مدير شعبة تخطيط وتنسيق الموارد التقرير المتعلق بتكاليف دعم الوكالات (DP/1994/23) الذي أوجز الحالة الراهنة والمتوقعة لتنفيذ الترتيبات المتعلقة بالدورة الخامسة. وسلط التقرير الضوء أيضا على اقتراحين يتعلقان بتكاليف دعم الوكالات نوقشا من قبل في الدورة السنوية لعام ١٩٩٤، وأرجئا إلى الدورة الحالية لاتخاذ قرار بشأنهما. ويتصل الاقتراح الأول باعتماد المرونة في نقل الموارد الناقصة الاستخدام للمرفق الثاني لخدمات الدعم التقني إلى المرفق الأول لخدمات الدعم التقني؛ ويتصل الثاني بإنشاء مرفق متواضع للدعم التقني للوكالات الصغيرة عن طريق إعادة توزيع جزء من مخصصاتها الناقصة الاستخدام.

٩ - وقدم أيضا تقرير فريق المقيمين المستقلين الخارجيين عن الترتيبات (DP/1994/23 و Add.1)، وهو التقرير الذي كان مجلس الإدارة قد طلبه بموجب المقرر ٣٢/٩١. وفي حين أشار فريق المقيمين إلى عدم وجود خبرة كافية لاستخلاص نتائج أكيدة بشأن الترتيبات، فقد تضمن التقرير عدة ملاحظات وتوصيات جديرة بالاهتمام بشأن المسائل التنفيذية والبرنامجية. واقترح أن تعالج هذه المسائل من خلال آليات التشاور القائمة مع الوكالات وفي فرق العمل التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وكالات إفرادية بشأن إقامة تعاون برنامجي موضوعي.

١٠ - ووافق معظم الوفود على أن الخبرة المكتسبة حتى الآن في مجال الترتيبات ضئيلة جدا، إلا أنهم وجدوا أن التقييم المؤقت كان مفيدا. واقترح عدة متكلمين إجراء تقييم آخر بعد سنتين أو ثلاث سنوات. وأعربت وفود عديدة عن تحبيذها للاستخدام الفعال للمرفق الأول لخدمات الدعم التقني وتزايد اهتمام الوكالات بأنشطة المراحل الأولية. إلا أنهم أكدوا استمرار أهمية خدمات المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني، وبخاصة لدعم مسؤولية المدير عن المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني. وأعرب عدة متكلمين عن تفضيلهم لإجراء تحليل أكثر تعمقا يقوم به فريق المقيمين لبعض جوانب المرفقين، ومن ذلك على سبيل المثال الصعوبات في تنفيذ المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني والعوائق التنفيذية التي تعترض سبيل التنفيذ والإنجاز على الصعيد الوطني.

١١ - وأيد العديد من الوفود الاقتراح الداعي الى اعتماد المرونة في نقل موارد المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني الناقصة الاستخدام الى المرفق الأول، إلا أنهم نبهوا الى أن ذلك لا ينبغي أن يتخذ كسابقة وألا يسري إلا على ما تبقى من الدورة الخامسة. وأقر عدد من المتكلمين بأن ذلك ليس بالحل الدائم، ودعوا لذلك الى تكثيف الجهود لزيادة استخدام المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني. وكان ثمة تأييد عام لتعليق أحد الوفود بأن على الحكومات المتلقية أن تشارك بقدر أكبر في اختيار وإعداد أنشطة المرفق الأول لخدمات الدعم التقني.

١٢ - وتساءل أحد الوفود بصورة محددة حول نقل الموارد من المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني الى المرفق الأول على اعتبار أن المبلغ الحالي في المرفق الثاني (٥٦ مليون دولار) لا يتفق حسب فهمه والحجم المقدر للأنشطة في إطار الترتيبات الجديدة، على الرغم من أن هذا المبلغ خفض ليشكل ٧٠ في المائة من المستوى المحدد في البداية. وبعد مشاورات ثنائية، أوضحت الأمانة أن موارد المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني تكفل أيضا تحديد المسؤولية عن التنفيذ والإنجاز على الصعيد الوطني في إطار الترتيبات القديمة ومن ثم فمن غير الممكن أن تتصل فقط بالموافقات في إطار الترتيبات الجديدة. كذلك أكدت الأمانة أن النقل المقترح لموارد المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني الى المرفق الأول سيتناول بمرونة لكفالة إتاحة موارد كافية من المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني في جميع الأوقات. وفي الأخير، أشير الى أن توفير موارد إضافية من المرفق الأول لخدمات الدعم التقني في هذا الوقت يعتبر مفيدا للغاية لسد الفجوة حتى فترة البرمجة القادمة.

١٣ - وبطلب من عدد من الوفود، قدمت الأمانة لمحة موجزة عن ترتيبات الدعم القطاعي الراهنة للوكالات الصغيرة. وأيد العديد من الوفود إنشاء مرفق للدعم التقني للوكالات الصغيرة، إلا أنهم وافقوا على الاقتراح القائل بأنه سيكون من الأيسر إعادة توزيع الموارد لتعزيز مرفق الدعم القطاعي القائم، وهو اقتراح حظي بالتأييد في تقرير التقييم. كذلك أوضحت الأمانة لأحد الوفود عملية تطبيق البند الفرعي لرقم التخطيط الارشادي فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني بدلا من اضافة أحكام بذلك في إطار الترتيبات القديمة.

١٤ - وتكلم ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) باسم الوكالات الكبيرة، فرحب بتقرير التقييم وتركيزه على الأهداف العريضة المزمع تحقيقها من خلال إنشاء الترتيبات الجديدة. وأشار الى أن الوكالات الكبيرة بذلت بالفعل جهودا لإعادة تحديد الأهداف وإعادة التشكيل وفقا لأدوارها المتغيرة في التشارك الثلاثي. وهي تؤيد الاقتراح المتعلق بالمرفق الأول لخدمات الدعم التقني، مبينا أن توسيع دور المرفق الأول لخدمات الدعم التقني بالنسبة للوكالات، وبخاصة في أثناء العمليات التحضيرية لفترة البرمجة القادمة، حري بأن يزيد بدوره من الاستفادة من خدمات المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني.

١٥ - وتكلم ممثل المنظمة العالمية البحرية باسم الوكالات الصغيرة، فرحب كذلك بتقرير التقييم وأيد الاقتراحين الواردين في الفقرة ٨٩ منه. وذكر أن الوكالات الصغيرة أجرت أيضا عمليات كثيرة لإعادة تنظيم نفسها داخليا في محاولة لتعزيز ما يمكن أن تقدمه من دعم، وبخاصة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٦/٩٤ - تكاليف دعم الوكالات

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تكاليف دعم الوكالات (DP/1994/23) وتقرير التقييم المستقل للترتيبات الخاصة بتكاليف الدعم (DP/1994/23/Add.1)؛

٢ - يحيط علما بحالة الاعتمادات المالية؛

٣ - يأذن لمدير البرنامج بنقل الموارد في إطار المبلغ المخصص لتكاليف الدعم المنقحة كما هو مبين أدناه، على أساس ألا تنطبق هذه التحويلات إلا على دورة البرمجة الخامسة وأن يجري تشاور كامل مع الحكومات المعنية بشأن استخدام هذه الموارد:

(أ) نقل الموارد غير المستخدمة من المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني الى المرفق الأول لخدمات الدعم التقني، وذلك في حدود المخصص الإجمالي المخفض البالغ ١٢٠ مليون دولار؛

(ب) تعزيز مرفق الدعم القطاعي بمبلغ قدره ٥ ملايين دولار لتمويل خدمات الدعم التقني التي تقدمها الوكالات التقنية الصغيرة من خلال إعادة توزيع الموارد غير المستخدمة المتبقية في السطر ٣ من المرفق الأول من المقرر ٣٢/٩١.

٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

ألف - البرنامج القطري الأول لكمبوديا

فترة البرنامج: تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛
رقم التخطيط الإرشادي: ٠٠٠ ١٥٨ ٨٩ دولار

١٧ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وكذلك صاحب السعادة السيد كيث شون، وزير التعمير والتنمية في كمبوديا بتقديم البرنامج القطري الأول لكمبوديا (DP/CP/KHM/1).

١٨ - وأعرب عدة وفود عن دعمهم القوي للبرنامج وأيدوا استراتيجيته وأهدافه. وأشير الى أن البرنامج سيمثل حلقة وصل ملائمة بين مرحلة التعمير التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية التنمية المتواصلة في كمبوديا. فالمجالات التي حددها البرنامج القطري تحظى بأولوية عليا - لدى الشعب ولدى الحكومة - بالنسبة للتخفيف من حدة الفقر، ولاسيما في المناطق الريفية، وبناء القدرات.

١٩ - ورأى بعض الوفود أن البرنامج ينبغي أن يركز على قطاعات أقل عددا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشكل أهداف البرنامج على نحو يتيح الاستفادة القصوى من موارد التمويل الأساسية ويجعل تحقيق هذه الأهداف أقل اعتمادا على مبالغ كبيرة من المساهمات المقدمة على سبيل تقاسم التكاليف. وأشار أحد الوفود الى أن المسائل المتعلقة بالمرأة في التنمية لم تحظ باهتمام كاف في وثيقة البرنامج القطري. وأشارت وفود أخرى الى الحاجة الى رصد حالة الأمن غير المستقرة عن كثب.

٢٠ - وردا على ذلك، طمأن البرنامج الإنمائي المجلس التنفيذي أن المسائل التي أثارتها الوفود ستؤخذ في الاعتبار في تنفيذ البرنامج.

٢١ - وأعرب وزير التعمير والتنمية في كمبوديا عن تقدير حكومته للملاحظات التي أبداها الوفود.

٢٢ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الأول لكمبوديا بصيغته المعروضة.

باء - الموافقة على البرامج والمشاريع، على أساس كل حالة على حدة، لأروبا وبربادوس، وترينيداد وتوباغو وجزر الأنتيل الهولندية وجزر فرجن البريطانية وسورينام (DP/1994/32)

٢٣ - أشار مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لدى تقديمه الوثيقة DP/1994/32، الى أن البرامج القطرية للدورة الرابعة لأروبا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجزر الأنتيل الهولندية وجزر فرجن البريطانية وسورينام مددت فترتها حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والى أن جميع هذه البلدان، فيما عدا ترينيداد وتوباغو، هي بلدان مساهمة صافية في الدورة الخامسة. ويرجع تمديد فترة البرامج الى سببين اثنين: (أ) تزامن حصول هذه البلدان على مركز البلد المساهم الصافي مع الظروف المالية العصيبة السائدة في جميع هذه البلدان نتيجة برامج التكيف الهيكلي والإصلاح؛ (ب) أصبح الاستخدام الاستراتيجي لموارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتحمل عبئا أكبر الى حد بعيد نظرا لأوجه الانخفاض الشديد في أرقام التخطيط الإرشادية نتيجة حصول هذه البلدان على مركز البلد المساهم الصافي.

٢٤ - وقد أبلغ مدير المكتب الإقليمي المجلس التنفيذي أن البرامج القطرية الجديدة ستقدم الى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥.

٢٥ - وأذن المجلس التنفيذي لمدير البرنامج بتقديم مساعدة الى أروبا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجزر الأنتيل وجزر فرجن البريطانية وسورينام على أساس كل حالة على حدة ريثما يتم تقديم البرامج القطرية.

جيم - الزيارات الميدانية

غزة والضفة الغربية والأردن

٢٦ - قدم السفير إدوارد كودريافتسيف (الاتحاد الروسي)، رئيس الفريق، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية لغزة والضفة الغربية والأردن (DP/1994/CRP.3). وأعرب عن تقدير الفريق لموظفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المقر وفي الميدان الذين ساعدوا في الترتيبات التنظيمية للزيارات الميدانية. وأشار الى أنه على الرغم من أن التقرير أعد في نهاية الزيارة الميدانية، في أيار/مايو، فقد مرت خمسة أشهر قبل أن يتمكن المجلس من النظر فيه. فينبغي تجنب حالات التأخير هذه في المستقبل لكفالة بقاء النتائج ذات صلة بالوقت الراهن.

٢٧ - ولفت الانتباه إلى أنه نظرا لعدم وجود سلطة فلسطينية في المنطقة حتى مؤخرا، فقد عانى الفريق صعوبة في تحديد ما إذا كانت أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تستجيب للأولويات الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإنه نظرا لعدم وجود ممثلين للوكالات المتخصصة في المنطقة، تعين على مكتب الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل بمفرده تقريبا، معتمدا على تعاون بعض المنظمات غير الحكومية المحلية في صوغ البرامج وفي تحديد المشاريع. وأبدى المكتب، في قيامه بذلك، أعلى مستوى من الكفاءة المهنية والإخلاص والجدارة، وسعى للحصول على المشورة التقنية الملائمة. ومضى قائلا إنه مع تعيين سلطة فلسطينية، وإنشاء المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير من المتوقع أن نرى في المستقبل القريب برمجة متوازنة ومركزة بقدر أكبر.

٢٨ - وتطرق السفير كودريافيستيف الى الحديث عن الجزء الأردني من التقرير، فتكلم عن استخدام النهج البرنامجي بنجاح، الذي ركز على أربعة مجالات في البرنامج القطري الحالي هي: تنمية الموارد البشرية؛ وإدارة الاقتصاد الكلي؛ وإدارة الموارد الطبيعية، وتقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية.

٢٩ - وأشار إلى أنه تجري الاستفادة الى أقصى حد من الخبرة المحلية وسائر الموارد المحلية عند تنفيذ المشاريع المدعمة من كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلد. ولاحظ الفريق الدور الحفاز الذي يقوم به كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في اجتذاب المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى إلى البلد.

الفلبين وفييت نام

٣٠ - وجّه السيد أوليفييه شافيه (سويسرا) مقرر الفريق، عند تقديم التقرير عن الزيارات الميدانية إلى الفلبين وفييت نام، شكره إلى المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الذين شاركوا في إعداد الترتيبات المتعلقة بالمساعدات المقدمة من البرنامج والصندوق في المقر وفي البلدان على السواء. وقال إن الزيارات كونت آراء إجمالية ومفاهيم عامة ولكنها لم تسمح بإجراء تحليلات متعمقة. وركز الفريق، مهتديا بنطاق اختصاصاته، على عدد من القضايا المنتقاة ولم يتمكن من أن يوفي الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدين حقها.

٣١ - وقال إن الفلبين وفييت نام تمران بمرحلتين مختلفتين للغاية من مراحل التنمية، وقد أعجِب الفريق بما رآه في البلدين على حد سواء. ويبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أقصى ما في وسعهما لتدعيم مميزاتهما النسبية وزيادتها إلى الحد الأقصى.

٣٢ - ويحظى الدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عموما في مجال الخبرة الفنية وفهم البلدان بالثناء.

٣٣ - وفي الفلبين، كان تنسيق المعونة هاما جدا، وحظي الدور الأساسي الذي أدته الوكالة الوطنية للاقتصاد والتنمية بدعم قوي للغاية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك، فإن تنسيق المعونة ما زال اقتراحا طويل الأجل. وشعر الفريق بالنقص في عدد الموظفين في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لا سيما في الوقت الذي يحتاج فيه تنفيذ البرامج وبناء القدرات والمؤسسات إلى تدعيم. وأعجِب الفريق أيضا بمستوى التنفيذ الوطني واللامركزية.

٣٤ - ويوجد في الفلبين احتياطي كبير الموظفين المتعلمين وعدد ضخم من المنظمات غير الحكومية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد على وجه خاص إلى محاولات التوصل إلى طرق وآليات مبتكرة، من بينها العمل من خلال الوحدات الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية. وأشار على وجه الخصوص إلى نجاح صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاعتماد على السياسة السكانية للحكومة الجديدة.

٣٥ - وفيما يتعلق بفييت نام، قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ركز الأنشطة على ثلاثة مجالات هي: الإصلاح المؤسسي، والبيئة والموارد الطبيعية، والتكيف الاجتماعي. وأدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في تنسيق المعونة عن طريق لجنة التخطيط الحكومية، التي يهدف البرنامج إلى تدعيم قدراتها. ويجري إعداد مذكرة استراتيجية قطرية متعلقة بفييت نام. ويرجع الانخفاض النسبي في مستوى التنفيذ الوطني إلى انخفاض القدرة الوطنية. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان نشطا للغاية في فييت نام، التي ينفّذ فيها ثالث أكبر برنامج من برامج الصندوق. وأعجِب الفريق بالدور القيادي الرئيسي الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الأنشطة السكانية في فييت نام، فضلا عن قدرة الصندوق على مساعدة البلد في تعبئة موارد مالية إضافية.

كينيا وزمبابوي

٣٦ - عرض السفير سلافي ذ. باشوفسكي (بلغاريا)، الذي عمل بوصفه رئيسا للفريق، التقرير عن الزيارة الميدانية إلى كينيا وزمبابوي (DP/1994/CRP.9). وقال إن المسؤولين الحكوميين في كلا البلدين اللذين، ينفذان برامج للتكيف الهيكلي، أشاروا إلى أن ندرة الموارد فرضت مشاكل أكبر من أي شروط ارتبطت بالمساعدة الخارجية. وأشار على وجه الخصوص إلى أهمية وفاعلية الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى القطاع الخاص الذي ثبت، رغم صغر حجمه، أنه أساسي في عملية التحول. وأشار إلى الدور الناجح الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للجهود الإنمائية المبذولة في كينيا وزمبابوي.

٣٧ - ولفت الانتباه أيضا إلى البعد الإقليمي المتزايد في أعمال مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيروبي الذي يبدو أنه يجهد طاقة موظفيه. وبدأت أيضا تظهر حالة مماثلة في مكتب البرنامج في هراري.

٣٨ - وتتعلق إحدى التعليقات المنبثقة عن مناقشة التقرير بالاستعانة المحدودة بعض الشيء بمرافق دائرة الدعم التقني في زمبابوي، وقد أوضحت الأمانة العامة أن هذه الاستعانة ستحسَّن عن طريق تدابير مثل البت بسرعة أكبر في الطلبات التي تنتظر حاليا موافقة المقر.

قضايا عامة متصلة بالزيارات الميدانية

٣٩ - أثارت الوفود أثناء المناقشة بعض القضايا التنظيمية من قبيل السبب في إجراء زيارات ميدانية؛ وهيكل الأفرقة وتكوينها؛ وتقييد عدد المرات التي يمكن أن يشترك فيها الفرد في زيارات ميدانية؛ وضرورة تعزيز مشاركة المانحين في الزيارات وتبسيط بعض الترتيبات التحضيرية، ومن بينها تقديم معلومات تفصيلية سابقة على البعثة عن الحقائق المحلية. واتفق على تناول تلك القضايا في مشاورات غير رسمية بهدف زيادة إدخال تحسينات على الاختصاصات المتعلقة بالزيارات الميدانية في المستقبل.

٤٠ - وأشار مدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية الى أن اختصاصات الزيارات الميدانية، وعدد المشتركين فيها ومتطلبات تقديم التقارير تخضع تماما لسيطرة المجلس التنفيذي. وأضاف أنه يفضل تنقيح الاختصاصات. وتطرق الى الحديث عن الخطط المتعلقة بإجراء زيارات ميدانية في المستقبل، فاقترح القيام بست زيارات في عام ١٩٩٥ على أن تقتصر الزيارة على بلد واحد لمدة ١٠ أيام باستثناء الزيارة الأولى في عام ١٩٩٥، التي يمكن الشروع فيها في إطار الترتيبات الحالية التي تشمل زيارة بلدين لمدة أسبوعين، على أن يضم الفريق الزائر ما يصل الى عشرة أعضاء. واقترح كذلك أن يضم الفريق عددا لا يزيد على خمسة الى ستة أعضاء يكون عضو أو عضوان منهم من البلدان المتقدمة النمو وأربعة من البلدان النامية. وتبعا للممارسة الحالية، ستقترح على مكتب المجلس التنفيذي البلدان التي ستجرى زيارتها، وموعد الزيارات ليوافق عليها.

مقرر المجلس التنفيذي

٤١ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير الثلاثة المقدمة عن الزيارات الميدانية الى: غزة والضفة الغربية والأردن؛ والفلبين وفييت نام؛ وكينيا وزمبابوي والتعليقات عليها. وقرر المجلس إجراء مزيد من المناقشة لاختصاصات الزيارات الميدانية في مشاورات غير رسمية.

رابعا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٣

(DP/1994/34 و Corr.1 و Add.1-4)

٤٢ - عرض هذا البند مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارة. وأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمكن من الاحتفاظ بمجموع النفقات البرنامجية عند نفس مستوى عام ١٩٩٢ على الرغم من انخفاض الإيرادات من التبرعات. وقد تيسر ذلك بفضل النمو المستمر في تقاسم التكاليف. وأشار الى أنه يجري إعداد خطة إنفاق متعلقة باحتياطي الإيواء الميداني لتقديمها الى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥. وأكد أيضا التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإغلاق الصناديق الاستئمانية غير المستخدمة. وعرض مدير البرنامج المساعد أيضا التغييرات المقترحة في الأنظمة والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٣ - وردا على الشواغل التي أبدتها بعض الوفود فيما يتعلق باستخدام الاحتياطي التشغيلي لتغطية التدفقات النقدية المتفاوتة، أوضح مساعد مدير البرنامج أن الحالة الخاصة التي نحن بصددها نتجت عن مجموعة من العوامل تتصل على وجه الخصوص بتأخير تلقي تبرعات في الوقت الذي ظل فيه نمط الإنفاق ثابتا. ولكنه أضاف أيضا أن استخدام الاحتياطي التشغيلي حدث لفترة قصيرة فقط، ولم يسبب أي خسائر تذكر في الإيرادات المستمدة من الفوائد المستحقة على الاحتياطي.

٤٤ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء تجاوز الالتزامات وتجاوز النفقات الواردة أعلاه للمستويات المأذون بها في احتياطي الإيواء الميداني. وأشار مدير البرنامج المساعد الى أن الاحتياطي أنشئ في الأصل لأغراض الإسكان، ولكنه استخدم منذ عام ١٩٨٩ على نحو متزايد لتمويل بناء مبان مشتركة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ومن أجل أطراف مشتركة أخرى. ونتجت هذه الزيادات في النفقات أساسا عن التأخير في تلقي أموال من الوكالات الشريكة بينما كان البناء مستمرا، ومن زيادات غير منظورة في التكاليف، ومن إيرادات إيجارات أدنى من المتوقع. وأشار مدير البرنامج المساعد الى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أجرى مشاورات وثيقة مع مجلس مراجعي الحسابات من أجل اتخاذ إجراء تصحيحي. واستجابة لتوصيات المجلس، أشار الى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد خطة للنفقات تمتد من ثلاث الى خمس سنوات تشمل جملة أمور منها التصرف في الأصول السكنية.

٤٥ - وفيما يتعلق بالشواغل المعرب عنها بشأن الصناديق الاستئمانية، فقد تم التصدي لها عن طريق التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواصلة جهوده لإغلاق الصناديق الاستئمانية غير المستخدمة، عملا بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (DP/1994/36). وأشار مدير البرنامج المساعـــد الى أن التنقيحات المقترحة للنظام المالي ستساعد كذلك في تقليل عدد الصناديق الاستئمانية، لا سيما عن طريق التعاون مع المنظمات غير الحكومية على أساس تقاسم التكاليف.

٤٦ - وعلق عدد من الوفود على التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار مدير البرنامج المساعد الى أن التنقيحات تعكس ضرورة ترشيد تناول الأموال، وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، والتغييرات في التسمية والمقررات السابقة لمجلس الإدارة والمجلس التنفيذي، ومراعاة الحالة الجديدة لمكتب خدمات المشاريع باعتباره كيانا منفصلا وقائما بذاته. وتساءلت بعض الوفود عن المنطق وراء مواصلة الإشارة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذاته بوصفه وكالة تنفيذية في الوقت الذي كاد يمنح فيه مكتب خدمات المشاريع وضعا بصفته كيانا منفصلا. وأكد مدير البرنامج المساعد، في تناوله لهذه النقطة، أنه ليس لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أي نية على الإطلاق لإنشاء ذراع تنفيذي جديد ليحل محل مكتب خدمات المشاريع. وبدلا من ذلك، من المقترح الإبقاء على هذا الحكم بغية عدم التأثير على المسؤولية الكاملة التي يتحملها مدير البرنامج ولإمكان مساءلته أمام المجلس عن جميع جوانب تنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتمشى هذا مع التزام مدير البرنامج بضمان تحقيق أقصى فعالية للمساعدة البرنامجية عن طريق الاستفادة على نحو ملائم من الخدمات المناسبة التي يتم الحصول عليها من المؤسسات والشركات الحكومية وغير الحكومية. وأعلن كذلك أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسره أن يقدم تقارير عن النفقات المتصلة بالتنفيذ الذي يتم نيابة عنه في إطار التقارير المالية.

٤٧ - وصرح أحد الوفود أن الأمر سيتطلب مزيدا من الوقت لدراسة الوثائق المتعلقة بالتعديلات المقترحة بتأني. وأشار وفد آخر الى أنه لن يمكنه الموافقة على التعديلات المقترحة إلا بعد تلقي مشورة من مجلس مراجعي الحسابات التابع لحكومته، وبالتالي فإن الأمر يتطلب مزيدا من الوقت.

٤٨ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٨/٩٤ - الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع القلق بانخفاض مستوى التبرعات المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مما أدى الى حدوث انخفاض كبير في مستوى أرقام التخطيط الإرشادية؛

٢ - يدعو الحكومات إلى النظر في زيادة تبرعاتها المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومؤكد بقدر أكبر؛

٣ - يطلب إلى الحكومات أن تدفع تبرعاتها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وقت مبكر من السنة بقدر الإمكان أو على شكل أقساط دورية على مدى العام؛

٤ - يلاحظ مع الارتياح الزيادة الكبيرة في الاستعانة بالتنفيذ الوطني في إنجاز البرنامج؛

٥ - يلاحظ مع القلق الزيادة في الالتزامات والزيادة في النفقات في احتياطي الإيواء الميداني ويطلب عرض خطة مدتها ثلاث سنوات بشأن استخدام الاحتياطي على المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥؛

٦ - يوافق على التغييرات المدخلة على النظام المالي والمحددة في الوثيقة DP/1994/34/Add.4، التي ستنفذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ما لم يقدم أي عضو في المجلس التنفيذي اعتراضا مكتوبا إلى مدير البرنامج قبل ذلك التاريخ؛

٧ - يحيط علما بالتغييرات المدخلة على القواعد المالية والمحددة في الوثيقة DP/1994/34/Add.4؛

٨ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكثف جهوده لإغلاق الصناديق الاستئمانية غير المستخدمة؛

٩ - يطلب كذلك، احاطته علما، على أساس سنوي، في التقارير المالية ذات الصلة المتعلقة بعدد وقيمة المشاريع والبرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باسمه والتي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالنيابة عن الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة.

١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

باء - التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

(DP/1994/35 و Corr.1)

٤٩ - قال مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارة، في عرضه لهذا البند، إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل إحكام الرقابة الدقيقة على ميزانيته الإدارية، وبذلك يحتفظ بأكبر عدد ممكن من الموارد للأغراض البرنامجية. وفيما يتعلق بتقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤، جرى

تخفيض آخر مقداره ٢,٦ في المائة عن طريق مزيج من تصريف العملات وتسويتها حسب التضخم. وقدم مدير البرنامج المساعد تقريرا عن نجاح المشروع الرائد لمركز الخدمة الإقليمية في آسيا، والتواجد الميداني في بلدان البلطيق ورابطة الدول المستقلة والاقتراح الرائد المتعلق بالصك التعاقدي الجديد "للتعيين في أنشطة محدودة المدة".

٥٠ - وأعرب كثير من الوفود عن تقديره للوثيقة الواضحة والشاملة. واقترح أحد الوفود أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع برامج الأمم المتحدة الأخرى وصناديقها لتحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات بهدف زيادة إمكانية المقارنة والشفافية. وتمت الإشارة إلى مقرر اليونيسيف 1994/R.3/6 المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ مع اقتراح باتخاذ مقرر مماثل بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبعد موافقة عدد كبير من الوفود على ذلك الاقتراح، رحب مدير البرنامج المساعد بمبادرة لتحقيق الاتساق في عرض الميزانيات والحسابات. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حقق بالفعل مستوى عاليا من الشفافية في عرضه لميزانيته وحساباته، الأمر الذي اعترفت به وفود عديدة في دورات سابقة لمجلس الإدارة. وأشار أيضا إلى أن الأمر يتطلب أن تؤخذ في الحسبان الدقائق العملية المتعلقة بولايات محددة، وبمجالات التركيز والنهج العملية التي يتبعها كل كيان من كيانات الأمم المتحدة.

٥١ - وفيما يتعلق بتخفيض أرقام التخطيط الإرشادية بنسبة ٥ في المائة أخرى، سأل أحد الوفود عن السبب في عدم تخفيض الميزانيات الإدارية الأساسية بالمثل. وأوضح مدير البرنامج المساعد أن الحالة التي اتسمت بندرة الموارد والتي أدت إلى تخفيض في الأموال البرنامجية في الدورة الخامسة أخذت في الحسبان، وأسفرت عن تنفيذ استراتيجيتين في ميزانيتين متلاحقتين هما: تخفيض قيمته ١٤ مليونا من الدولارات في ميزانية السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣؛ وتخفيضا قيمته ٤١ مليونا من الدولارات في ميزانية السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، لفت الانتباه إلى أن التقديرات المنقحة قيد الاستعراض تشمل بالفعل تخفيضا آخر قيمته ٢,٦ في المائة.

٥٢ - وطلبت بعض الوفود، مشيرة إلى الوفورات التي تحققت نتيجة لتخفيض قيمة فرنك الجماعة المالية الافريقية، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر في زيادة أرقام التخطيط الإرشادية لبلدان الجماعة. وقال مدير البرنامج المساعد في رده إنه لا توجد صلة مباشرة بين النفقات الإدارية في بلد ما وأرقام التخطيط الإرشادية. لكن هذه الوفورات أفادت الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة مباشرة، وبالتالي الموارد المتاحة للبرمجة بصورة غير مباشرة. وأشار كذلك إلى أن أرقام التخطيط الإرشادية محددة بدولارات الولايات المتحدة وبالتالي لم تتأثر بتقلبات العملة. ونتيجة لذلك، فإن تخفيض القيمة أفاد مباشرة البلدان المعنية في أن المعادل الدولاري لمصروفات البرامج/المشاريع بالعملة المحلية (فرنك الجماعة المالية الافريقية) سيكون أقل، وبالتالي يفرج عن أموال من أجل البرمجة الإضافية.

٥٣ - وفيما يتعلق بالمشروع الرائد لمركز الخدمة الإقليمي، أثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنجاح المشروع الرائد ووافقت على توسيع نطاق المفهوم ومده إلى افريقيا. وسأل أحد الوفود عن إمكانية توسيع نطاق وظائف مراكز الخدمة الإقليمية لكي تتجاوز مراجعة الحسابات وفحص الحسابات لتشمل وظائف مثل تدريب المسؤولين الوطنيين على التنفيذ الوطني. وأشار مدير البرنامج المساعد إلى أنه يجري النظر في الوظائف الأخرى التي يمكن أن تنفذ بطريقة فعالة أكثر من حيث التكلفة في مركز الخدمة المؤقت. وردا على أسئلة بعض الوفود على تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الموضوع، قدم الإيضاحات المطلوبة.

٥٤ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرسخ وجوده الميداني في جنوب افريقيا مستخدما الموارد القائمة خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وأشار أحد الوفود الى أنه ستقدم اقتراحات محددة فيما يتعلق بهذا البند بالاقتران بما يرد في عرض ميزانية فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦.

٥٥ - وفيما يتعلق بالوجود الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان البلطيق ورابطة الدول المستقلة، فإن بعض الوفود، رغم ما أبدته من تقدير لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المنطقة، طلبت من مدير البرنامج أن يستعرض مستوى الدعم المقدم لهذه العمليات في مقر البرنامج وفي الميدان.

٥٦ - اعتمد المجلس التنفيذي المقررات التالية:

٢٩/٩٤ - تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعتمد، بصدد تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والصناديق التي يديرها هذا البرنامج (DP/1994/35) اعتمادا منقحا قدره ٠٠٠ ٨٨٢ ٦٠٧ دولار إجماليا، يخصص من الموارد المبينة في الجدول باء، لتمويل الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ويقرر أن يستخدم مبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ ٧٣٦ دولار من الإيرادات المقدرة لمقابلة الاعتماد الاجمالي المخصص، مما ينتج عنه اعتماد صاف قدره ٠٠٠ ١٨٢ ٥٧١ دولار؛

٢ - يحيط علما بتقارير مدير البرنامج عن (أ) مفهوم مركز الخدمات الإقليمية؛ (ب) الحضور الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دول البلطيق ورابطة الدول المستقلة؛ (ج) الشروع في عقود قصيرة الأجل، غير دائمة؛ (د) مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بحضوره الميداني في جنوب افريقيا؛

٣ - يحيط علما كذلك بالأسلوب المحاسبي المتبع بالنظر الى التكاليف الانتقالية المتعلقة بتنفيذ استراتيجية ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، كما وافق عليها مجلس الإدارة في مقرره ٣٥/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

٤ - يشير الى مقرره ٣٢/٩٤ بشأن مكتب خدمات المشاريع، وبصورة خاصة في هذا السياق الى ما يتصل من عناصره بتقديرات ميزانية مكتب خدمات المشاريع والترتيبات المستقبلية المتعلقة بعرض تلك الميزانية.

١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

التقديرات المنقحة لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ المتعلقة بالخدمات الإدارية
وأنشطة دعم وإعداد البرامج والصناديق الاستئمانية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

			يحيط علما بـ	
		يوافق على: الاعتمادات الإجمالية الصافية	الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية الصافية
أولا -	موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
	ألف - الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]			
	المقر[ب]	١٤٨ ٩٠٣,٣	٢٤ ٧٠٥,٤	١٧٣ ٦٠٨,٧
	المكاتب القطرية	٢٣١ ٠٩٨,٦	٣٧ ٤٨٨,٦	٢٦٨ ٥٨٧,٢
	إجمالي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٨٠ ٠٠١,٩	٦٢ ١٩٤,٠	٤٤٢ ١٩٥,٩
	الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
	صافي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٤٣ ٣٠١,٩	٦٢ ١٩٤,٠	٤٠٥ ٤٩٥,٩
	باء - أنشطة دعم وإعداد البرامج			
	أنشطة إعداد البرامج	٢٥ ٩١٤,٧	٠,٠	٢٥ ٩١٤,٧
	دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٩٣ ٤٧٨,١	٠,٠	٩٣ ٤٧٨,١
	خدمات تنفيذ المشاريع/البرامج			
	خدمات الدعم الإنمائي	٦ ٢٢٥,٠	٠,٠	٦ ٢٢٥,٠
	مكتب خدمات المشاريع[ج]	٣١ ١٢٦,٢	٣٧ ١٠٠,٠	٦٨ ٢٢٦,٢
	مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات	٥ ٩٢٥,٩	٢ ٨٦٥,٨	٨ ٧٩١,٧
	متطوعو الأمم المتحدة	٣١ ٢٤١,٠	٤٠٦,٢	٣١ ٦٤٧,٢
	التنفيذ الوطني	٣ ١٤٠,٠	٠,٠	٣ ١٤٠,٠
	مجموع خدمات تنفيذ المشاريع/ البرامج	٧٧ ٦٥٨,١	٤٠ ٣٧٢,٠	١١٨ ٠٣٠,١
	أنشطة دعم البرامج[د]	٢ ٣٠٠,٠	٠,٠	٢ ٣٠٠,٠
	مجموع أنشطة دعم وإعداد البرامج	١٩٩ ٣٥٠,٩	٤٠ ٣٧٢,٠	٢٣٩ ٧٢٢,٩

		يوافق على: الاعتمادات الإجمالية الصافية	يحيط علما ب	
			الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية الصافية
	جيم - مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
	الموارد الإجمالية	٥٧٩ ٣٥٢,٨	١٠٢ ٥٦٦,٠	٦٨١ ٩١٨,٨
	الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
	صافي الموارد	٥٤٢ ٦٥٢,٨	١٠٢ ٥٦٦,٠	٦٤٥ ٢١٨,٨
ثانيا -	موارد الصناديق الاستئمانية			
	ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١١ ٧٧٨,٩	٠,٠	١١ ٧٧٨,٩
	باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢ ٣٥٧,٠	٣١٣,٨	٢ ٦٧٠,٨
	جيم - مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية	٧ ٧٧٩,٠	٣ ٥٨٦,٦	١١ ٣٦٥,٦
	دال - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٦ ٦١٤,٣	٤٦٦,١	٧ ٠٨٠,٤
	المجموع	٢٨ ٥٢٩,٢	٤ ٣٦٦,٥	٣٢ ٨٩٥,٧
ثالثا -	مجموع اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
	الاعتمادات الإجمالية	٦٠٧ ٨٨٢,٠	١٠٦ ٩٣٢,٥	٧١٤ ٨١٤,٥
	الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
	صافي اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٧١ ١٨٢,٠	١٠٦ ٩٣٢,٥	٦٧٨ ١١٤,٥

(أ) مسموح لمدير البرنامج بإجراء مناقلات بين بنود اعتمادات المكاتب القطرية والمقر بحد أقصى نسبته ٥ في المائة.

(ب) تمثل إيرادات المقر الخارجة على الميزانية الإيرادات الآتية من مصادر خارجية، باستثناء المبالغ المسددة الى الأنشطة الأساسية للبرنامج الإنمائي من الوحدات غير الأساسية. وهذه المبالغ المستردة مدرجة أصلا في الاعتمادات المقدرة للوحدات غير الأساسية.

(ج) الاعتماد الموافق عليه ممول من الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(د) يمثل مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والمشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل السوداني/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٠/٩٤ - مواءمة عرض الميزانيات والحسابات

إن المجلس التنفيذي،

يطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في سياق مقرر الجمعية العامة ٤٤٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨، الجزء جيم، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والملاحظات التي أبديت في الدورة الجارية بالنظر الى الشكل الذي تعرض به الميزانية والحسابات، أن يتعاونا مع برامج وصناديق الأمم المتحدة الأخرى سعيا الى مواءمة عرضها للميزانيات والحسابات، بغية التوصل الى تعريفات مشتركة، ولا سيما للتكاليف الادارية، والى درجة أعلى من الشفافية وامكانية المقارنة في المجال المالي، وأن يقدما تقريرا عن ذلك الى المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ١٩٩٥.

١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

جيم - تقريرا مراجعة الحسابات (DP/1994/37 و Add.1)

٥٧ - دعا المدير المساعد المجلس التنفيذي الى أن ينظر في ما إذا كان يريد الاستمرار بتلقي التقارير التي يقدمها مراجعو الحسابات الخارجيون للوكالات المنفذة كوثائق رسمية. وأشار أحد الوفود في هذا الصدد إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا ينبغي أن يقدم تقارير إلا عن مجالات الإشكال، في حين رأى وفد آخر أنه يجد هذه التقارير مفيدة ويود لو استمر في تلقيها.

٥٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقريري مراجعة الحسابات (DP/1994/37 و Add.1).

دال - حالة اتفاقات خدمات الادارة (DP/1994/56)

٥٩ - أشار المدير المساعد الى أن استخدام اتفاقات خدمات الادارة قد استمر في النمو. وأضاف الى ذلك أن هذه الاتفاقات تساعد الحكومات المتلقية على استخدام موارد الجهات المانحة على افضل وجه في جهود التنمية.

٦٠ - وأوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ردا على سؤال طرحه أحد الوفود بصدد تركز اتفاقات خدمات الادارة في امريكا اللاتينية، أنه نظرا الى ضآلة أرقام التخطيط الارشادية في تلك المنطقة، فإن هذه الاتفاقات تعتبر طريقة لزيادة الموراد، عن طريق اشتراك المؤسسات المالية الدولية بالتمويل، وكذلك الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبناء على طلب أحد الوفود، سيكفل البرنامج أن اشكال التقارير القائمة عن تقاسم التكاليف واتفاقات خدمات الادارة ستتيح الاستعراض حسب المنطقة.

٦١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مدير البرنامج عن حالة اتفاقات خدمات الادارة (DP/1994/56).

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الادارة والميزانية

٦٢ - من أجل النظر في البند ٥ من جدول الأعمال، كان بين يدي المجلس التنفيذي الاستعراض المالي السنوي ١٩٩٣ (DP/1994/53). وأتيح أيضا للمجلس معلومات تكميلية عن تحديد النفقات الادارية ونفقات الدعم البرنامجي.

٦٣ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أبرز معالم الصندوق المالية لعام ١٩٩٣. وعلقت قائلة إن مجموع إيرادات الصندوق في عام ١٩٩٣ كان ٢١٩,٦ مليون دولار، أي أقل بنسبة ٧,٨ في المائة مما كان عليه عام ١٩٩٢، وذلك إلى حد بعيد نتيجة صعوبات اقتصادية شديدة في عدد قليل من البلدان المانحة، أسفرت عن تبرعات أدنى من المستوى المتوقع. وأفادت أن حالة الموارد في عام ١٩٩٤ قد تحسنت، إذ تبلغ التبرعات المقدرة ٢٤٧ مليون دولار، أي أكثر بنسبة ١٢,٥ في المائة مما كانت عليه عام ١٩٩٢.

٦٤ - وبينت أن مجموع النفقات في عام ١٩٩٣ كان ٢٠٣,٥ ملايين دولار (مقابل ١٩٣,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٢) أي أقل من مجموع الايرادات بمبلغ ١٦ مليون دولار؛ وارتفعت نفقات البرنامج في عام ١٩٩٣ أيضا إلى ١٥٨,٤ مليون دولار (من ١٥١ مليون دولار في عام ١٩٩٢). على أن نفقات البرنامج قصرت عن تحقيق الهدف المحدد لعام ١٩٩٣، مما نتج عنه ٤٧,٣ مليون دولار من الموارد غير المصروفة في نهاية العام. وعزت المديرة التنفيذية عدم صرف هذا المبلغ إلى عدم الاستقرار الذي يكتنف الحالة المالية للصندوق، ولا سيما إمكانية تخفيض مستويات التمويل من الحكومات التي تعاني صعوبات اقتصادية، والذي أفضى إلى تخطيط للموارد وإعداد للبرامج يتسمان بطابع المحافظة؛ وتوقف الأنشطة المدعومة من الصندوق في عدد من البلدان بسبب الاضطرابات الأهلية والسياسية؛ وإجراءات للبرمجة معقدة بلا مبرر وسياسات مفرطة التقييد لا تستجيب للظروف المتغيرة على الصعيد القطري.

٦٥ - وحددت المديرة التنفيذية التدابير التي اتخذها الصندوق للمساعدة على تحسين الشؤون، منها إزالة بعض إجراءات البرمجة البطيئة؛ والتخطيط بمستويات من الموارد أقرب إلى الواقعية؛ واتخاذ خطوات للتمكين من ضمان أن البيانات المتعلقة بنفقات المشاريع الواردة من الميدان يتم تجهيزها بسرعة أكبر، مما يتيح للصندوق اتخاذ قرارات هامة تتعلق بالبرمجة بصورة أسرع؛ والأخذ بتدابير جديدة يمكن للمكاتب الميدانية التابعة للصندوق بموجبها أن تضع بصورة أدق إسقاطات لمجموع النفقات في نهاية العام، مما يساعد كبار القائمين على الادارة في وضع إسقاطات عامة تتعلق بديناميات برنامج الصندوق؛ وزيادة الجهود في مجال بناء المؤسسات وتكييف السياسات التنفيذية بما يلائم الواقع على الصعيد القطري؛ والتركيز تركيزا أشد على طرائق للتنفيذ مثل قنوات المنظمات غير الحكومية.

٦٦ - وفيما يتعلق بميزانية الصندوق لخدمات الدعم الاداري والبرنامجي، ذكرت المديرة التنفيذية أن صافي نفقات الصندوق في عام ١٩٩٣ للشؤون المتصلة بميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي بلغت ٤٥,١ مليون دولار، مما حقق وفورات اجمالية قدرها ١٠,٤ ملايين دولار بالاضافة إلى الملايين السبعة من الدولارات المبلغ عنها سابقا للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولمجلس الادارة. وأشارت إلى أن ميزانية الصندوق لخدمات الدعم الاداري والبرنامجي تتضمن الدعم الاداري والدعم البرنامجي على السواء، بما في ذلك التكاليف المرتبطة ارتباطا مباشرا بالبرامج القطرية والبرامج المشتركة بين الأقطار وتخطيطها وإعدادها وتنفيذها وتقييمها. كما أشارت إلى الجداول التي قدمت إلى المجلس التنفيذي، والتي تبين أن النفقات الادارية في فترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لم تبلغ سوى ٣٠ في المائة من مجموع نفقات ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي.

موجز المناقشة

٦٧ - قدمت عدة وفود شكرها للمديرة التنفيذية لبيانها الواضح الموجز والشامل، وللمعلومات المفيدة الواردة في وثيقة الاستعراض المالي السنوي. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لما اتسم به عرض المواد في الوثيقة من طابع الشمول والشفافية، واقترح أحدها أن يتضمن الاستعراض المالي السنوي في المستقبل إسقاطات للإيرادات والنفقات.

٦٨ - واشارت عدة وفود الى ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي فأبدت ملاحظات بشأن حجمها بالنسبة الى مستوى النفقات البرنامجية للصندوق (الجدول ٢ من الوثيقة DP/1994/53). وأشار أحد الوفود الى أن هذه النسبة ظلت تزداد على الدوام خلال السنوات العشر الماضية، من ١٢,٧ في المائة في عام ١٩٨٣ الى ٢٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٣ (الجدول ١٣ (ب)). ورحب بالوفورات التي تحققت في فترة السنتين الحالية وتساءل عن ماهية الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة خفض الميزانية، لاسيما فيما يتعلق بحصة المقر. ورحب وفد آخر بالتشديد الموضوع من قبل الصندوق على التشغيل الآلي للمكاتب وتساءل عما اذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد حقق وفورات نتيجة لذلك.

٦٩ - واشارت بعض الوفود الى عدم قابلية البيانات المالية للمقارنة فيما بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، والى اعتماد المجلس التنفيذي لليونيسيف للقرار ٩٤/قاف ٦/٣ الذي دعا فيه اليونيسيف الى تحقيق الانسجام في معالجتها المحاسبية ونموذجها المحاسبي وتعريفاتها المالية مع الاجراءات المتبعة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. لذلك اقترح أحد الوفود اتخاذ قرار مماثل بشأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على حد سواء.

٧٠ - واعربت عدة وفود عن القلق إزاء معدل الإقلال من الانفاق لعام ١٩٩٣ وطلبت معلومات تتصل بالمستوى المسقط للنفقات البرنامجية لعام ١٩٩٤. وأبدى أحد الوفود تعليقات على السهولة النسبية لخدمات المشتريات مما قد يساعد في إنجازها.

٧١ - ولاحظت بعض الوفود أن البيانات تشير بوضوح الى انخفاض التنفيذ الحكومي كنسبة من مجموع النفقات بدلا من ازدياده، وفقا لما كانت تأمل فيه. ولاحظت كذلك أن هذا الوضع أدى الى ازدياد التنفيذ من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشار أحد الوفود الى المستوى العالي للسلف غير المنفقة المقدمة الى الحكومات والمنظمات غير الحكومية وطلب إيضاحا لهذه المسألة.

٧٢ - وركزت عدة وفود على مسائل البرمجة ذات الصلة. وتساءل أحد الوفود عما اذا كانت المجالات البرنامجية المختلفة تؤثر على معدلات الانفاق بصورة مختلفة، واستفسر بصفة خاصة عما اذا كان من الأيسر إنفاق الفلوس على أنشطة المشتريات بدلا من الأنشطة البرنامجية الأشمل. وطلب أحد الوفود إيضاحا للسبب في كون الانفاق على منطقة افريقيا ظل في حالة انخفاض منذ عام ١٩٩١، رغم الزيادة المستمرة في احتياجات هذه المنطقة. وشدد وفد ثالث على أهمية مذكرة الاستراتيجية القطرية والتعاون الوثيق بين الحكومات وصندوق الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بوضع البرامج وتنفيذها، وأكد على ضرورة تحسين رصد تنفيذ البرامج.

رد الادارة

٧٣ - رحبت المديرة التنفيذية بالجهود التي بذلها المجلس التنفيذي لتحقيق الانسجام في التعريفات المالية فيما بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، واشارت الى أنها على ثقة من أن التكاليف الادارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ستبدو أفضل حالا لدى المقارنة بالتكاليف الادارية لوكالات أخرى. واضافت أن الادارة أوضحت أيضا ان نسبة خدمات الدعم الاداري والبرنامجي الى إجمالي النفقات كانت ستكون أقل (١٧ في المائة) لو كان الصندوق قد أفلح في تنفيذ البرنامج الذي خططه في البداية. وفضلا عن ذلك، فإن عرض الميزانية للسنة الماضية يبين أن الزيادة التي طرأت على التشغيل الآلي للمكاتب في صندوق الأمم المتحدة للسكان كان لها أثر إيجابي على كفاءة وفعالية موظفي الصندوق، إذ تمكنوا من الاضطلاع بعبء عمل يعد أكبر بكثير لو كان الحال خلافا لذلك. واضافت أن أنشطة المشتريات بصفة خاصة، شهدت زيادة درامية في عبء العمل خلال السنوات القليلة الماضية دون زيادة متناسبة في عدد الموظفين. وأشارت الى أن الصندوق لم يطلب موظفين اضافيين في ميزانيته المقترحة رغم الزيادة الكبيرة التي طرأت على الأنشطة البرنامجية المتوقعة، وقالت إن السبب في ذلك يعود جزئيا الى التشغيل الآلي للمكاتب. وأعادت الى الأذهان أن الادارة ذكرت أن من المتوقع أن يبلغ صافي إجمالي ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي ٥٠ مليون دولار.

٧٤ - وردا على التعليقات التي أبديت بشأن الاتجاه التاريخي في مجال تكاليف خدمات الدعم الاداري والبرنامجي، أشارت الادارة الى أن الاتجاه المبين في الجدول ١٣ (ب) هو ليس ما يبدو على السطح لأن الأرقام المتعلقة بكل سنة لا تشمل بالضرورة نفس العناصر وبالتالي فهي ليست قابلة للمقارنة الدقيقة على مدى فترة السنوات العشر. فمثلا، كما جاء في الحاشية (د) للجدول المذكور، في عام ١٩٨٥ والأعوام السابقة، أدرجت تكاليف جميع المكاتب الميدانية في النفقات البرنامجية وفي عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧، أدرجت تكاليف مرتبات الموظفين الميدانيين الدوليين لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي للمرة الأولى، وأبلغ عن كافة التكاليف الأخرى للمكاتب الميدانية التابعة للصندوق في إطار النفقات البرنامجية. ولم يبدأ إدراج تكاليف كل المكاتب الميدانية في ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي إلا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

٧٥ - وردا على الأسئلة المتعلقة بالاقلال من الانفاق فيما يتعلق بعام ١٩٩٣، اعترفت المديرة التنفيذية بأن هذا الاقلال يعتبر أيضا من مصادر القلق الخطير لدى الصندوق. وأشارت الى انخفاض عدد الموظفين في المكاتب الميدانية للصندوق بوصفه عاملا يسهم في هذه الظاهرة وأوضحت أن الصندوق يتردد في طلب زيادة ملاك الموظفين نسبة لما لذلك من أثر سلبي على ميزانية خدمات الدعم الاداري والبرنامجي. بيد أنها أشارت أيضا الى أن اجراءات الابلاغ لدى الصندوق ليست فعالة وآنية كما ينبغي أن تكون، لأن معظم الأرقام المتعلقة بالانفاق تبلغ حاليا خلال الجزء الثاني من العام قيد النظر والأرقام النهائية لا تتاح حتى آذار/مارس أو نيسان/أبريل من العام الذي يلي. لذلك يقوم الصندوق بدراسة الطرق الكفيلة بالحصول على معلومات بشأن بيانات الانفاق في وقت أنسب، بما في ذلك استخدام نظم أكثر فعالية للحصول على المعلومات الادارية.

٧٦ - وذكرت الادارة كذلك أن عدم اليقين بشأن التمويل بالاضافة إلى التقلبات التي تطرأ على الايرادات طوال السنة هما عاملان كان لهما أثر سلبي على قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحقيق برنامجه بصورة مناسبة. لذلك قام الصندوق منذ عهد قريب بتشغيل آلية جديدة للرصد المالي الغاية منها المساعدة في ادارة انجاز المشاريع والبرامج وذلك بالزام المديرين القطريين بتقديم تقارير إلى المقر مرة كل شهرين بشأن تنبؤاتهم بنفقات نهاية السنة. وإن هذه المعلومات من شأنها أن تمكن الصندوق من تحويل الأموال من برنامج قطري واحد إلى آخر، على ألا تتجاوز المبالغ المعنية المبالغ التي وافق عليها مجلس الادارة أو المجلس التنفيذي. ومع ذلك شددت الادارة على أنه ما لم تصبح حالة الموارد متوائمة ويمكن التنبؤ بها، وإلى أن يتم ذلك، فسوف تستمر في مواجهة صعوبة بالغة في ضمان التنفيذ الميسور والآني لبرنامج الصندوق.

٧٧ - وشددت المديرة التنفيذية على أن من السهل للغاية إنفاق الفلوس. بيد أن هدف الصندوق هو أن ينفق بفعالية وكفاءة وبطريقة تكفل المحافظة على نوعية المشاريع والبرامج. وقالت إن من دواعي سرورها، في هذا الصدد، أن الصندوق سوف يتمكن من توجيه أموال البرامج القطرية إلى عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ كما هو الحال في رواندا. وأشارت إلى أنه تجرى مناقشات مع هيئة "أطباء بلا حدود" والصليب الأحمر الدولي ومنظمات غير حكومية أخرى بشأن أفضل الطرق لتحقيق أهداف الصندوق في هذا المجال.

٧٨ - وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بالسلف غير المنفقة المقدمة إلى الحكومات، أوضحت الادارة أنه نتيجة لمشكلة محاسبية، أبلغ عن قرابة ٤ ملايين دولار من النفقات المتعلقة بالتنفيذ الحكومي بوصفها مبالغ غير منفقة في عام ١٩٩٣، وبذلك زاد حجم الاقلال من الانفاق وكذلك معدل السلف النقدية المستحقة على الحكومات المتلقية. وأكد الصندوق للمجلس أن هذه المشكلة المحاسبية لن تحدث مستقبلا، وأشارت إلى أن الصندوق ظل على الدوام يتخذ الخطوات اللازمة لتحسين ادارة السلف المقدمة إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية بصورة أعم بغية إبقاء مستوى السلف في الحد الأدنى.

٧٩ - وأوضحت الادارة أنه إذا استخدم الصندوق تعريفا للتنفيذ الحكومي يكون مماثلا للتعريف الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أي، التنفيذ الوطني)، فإن اجمالي المشاريع المنفذة من قبل الحكومات، بالاضافة إلى الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى هذه المشاريع، سيبلغ ٣٨ في المائة (٥٠,٦ ملايين دولار) من إجمالي النفقات البرنامجية في عام ١٩٩٣ (الرقمان المناظران للعامين ١٩٩١ و ١٩٩٢ هما ٢٦ في المائة (٤٤,٣ ملايين دولار) و٣٨ في المائة (٤٩,٣ ملايين دولار)، على التوالي)، ولن يظهر ذلك المجموع اتجاها انخفاضيا كما لاحظ أحد الوفود.

٨٠ - وردا على السؤال عما إذا كان من الأيسر إنفاق الأموال على أنشطة المشتريات بالمقارنة مع الأنشطة البرنامجية الأعم، أوضحت الادارة أن زيادة أنشطة المشتريات يمكن أن تؤدي إلى تحسين معدلات انجاز البرامج. بيد أنها أوضحت كذلك أن أنشطة المشتريات تتطلب ما هو أكثر بكثير من شراء السلع بل أنه تعيَّن على الصندوق أن يضمن إمكانية توزيع السلع المشتراه بصورة وافية بالغرض واستخدامها بفعالية. وأن هذا الأمر يعد أكثر صعوبة بالنسبة لمشتريات صندوق الأمم المتحدة للسكان لأن الصندوق يؤدي مهامه على الدوام عن طريق وزارات الصحة، التي تكون عادة ناقصة الموظفين والاعتمادات. لهذا ينفق الصندوق قدرا كبيرا من وقت موظفيه ومن أمواله في المساعدة في تقوية الهياكل المؤسسية الحكومية المعنية بالأمر.

٨١ - وفي هذا الصدد، أثيرت المشكلة الأعم المتمثلة في نقص الموظفين في المكاتب الميدانية للصندوق ومدى اتصالها بتنفيذ البرامج. إذ يتعين على المكاتب الميدانية للصندوق أن تضطلع بذات المهام، بصورة أو أخرى، كما هو الحال بالنسبة لنظرائها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف بيد أن موظفيها عادة ما يكونون أقل عددا إلى حد كبير. ومما يفاقم هذه المشكلة هو مهمة الدعوة المرهقة للغاية التي يتعين عليهم أداؤها بالاضافة إلى مهامهم المتصلة بصياغة البرامج وتنفيذها وتنسيقها ورصدها. لذلك تشدد الادارة على أن زيادة تنفيذ البرامج تعني ضمنا توسيع نطاق الوجود الميداني للصندوق.

٨٢ - وردا على الأسئلة المتعلقة بمستوى التنفيذ الوطني حسبما يتصل بالبرمجة خلافا لاعتبارات الميزانية، أوضحت الادارة أنه منذ إنشاء أفرقة الدعم القطري (CSTS) التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، ما فتئت تكاليف المشاريع تتألف أساسا من أربعة عناصر: هي التعاون التقني، الذي تقدمه أفرقة الدعم القطري؛ والمعدات واللوازم؛ والتكاليف المحلية (التدريب والمرتبات وهلم جرا) والتدريب في الخارج. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم بشراء المعدات واللوازم للبلدان بناء على طلبها لأن له مزية اقتصادات الحجم فيما يتعلق بعملية الشراء هذه. ورغم أن الشراء يدرج بوصفه "تنفيذا من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان"، فإن المشاريع ذاتها عادة ما تنفذ من قبل الحكومات. وبالاضافة إلى ذلك، قام الصندوق منذ عهد قريب باعتماد نهج أكثر مرونة فيما يتعلق بالتكاليف المحلية وبالتالي سوف يقدم المزيد من التمويل لتغطية التكاليف التي من هذا القبيل في المستقبل.

٨٣ - وفيما يختص بمسألة انخفاض الانفاق في افريقيا، لاحظت الادارة أن العديد من البلدان في هذه المنطقة شهدت اضطرابات سياسية أثرت على تنفيذ برامجها. وهذا يثير مسألة أكبر حجما تتعلق

باستخدام الموارد في البلدان التي تشهد صعوبات سياسية وبالبلدان التي تنخفض فيها القدرة على الاستيعاب. وقالت إن الصندوق ملتزم بتقديم المساعدة إلى البلدان في منطقة افريقيا، لا سيما إلى أقل البلدان فيها. ولكن في العديد من الحالات يقتضي الأمر إقامة قدرة وطنية، لا سيما في وزارتي الصحة والتربية، لتنفيذ البرامج، مما يقتضي كذلك الدخول في التزامات طويلة الأجل، لا سيما فيما يتعلق بدعم التكاليف التشغيلية على أساس مستمر. وفي هذه الحالات فإن حركة إقامة القدرات تتقدم ببطئ، أو لربما يتعين على الصندوق أن يقوم بإعادة توجيه الموارد المخصصة للبلدان التي تشهد حالات اضطراب سياسي إلى البلدان التي تعتبر قدراتها على الاستيعاب أكبر.

٨٤ - وردا على الملاحظة المتعلقة بالتعاون الوثيق بين الحكومات وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ذكرت الادارة أنها تدعم بقوة النهج المتمثل في مذكرة الاستراتيجية القطرية وتوافق على القول بأن هذه المذكرة تتيح آلية فعالة للغاية فيما يتعلق بوضع البرامج وتنفيذها وتنسيقها ورصدها. ومع ذلك فقد اتخذ الصندوق خطوات لتحسين تنفيذ البرامج ورصدها والتدريب المكثف على الادارة المالية ورصد البرامج وتعزيز القدرة على ادارة نظم المعلومات الادارية في الميدان. كما تتعاون بشكل وثيق مع شركائها في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات فيما يتعلق بوضع نظام مشترك للرصد، ولكن هذا يستغرق بعض الوقت.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٨٥ - أحاط المجلس التنفيذ علما بالاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٣، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1994/53 (انظر أيضا المقرر ٩٠/٩٤ المتعلق بتحقيق التنسيق في عرض الميزانيات والحسابات، الذي اعتمد في اطار البند ٤ من جدول الأعمال، والذي ينطبق على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على السواء).

سادسا - متابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٨٦ - استهلت المديرة التنفيذية استعراضها الشفوي للبند ٦ من جدول الأعمال مشيرة الى ردود الفعل الإيجابية للغاية التي قوبلت بها نتائج ومنجزات مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية. وشددت على أهمية تحويل موجة التفاؤل التي تولدت عن عملية المؤتمر والتي ترجمت في برنامج عمله، الى مكاسب ملموسة يغنم منها الناس في كل مكان. ونوهت المديرة التنفيذية الى تجمع الطوائف والأفراد غير المسبوق بنظير ممن أسهموا في عملية التحضير المستفيضة للمؤتمر، ورأت فيه مفتاح النجاح الذي أحرزه وأن تبعاته بالنسبة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر ستكون بعيدة المدى.

٨٧ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان شرع في تنفيذ برنامج العمل فعليا. وأنه كتب الى جميع مكاتبه الميدانية يطالبها أن تقوم على الفور، بالتعاون مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشريكة للأمم المتحدة، بنشر وإذاعة نتائج المؤتمر، عملا بما جاء في برنامج العمل. وقالت إنها طلبت الى المكاتب الميدانية للصندوق أن تدعو اللجان الوطنية التي أسهمت في عملية المؤتمر الى معاودة الانعقاد. وأفادت المكاتب الميدانية من جانبها أن البلدان شرعت في وضع خطط

للتنفيذ. وأنبأت المديرة عن أن هذه الخطط تتناول قضايا مختلفة تشمل استعراض السياسات وتنقيحها وإعادة تخصيص الموارد وتحديد فحوى البرامج وخططها.

٨٨ - ومضت الى القول بأن الصندوق يعكف أيضا على استعراض مبادئه التوجيهية المتعلقة بسياساته العامة وبرامجه، ليكفل التطابق الكامل بين سياساته وعملياته وبرنامج عمل المؤتمر، وتعزيزها له. ورأت أن هذا القول يصدق على الأخص في مجال تنظيم الأسرة، حيث يتوفر البرنامج في الوقت الحاضر على إعداد مبادئ توجيهية مؤقتة يستوعب فيها التعريف الأوسع للصحة الانجابية. وثمة عملية مماثلة تجري في مجال الاعلام والتثقيف والاتصال، تنصب خصوصا على الدور الذي تلعبه هذه الأنشطة في مجالات دعم الصحة الانجابية وقضايا المساواة بين الجنسين وتعليم البنات.

٨٩ - وأبرزت المديرة التنفيذية الأثر العميق الذي تركته مساهمة القطاع غير الحكومي في عملية مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية. ولاحظت أن المنظمات غير الحكومية جاءت الى المؤتمر بتجاربها وتفانيها وذهبت منه محملة بدور جديد، هو دور الشريك المتضامن في قضية السكان والتنمية. وقالت إن الصندوق مقر بالدور المهم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في كثير من البلدان النامية، وأنه لذلك سيدرس السبل العملية لزيادة مشاركة هذه المنظمات في الأنشطة الممولة من الصندوق. ومن هذا المنطلق، اقترحت إنشاء آلية في إطار الصندوق تقدم الى المنظمات غير الحكومية مباشرة مخصصات عامة من أجل تمويل أنشطتها الإبداعية لتعزيز مشاركتها في أنشطة الصندوق.

٩٠ - وأعربت عن أملها في أن تتمكن الجمعية العامة من إتخاذ قرارات في دورتها الحالية بشأن متابعة وتنفيذ برنامج العمل، وأن تشمل هذه القرارات مسألة إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي الختام، دعت أعضاء المجلس الى هداية الصندوق بشأن التوجهات التي يتعين أن يتبناها في صياغة خططه التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر، ورجحت أن يقدم الصندوق الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥ مشروع ورقة عن هذا الموضوع، وتوقعت أن يحتاج المجلس الى تخصيص عدة جلسات لمناقشة وتدارس القضايا الفنية العديدة التي انطوت عليها عملية المؤتمر.

٩١ - واغتنم كثير من الوفود الفرصة التي أتاحها عرض التقرير الشفوي وأعربوا للمديرة التنفيذية عن شكرهم لها ولموظفيها لما بذلوه من جهد حقق للمؤتمر هذا النجاح المدوي. ورحبوا بالخطوات الفورية والإيجابية التي اتخذها الصندوق وفقا لبرنامج العمل. إلا أن أحد الوفود لاحظ ارتهان نجاح برنامج العمل بقدرة المجتمع الدولي على تنفيذه، واحتياجه أيضا الى جهود دؤوبة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وشدد الوفد نفسه على أهمية تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها.

٩٢ - ورحبت وفود عديدة بالتأكيد المتجدد بشأن المنظمات غير الحكومية والدور الحيوي الذي تلعبه في الإيفاء باحتياجات الناس. وفي هذ السياق، استفسر أحد الوفود عن السبيل الذي سيسلكه الصندوق فيما اعتزمه من إشراك المنظمات غير الحكومية، والاستفادة من القطاعين التجاري والخاص. وأكد أيضا

أهمية تحقيق زيادة ملموسة في الموارد المتأتية من جميع مصادر التمويل، وأن يظهر الصندوق في المقابل، استطاعته الاستفادة منها بشكل كفؤ. وأشار هذا الوفد الى ضرورة إنشاء آلية لرصد عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذ المجال.

٩٣ - من ناحية أخرى، أشار عدد من الوفود الى مجالات بعينها رأى أنها أهل للاهتمام، من بينها، تعزيز قاعدة الاكتفاء بالأسرة الصغيرة؛ وتحسين خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية؛ وخفض معدلات وفيات الأمهات والرضع؛ وكفالة المساواة بين الجنسين؛ وزيادة حقوق المراهقين والأطفال؛ ودعم التعاون بين الشركاء على جميع الأصعدة؛ والتركيز في تنفيذ البرامج على العمل الوطني، وتوفير الدعم التقني الأساسي لزيادة القدرة الوطنية على عمل ذلك؛ وتعزيز الروابط بين العمليات الوطنية والعمليات الدولية.

٩٤ - وفي رد المديرة التنفيذية على ما وجه اليها من تعليقات واستفسارات، أوضحت أن لجنة التنسيق الادارية ستناقش في شباط/فبراير ١٩٩٥ مسألة التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية. ورجحت المديرة التنفيذية إمكانية إعادة تشكيل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة من أجل الاستفادة منها في تقديم المساعدة في متابعة برنامج العمل. وأردفت قائلة، إن الجزء الرفيع المستوى في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥ - المعني بالأنشطة التنفيذية - سيكرس لمؤتمر السكان والتنمية وبرنامج عمله، وإن لجنة المساعدة الانمائية ستجتمع في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لمناقشة مسألة تعبئة الموارد في إثر انعقاد المؤتمر. وأشارت الى الدور المؤثر للصندوق في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب خاصة في بنغلاديش واندونيسيا والمكسيك وتايلند وتونس، وإن كثيرا من البلدان أبدى اهتمامه بهذا النوع من التعاون. وذهبت المديرة التنفيذية أيضا الى التأكيد بأنه ثبت أن الإيفاء باحتياجات الناس هو أكثر السبل فعالية في تحقيق الأهداف الديمغرافية الوطنية.

سابعا - المسائل المتصلة بدورات البرمجة

ألف - خيارات ممكنة من أجل هيكل لفترة البرمجة المقبلة

٩٥ - عرض مدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية التقرير (DP/1994/59)، فلاحظ أن الأمانة تحتاج الى توجيهات المجلس التنفيذي في هذه الدورة بشأن الانتقاء من نطاق الخيارات المحتملة المعروض في التقرير، حتى تتمكن من المضي قدما في الأعمال التحضيرية لإنشاء فترة البرمجة المقبلة المقرر لها أن تبدأ في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وأوضح أن هذا البند سيستعرض أيضا في جميع الجلسات التي يعقدها المجلس فيما بين الدورات، سعيا الى التقدم باطراد نحو إقرار توافق في الرأي بشأن إطار العمل. وقال إن الأمانة ستقوم تأسيسا على المناقشات الراهنة بتقديم خلاصة عن الجوانب التي قد يود المجلس التنفيذي تحضيرها من أجل استعراضها في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥.

٩٦ - واستعرض المجلس أيضا تقرير مدير البرنامج بشأن المساعي التي يبذلها للعثور على موارد من أجل رفع أرقام التخطيط الارشادية الى مستوياتها الأصلية (DP/1994/1).

٩٧ - وأبدى أكثر من ٣٠ وفدا تعليقاتهم على الوثيقة DP/1994/59 معربين عن تقديرهم للأمانة لتقريرها الواضح والباعث على التفكير الذي استعرضت فيه خيارات تغطي النطاق الكامل للمناقشات المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وذهب أحد الوفود الى أن التقرير لم يسهب مع ذلك في تناوله لمسألتي التطبيق العملي لأهداف التنمية البشرية المستدامة ومجالات التركيز التي اعتمدها المجلس التنفيذي في مقرره ١٤/٩٤. فيما عدا بعض الوفود الى التأكيد بأن تبقى الأولويات الوطنية في هذا السياق أساس كل برمجة.

٩٨ - وغلب على المناقشة اتجاه يؤكد الاستمرار في جعل التبرعات المقدمة الى الموارد الأساسية قاعدة للبرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك، أبدي قدر كبير من الاهتمام بأن تضمن تشريعات دورة البرمجة المقبلة كلا من التمويل الأساسي وغير الأساسي بصورة لا يشوبها أي لبس. واستوضح متحدثون كثيرون سبيل الربط بين مفهومي هدف حشد الموارد، وهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية من ناحية، والتخطيط الوطني وعمليات البرمجة القطرية من ناحية أخرى. وأفصح عدد منهم عن انشغاله باحتمال تزايد المصاعب أمام التخطيط الوطني والعمليات التي يقوم بها البرنامج الانمائي في مجال البرمجة إن ارتكز تحديد الأهداف على أسس غير واقعية.

٩٩ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لمفهوم الدورة المستمرة ثلاثية السنوات في عملية تخطيط وإدارة الموارد. وطلب عديد منها توضيحات أخرى لكيفية التوفيق بين هذه الدورة والعمليات الوطنية للتخطيط الوطني والبرمجة القطرية في الأجل الأطول. ففي هذه المناسبة، لاحظت عدة وفود ضرورة مراعاة قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، من ناحية اتصاله بتحقيق التناغم بين دورات البرمجة في الصناديق والبرامج. وطلب عدة وفود تقدير الأثر المحتمل لهذا النظام على طرائق العمل في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ملاحظين أن الدورات المستمرة قد تنطوي على أعباء عمل إضافي للأمانة والبلدان المتلقية. وأعرب عديد من الوفود عن اهتمامه بأن يعرض الاقتراح المعني بالتخصيص المرن للموارد القطرية في إطار مخصص إقليمي ثابت بقدر أكبر من التفصيل. فيما اتجه بعضها الآخر الى التعامل مع هذا الاقتراح بحذر.

١٠٠ - وطلب قلة من الوفود عرضا مفصلا للاقتراح المتعلق بإنشاء نظام محدود للاشتراكات المقررة لتمويل تكاليف شبكة المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي، والمهام التي يضطلع بها المنسقون المقيمون. وأفصح بعض آخر منهم عن عدم تحبيذه لهذا الاقتراح، فيما رأى بعض الوفود أن النظر في مثل هذا التحرك له مجاله على أي حال في سياق المناقشات الجارية في الجمعية العامة بشأن آليات التمويل.

١٠١ - وأبدت وفود عديدة تأييدها لزيادة اعتمادات موارد البرنامج الخاصة والبرامج العالمية والأقاليمية والاقليمية. ولاحظ أكثر من متكلم أهمية زيادة التكامل بين برامج الفئة الأخيرة والأنشطة التي يضطلع بها

على الصعيد الوطني، ولاحظ وفد آخر الأهمية الخاصة التي تكتسبها البرامج دون الاقليمية. ورغم شعور عدد من المتكلمين بأن الوقت لا يزال مبكرا للبت في حجم مخصصات البرامج المختلفة؛ إلا أن المجلس التنفيذي رأى أنه من المفيد استعراض مقترحات محددة في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥.

١٠٢ - وبالنسبة لمعايير التوزيع في مجال تخصيص الموارد الأساسية على الصعيد القطري، ساد اتفاق عام بمواصلة استخدام الناتج القومي الإجمالي كمعيار أولي. وأبديت اهتمامات كبيرة بزيادة التحري عن معيار أعداد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، بالمقارنة بمعيار مجموع السكان. وشجع كثير من المتكلمين إجراء دراسة أخرى لإمكانية استخدام مؤشرات إضافية بما في ذلك المؤشرات الاجتماعية، على أن تتناول تطبيق مجموعة من الأوزان لمعايير التوزيع والعناصر المؤلفة لها. وأعرب قلة من الوفود عن تفضيله لعناصر منهجية التوزيع الحالية. وشدد عديد من المتكلمين على ضرورة أن يجري أيضا تبسيط المنهجية وزيادة شفافيتها الى أقصى حد ممكن، وأشار قلة آخرون الى تحبيذه موالفة المعايير المستعملة مع المعايير المعمول بها في منظمات أخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠٣ - وأفصح غالبية المتكلمين ممن أعربوا عن اختياراتهم، عن تفضيلهم للخيار رقم ٦ على النحو المبين في مرفق الوثيقة، بينما لاحظت عدة وفود جدارة الخيارات ٢ و ٣ و ٤. وبغية تقدير هذه الخيارات، أشار المجلس التنفيذي الى رغبته في استعراض سيناريوهات كمية لها تبين، في خطوط عريضة، ما ينجم عنها بالنسبة لتوزيع الموارد حسب المنطقة، والمنطقة الفرعية، وأيضا حسب فئات البلدان (البلدان الأقل نموا و/أو البلدان محدودة الدخل، مثلا). واتفق كثير من الوفود على أنه يمكن للأمانة لأغراض وضع هذه السيناريوهات، أن تستخدم قاعدة الموارد البالغة ١,٢٥ بليون دولار التي تشير اليها الوثيقة. بيد أن متكلمين كثيرين شككوا في واقعية هذا الهدف، في ضوء المستويات الأخيرة للتبرعات واقترحوا بديلا لذلك إعداد السيناريوهات باستخدام قاعدة موارد أقل حجما.

١٠٤ - وأيد عدد كبير من المتكلمين إمكانية زيادة عتبات الاستبعاد التدريجي الراهنة، ورأى بعضهم أن هذا الإجراء يصون مبدأ العالمية بشكل أفضل ويشجع على حشد مزيد من الموارد في البلدان المتأثرة. ولاحظ أحد الوفود ضرورة تطبيق زيادات مقابلة في عتبات الاستبعاد التدريجي المتصلة بالبلدان النامية الجزرية. واقترح وفد آخر الاستعاضة عن العتبات الفعلية بمعيار الأهلية المطبق في المرفق البيئي العالمي. واقترح وفد آخر تخفيض العتبة الراهنة للاستبعاد التدريجي، كإشارة واضحة لدعم البلدان الأقل دخلا على أن يجري استعراضها في سياق المبادئ العامة للاستبعاد التدريجي.

١٠٥ - وعلى أساس المناقشات السابقة، قامت الأمانة العامة ببلورة جوانب الموضوع التي تعتزم تناولها بقدر أكبر من التفصيل في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥. وفي المناقشات اللاحقة شدد عدد من الوفود على عناصر معينة على أساس أن تدرجها الأمانة في تقريرها المقبل، وأبرز بعض المتكلمين نقاطا اضافية لأخذها بعين الاعتبار، ووافقت الأمانة على إصدار وثيقة تعبر عن هذه الاتجاهات.

باء - المسائل البرنامجية: مستوى رقم التخطيط الإرشادي لهايتي

١٠٦ - واستعرض المجلس التنفيذي أيضا اقتراحا اشترك في تقديمه عدد من الوفود، يتعلق بإرجاع رقم التخطيط الارشادي لهايتي الى مستواه الأصلي. وفي معرض مناقشة المسألة أعرب عدد كبير من الوفود عن تعاطفه مع الحالة في هايتي، وإن رأى أن بلدانا أخرى كثيرة تعاني من الحالة نفسها التي تعاني منها هايتي، من ناحية الاحتياجات الانسانية واحتياجات عدد التأهيل، ونبه المجلس الى ضرورة توخي الحذر لكي لا يخلق سابقة في هذا الشأن. ورأى عدة متكلمين أنه ربما كان من الأوقع أن يجري التعامل مع مسألة حشد الموارد عن طريق عملية مائدة مستديرة أو ما شابه.

١٠٧ - وعلى أساس المعلومات التي قدمتها الأمانة عن الحالة الراهنة للبرمجة المتعلقة برقم التخطيط الارشادي لهايتي، وبعد إجراء مزيد من المشاورات بين الوفود اعتمد المجلس المقرر التالي:

٣١/٩٤ - المسائل المتصلة بدورة البرمجة: هايتي

إن المجلس التنفيذي،

يطلب الى مدير البرنامج أن يعد للدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تقديرا للاحتياجات والأنشطة الإنمائية في هايتي، من أجل استعراض مستوى الموارد المتاحة في دورة البرمجة الخامسة للسنتين ١٩٩٥-١٩٩٦، باعتبار أنه يمكن في الوقت نفسه استخدام الموارد غير المنفقة لدعم الاحتياجات العاجلة للبلد.

١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

ثامنا - مكتب خدمات المشاريع

١٠٨ - عرض مدير البرنامج تقريره عن دور لجنة التنسيق الاداري ومهامها (DP/1994/61) واستعرض التتابع العام للأحداث فيما يتعلق بمركز مكتب خدمات المشاريع. وأكد المدير أن تقريره الحالي يختلف عن تقاريره السابقة في أنه يعرض وجهة نظر إجماعية عن مكتب خدمات المشاريع يتفق فيها مكتب الأمين العام وإدارة الشؤون الادارية والتنظيمية وإدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومكتب خدمات المشاريع؛ وأنه يعرض جميع العناصر المهيأة التي يمكن وضعها موضع التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛ وأنه ايضا يشرك في المناقشات ممثلي الموظفين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع. واعتبر أن الاقتراحات المطروحة قابلة للتطبيق العملي وأنها تحفظ مبدأ التمويل الذاتي للمكتب. ولاحظ مدير البرنامج أن المناقشات المتعلقة بمسألة مكتب خدمات المشاريع ظلت

لعامين تصرف النظر عن الشاغل الأهم وهو كفالة جودة الخدمة التي يقدمها، مما أسفر عن انخفاض حجم الأعمال الجديدة الموكولة اليه، وحث المجلس التنفيذي على النظر بعين التأييد الى الترتيبات المقترحة.

١٠٩ - وعرض المدير التنفيذي تقريره عن طرق إقامة مكتب خدمات المشاريع ككيان مستقل قائم بذاته (DP/1994/62 و Add.1-3)، وركز في عرضه على التطورات الحاصلة في الفترة الواقعة بين تقديم الوثيقة DP/1994/62 وانعقاد الدورة الثالثة، وهي التطورات التي شملت مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٢٨٤، وقرار الجمعية العامة ٤٨/٥٠١، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (DP/1994/57)، وفتوى المستشار القانوني للأمم المتحدة بتطابق الاضافة المقترحة الى الأنظمة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، التي جرى تعميمها في ٦ تشرين الأول/اكتوبر في ورقة غرفة الاجتماعات DP/1994/CRP.11، مع المتطلبات القانونية للأمم المتحدة، واستيفائها الاشتراطات الواردة في مقرر المجلس التنفيذي ٩٤/١٢ والمقترحات الواردة في الوثيقة DP/1994/62 والاضافات ١ الى ٣. وألقى المدير التنفيذي الضوء على الأعمال التي لا يزال متعينا النهوض بها من أجل إنشاء مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وطلب من المجلس إعطاء إشارة الانطلاق في دورته الحالية.

١١٠ - وساد بين الوفود اتفاق عام بضرورة اتخاذ قرار يفضي الى انشاء مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة ودخوله الى حيز العمل بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بتأكيد أن مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة، ولئن كان ينشأ ككيان منفصل وقائم بذاته، إلا أنه لا ينشأ كوكالة جديدة. وتمنت وفود عديدة أن يجري ايضا توضيح أن المكتب لا ينتظر منه القيام بأنشطة تمويلية. وفي حين أقرت بعض الوفود بالتعقيد الذي يسم الترتيبات الادارية والذي يعزى جزئيا الى الطبيعة المعقدة أيضا للحلول الوسط التي تستند اليها هذه المقترحات، رغبت في إضفاء مزيد من الوضوح على الأدوار والمهام المزمعة للجنة التنسيق الاداري، والفريق الاستشاري للمستخدمين في مواجهة المجلس التنفيذي. وطلب آخرون توضيح جوانب الدور المنوط بمدير البرنامج كرئيس للجنة التنسيق الاداري، فيما رأى أحد الوفود أن المساءلة النهائية فيما يتعلق بمكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة لا بد أن يتحملها مدير البرنامج. وأشارت وفود عديدة الى عدم استطاعتها إجراء مراجعة شاملة للتغييرات التي أدخلت في الأنظمة المالية المقترحة المعممة في أثناء الدورة (DP/1994/CRP.11). وفي حين أبدى البعض استعداده الموافقة على هذه التعديلات مبدئيا شريطة ألا ينفذ أي تعديل منها، إن ثبتت ضرورته، قبل عام ١٩٩٥، أبدى آخرون عدم استعدادهم للموافقة عليها وعدم لزوم أي دراسة أخرى بشأنها. وأثارت عدة وفود أسئلة تتعلق بإنشاء الاحتياطي المقترح، ومستواه، وأهمية وجود قدر أكبر من المساءلة فيما يتعلق بمسائل الموظفين. وأبدى أحد الوفود تأييده للمبادئ التي يقام على أساسها مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة، وعارض فرض أي قيود جديدة على قدرة المكتب على تقديم الخدمات. ووجهت عدة أسئلة تتعلق بالتنفيذ الوطني إلى مدير البرنامج المساعد ومكتب الشؤون المالية والإدارة، أعاد المدير التنفيذي إزاءها تأكيد الالتزام المستمر من جانب البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع بالتنفيذ الوطني. واستفسرت عدة وفود عن الصلة بين مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وعضوية الفريق الاستشاري للمستخدمين. وأكد المدير التنفيذي اعتزام المكتب الاستمرار في تعزيز صلاته مع الوكالات المتخصصة. وأعرب عن استعداده للنظر في توسيع قاعدة المشاركة في عضوية الفريق.

١١١ - وفي إثر مشاورات غير رسمية، عرض على المجلس التنفيذي مشروع مقرر. وقد حث أحد الوفود على عرض مسألة مكتب خدمات المشاريع على الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥ من أجل اتخاذ قرار نهائي بشأنه، ورأى إجراء مشاورات بين أمانتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع لوضع الاقتراح المقبل، كما رأى أن أعضاء المجلس التنفيذي يمكن أن يسهلوا التوصل إلى هذا القرار.

١١٢ - وأبدى أحد الممثلين استعداد وفده لقبول المقرر على أساس أن عبارة "عن طريق لجنة التنسيق الإداري" الواردة في الفقرة ٩ تعني بالفرنسية "تحت مسؤولية لجنة التنسيق الإداري".

١١٣ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٣٢/٩٤ - مكتب خدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع (DP/1994/62 و Add.1-3) في الوقت الذي يؤكد فيه على اضطلاع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأنشطة التنفيذ لا التمويل؛

٢ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1994/61) ويؤيد إنشاء لجنة التنسيق الإداري المشار إليها في ذلك التقرير والفريق الاستشاري لمستخدمي مكتب خدمات المشاريع المشار إليه في الوثيقة DP/1994/62/Add.1؛

٣ - يأذن لمدير البرنامج والمدير التنفيذي بالمضي قدما في تنفيذ المقرر ١٢/٩٤، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإنشاء مكتب خدمات مشاريع ذاتي التمويل تابع للأمم المتحدة، يتحول إلى كيان منفصل وقائم بذاته ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

٤ - يؤكد على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيعمل في إطار النظام الإنمائي للأمم المتحدة دون أن يصبح وكالة جديدة وعلى وجوب تماشي الاحتياجات المتعلقة بالمساءلة مع القرار بعدم إنشاء وكالة جديدة حسبما ورد في الفقرة ٣ من المقرر ١٢/٩٤؛

٥ - يحيط علما بتفاصيل تقديرات الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ الخاصة بمكتب خدمات المشاريع، حسبما وردت في الوثيقة DP/1994/62/Add.3، ويشير إلى مقرره ٢٩/٩٤ الذي وافق فيه على تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، بما في ذلك مكتب خدمات المشاريع؛

٦ - يوافق على أن يتم في المستقبل تقديم ميزانية مكتب خدمات المشاريع لفترة سنتين، منفصلة عن التقديرات المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٧ - يقرر أن إعادة توزيع الوظائف على المكاتب الميدانية وإنشاء أية وظائف أخرى سيخضعان لموافقة لجنة التنسيق الإداري وموافقة المجلس بأثر رجعي، رهنا بحصول الوظائف من رتبة مد - ١ وما فوقها على موافقة المجلس المسبقة؛

٨ - يحيط علما بالقواعد المالية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويقرر استعراضها في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٥ ومواصلة العمل، في الفترة الفاصلة، بالقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد إجراء التغييرات التي يقتضيها اختلاف الحال؛

٩ - يطلب من المدير التنفيذي أن يقدم سنويا تقريرا عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس التنفيذي عن طريق لجنة التنسيق الإداري؛

١٠ - يطلب إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي تقديم اقتراح محدد لينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٥، يبين المدى والأهداف المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فضلا عن أدوار ومهام لجنة التنسيق الإداري والفريق الاستشاري لمستخدمي مكتب خدمات المشاريع بالنسبة للمجلس التنفيذي.

١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

تاسعا - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١١٤ - قدم وكيل الأمين العام لدائرة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية تقرير الأمين العام السنوي عن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة التي قامت بتنفيذها الأمانة العامة وعلى وجه الخصوص إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية (DP/1994/26/Add.1 and 2). وأشار إلى أن التقرير يتضمن عرضا شاملا لبرامج وقدرات الإدارة، ويسلط الضوء على مدى الاستجابة للأولويات التي حددها مجلس الإدارة في مقرره ٣٠/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ووفقا لذلك، يركز التقرير على الخطوات التي اتخذت مؤخرا لزيادة التركيز التقني لأنشطة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وزيادة دعم جهود بناء القدرات الوطنية، وتعزيز التعاون بين إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومع الكيانات الأخرى التابعة للأمانة العامة، وتعزيز التنسيق بين الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٥ - ورحبت الوفود بالمؤشرات الإيجابية للتقدم الوارد في التقرير والمعلومات المتصلة بالولايات والبرامج والأنشطة. وشجعت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية على مواصلة العمل على هذا النسق. وأدلى البعض بتعليقات بشأن المسائل التالية.

١١٦ - شعرت بعض الوفود بأن الجهود المبذولة من أجل المهام الرئيسية للإدارة المتصلة بالحكم والإدارة العامة تفرط في التركيز على مدى المسؤوليات التي تضطلع بها بالفعل إدارة خدمات الدعم والإدارة في مجال التنمية، بما في ذلك، على سبيل المثال، التركيز على برنامج هام في مجال الطاقة والموارد الطبيعية. فهي تفضل اعتبار إدارة خدمات الدعم والإدارة في مجال التنمية باعتبارها أداة توفر خدمات متعددة وإن كانت متكاملة على نحو متزايد، حسبما ورد في مرفق الوثيقة DP/1994/26. وطلبت الوفود مزيدا من التوضيح بشأن الولاية والإشراف الدولي الحكومي بالنسبة للأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في مجال الحكم والإدارة العامة، وتساءلوا عن سبل زيادة المهام المعيارية للإدارة، وطلبوا تمييز مسؤوليات إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية عن مسؤوليات سائر إدارات الأمانة العامة التي تتناول الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

١١٧ - ورحب أحد الوفود، بصفة خاصة بالعمل الذي تضطلع به وحدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التابعة للادارة وحثها على زيادة نشاطها في بلدان أخرى.

١١٨ - وحبذت الوفود، فيما يتعلق بموضوع العلاقة مع الكيانات الأخرى، إقامة علاقات جوهرية أوثق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وأعربوا أيضا عن رغبتهم في ضمان إرساء التعاون بين الإدارة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتجنب إزدواجية العمل بينهما.

١١٩ - وسأل أحد الوفود عن الأساس المنطقي لقيام المجلس التنفيذي باستعراض أعمال التعاون التقني التي تقوم بها إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية عوضا عن قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذه المهمة، الأمر الذي أدى الى مناقشة مستفيضة لتاريخ الاشراف الدولي الحكومي على الوحدات التابعة للأمانة العامة التي تضطلع بمثل هذه الأنشطة، وأنواع المهام التي يضطلع بها المجلس التنفيذي على أفضل وجه، واستصواب قيام إحدى الجهتين بمنح الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية مزيدا من الاهتمام والإرشاد.

١٢٠ - أما فيما يتعلق بالإرشاد الدولي الحكومي، فقد لاحظ المدير المساعد للبرنامج أن إجراء أي تعديل على الترتيبات الحالية هو أمر يجب، على الأرجح، أن تقرره الجمعية العامة، كخلف محتمل للقرار الذي اعتمدته في هذا الشأن عند إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (القرار ٢٠٢٩ (د - ٢٠) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥).

١٢١ - ولاحظ وكيل الأمين العام لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، عند رده على الأسئلة، أن المقصود من تعريف الحكم والإدارة العامة الوارد في مهام إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية أن يكون واسع النطاق بدلا من أن يكون حصري . وأوضح أن عبارة "الإدارة الإنمائية المتكاملة" تمثل بشكل أوضح القاسم المشترك بين الولايات المنطبقة على مختلف القطاعات ضمن نطاق الإدارة. وأنه يتم الحصول

على الإرشاد المناسب من كل من الهيئات الموضوعية التي تُقدم إليها إدارة خدمات الدعم والإدارة في مجال التنمية تقاريرها، على نحو أكثر تحديدا، من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين لخبراء برنامج الأمم المتحدة في مجال الادارة العامة والمالية، الذي كان هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكقاعدة عامة فقد ورد تحديد المهام المعيارية لإدارة خدمات الدعم والادارة في مجال التنمية في قرارات الجمعية العامة، وفي الأبواب ذات الصلة في الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة والميزانية البرنامجية. وقد كان حجمها يعتمد أساسا على حجم المخصصات التي ترصد لها من موارد الميزانية العادية. وتعاونت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وسائر كيانات الأمم المتحدة في إطار توزيع المهام التي تعطي الأولوية للمسائل المتعلقة، على سبيل المثال، بتنسيق السياسات أو بالتحليل أو بالأنشطة التنفيذية.

١٢٢ - أما فيما يتعلق بالعلاقة مع اللجان الاقليمية، فقد لاحظ وكيل الأمين العام أن الغرض من إنشاء مجلس إدارة الموارد الطبيعية والطاقة، الذي ترأسه، هو، زيادة فعالية استغلال الخبرة المتاحة في المقر وفي اللجان والإسهام في الأنشطة المشتركة. وفيما يتعلق بمكتب خدمات المشاريع أشار إلى أنه يقوم هو بالاشتراك مع المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع باتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تشجيع التعاون الذي يمكن بموجبه لكل منهما اللجوء إلى الاستفادة من الميزات المقارنة التي يتمتع بها الآخر. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي، فالجهود مبذولة من أجل تعزيز الروابط الموضوعية في عديد من الميادين، بما في ذلك الإدارة الاقتصادية والإدارة العامة والقطاع الخاص والبيئة.

١٢٣ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٧/٩٤ - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام (DP/1996/26 و Add.1-2)؛

٢ - يلاحظ ويشجع الخطوات التي يجري اتخاذها من أجل التوصل إلى تعاون أوثق بين إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية واللجان الاقليمية وسائر كيانات الأمانة العامة وبين الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بمجالات الاهتمام المشترك، وفي هذا السياق، يحث البرنامج على النظر في زيادة استغلال القدرات التقنية للإدارة.

١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

عاشرا - مسائل أخرى

ألف - مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

١٢٤ - لاحظ النائب المؤقت لمدير مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، عند تقديمه الوثيقة DP/1994/58، أنه في ضوء مقرر مجلس الإدارة ٣٣/٩٣ واعتماد اتفاقية مكافحة التصحر، اتخذ برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي خطوات لتعزيز دعمه لأنشطة مكافحة التصحر. وقد تم، بصفة خاصة، تعيين مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بوصفه الكيان الرئيسي ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يتصدر العمل في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي الجافة في جميع أنحاء العالم، مع التركيز بصفة خاصة على افريقيا. وفيما يتعلق بتمويل العمل في مجال مكافحة التصحر، ورد اقتراح في التقرير مفاده أن يصبح المشروع المشترك لمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مرفقا خاصا للتصحر وإدارة الأراضي الجافة، يشترك في دعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لحفز تعبئة التبرعات.

١٢٥ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لما يقوم به مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية من أعمال وأيدوا دوره كنقطة تنسيق في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة التصحر. ورحبوا بإدماج مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في مكتب تخطيط خدمات المشاريع، والتعاون مع سائر منظمات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه بالدور الحاسم الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في عملية التفاوض الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر ولاحظ أن برنامج العمل الوطني هو عملية قطرية التوجه تشمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والسكان المتضررين والجهات المانحة. ويمكن تحديد شركاء رائدين من الفئة الأخيرة أثناء عملية التشاور مع البلدان كل على حدة. وأعرب وفد آخر عن اهتمامه بالدعم الذي يوفره مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية للمناطق المتضررة الأخرى خارج أفريقيا.

١٢٦ - ولاحظ أحد الوفود أن مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤهل جدا لأن يستضيف الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر. وأشار وفد آخر الى أن الآلية العالمية ستركز جهدها على عمليات التعزيز الرامية إلى تعبئة الأموال وتوزيعها.

١٢٧ - وقرر المجلس التنفيذي متابعة المناقشة بشأن هذا البند في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٥.

باء - متابعة المقرر ١٥/٩٤ والمسؤوليات الجديدة التي أسندها الأمين العام الى مدير البرنامج

١٢٨ - ذكر مدير البرنامج أنه سيعلم المجلس التنفيذي بانتظام عن متابعة تنفيذ المقرر ١٥/٩٤ المعني بتقرير التنمية البشرية. وأشار الى مذكرة بشأن هذه المسألة أرسلها إلى الإدارة العليا أكد فيها على ضرورة تعزيز ودعم الفصل بين تقرير التنمية البشرية وعمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعرضت المذكرة كذلك الخطوات الواجب اتخاذها للوفاء بالتزامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء المجلس ولتوضيح مركز التقرير. وتوزيع نسخة عن المذكرة على أعضاء المجلس للعلم والتعليق.

١٢٩ - وقدم مدير البرنامج كذلك توضيحات عن الدور الجديد الذي كلفه به الأمين العام. وشدد على دوره، المتعلق بمساعدة الأمين العام عن طريق طرح الأفكار والمعلومات والتحليل وتيسير عمله بضمان تحقيق

تنسيق أمتن في منظومة الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفقا لما أشار إليه الأمين العام بشكل واضح. وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأنه أنشأ وحدة منفصلة تتكون من مجموعة صغيرة من الموظفين من الفئة الفنية لمساعدته في الاضطلاع بمسؤولياته الجديدة. وسيسعى إلى طلب المساعدة من الصناديق والبرامج والوكالات الأخرى لتزويد مكتبه الجديد بالدعم والموظفين. وشدد على أنه لن يتسنى له النجاح في مهمته الجديدة الا إذا حصل على مساعدة أعضاء المجلس ودعمهم وتعاون جميع الأطراف المعنية.

١٣٠ - وأضاف مدير البرنامج أنه قد تم، في إطار مهمته الجديدة، إعداد صيغة جديدة لبرنامج التنمية على أساس التعليقات الواردة من الحكومات والمدخلات التي قدمتها جميع البرامج والوكالات بما في ذلك مؤسسات "بريتن وودز". وقال إن النسخة المؤقتة الجديدة موجودة الآن في حوزة الأمين العام.

جيم - اختتام الدورة

١٣١ - اختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٣٣/٩٤ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٤

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه أثناء الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ ما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ مع التعديلات الشفوية (DP/1993/L.5)؛

وافق على الجدول التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في نيويورك رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى: ١٠-١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
الدورة العادية الثانية: (طلبت الوفود، بعد الدورة العادية الثالثة، تغيير المواعيد المتفق عليها بشأن الدورة العادية الثانية (٢٤-٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥) لأنها تتعارض مع

دورة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وبناء على ذلك فقد تم تعديل مواعيد الدورة العادية الثانية بصورة مؤقتة إلى ٤-٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥)

الدورة الثانوية: ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

الدورة العادية الثالثة: ٢٨ أب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في دورات عام ١٩٩٥ حسبما وردت في المرفق؛

البند ٢: تكاليف دعم الوكالات

اعتمد المقرر ٢٦/٩٤ المؤرخ ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن تكاليف دعم الوكالات؛

البند ٣: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

أذن لمدير البرنامج بالموافقة على البرامج والمشاريع على أساس كل حالة على حدة بالنسبة للبلدان التالية: أروبا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجزر فرجن البريطانية، والأنتيل الهولندية، وسورينام؛

وافق على البرنامج القطري الأول بشأن كمبوديا (DP/CP/KHM/1)؛

أحاط علما بالتقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية للفلبين وفييت نام (DP/1994/CRP.2)، والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن (DP/1994/CRP.3)، وكينيا وزمبابوي (DP/1994/CRP.9)؛

قرر النظر في وضع ترتيبات جديدة للزيارات الميدانية المقبلة في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥؛

البند ٤: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اعتمد المقرر ٢٨/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٣ وأحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن هذا الموضوع (DP/1994/34 و Corr.1 و Add.1-4)، والتعليقات والملاحظات والتأكيدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

اعتمد المقرر ٢٩/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (DP/1994/36)؛

أحاط علما بملاحظة مدير البرنامج بشأن تقارير مراجعة الحسابات (DP/1994/37 و Add.1)؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن مركز اتفاقات خدمات الإدارة (DP/1994/56)؛

اعتمد المقرر ٣٠/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ عن تنسيق عرض الميزانيات والحسابات المتعلقة بكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٥: المسائل المالية والإدارية لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٣ (DP/1994/53) وبالتعليقات التي أبديت عليه؛

اعتمد المقرر ٣٠/١٩٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن مواءمة عرض الميزانيات والحسابات، المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦: متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

أحاط علما بالتقرير الشفوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بمتابعة أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

البند ٧: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن المساعي المبذولة للبحث عن موارد تساعد في إعادة أرقام التخطيط الإرشادية الى مستوياتها الأصلية (DP/1994/1).

وأحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن الخيارات الممكنة لوضع هيكل لفترة البرمجة المقبلة (DP/1994/59)؛

وأحاط علما بإعلان "المبادئ والتوجيهات الرئيسية لدورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" الذي اعتمدته الأرجنتين وأوروغواي وباراغوي والبرازيل وشيلي في سانتياغو في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (DP/1994/63)؛

قرر النظر مرة أخرى في مسألة إقامة هيكل لفترة البرمجة المقبلة في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥؛

اعتمد المقرر ٣١/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ المعنون "المسائل المتصلة بدورات البرمجة: هايتي"؛

البند ٨: مكتب خدمات المشاريع

اعتمد المقرر ٣٢/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ المتعلق بمكتب خدمات المشاريع؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مكتب خدمات المشاريع (DP/1994/57)؛

البند ٩: أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

اعتمد المقرر ٢٧/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، المتعلق بأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

البند ١٠: مسائل أخرى

قرر استئناف النظر في تقرير مدير البرنامج بشأن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية (DP/1994/58) **في دورته العادية الأولى ١٩٩٥.**

١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

مرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: توزيع المواضيع على الدورات في عام ١٩٩٥

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقررة لعام ١٩٩٥:

الدورة العادية الأولى (١٠ - ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)

- المسائل التنظيمية (بما فيها انتخاب أعضاء المكتب وطرق العمل)
- المسائل المتصلة بدورات البرمجة (١٧/٩٤، الفقرة ٤)
- الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي (٣١/٩٤)
- البرامج القطرية (بما فيها الترتيبات الجديدة للزيارات الميدانية)
- مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية (استئناف النظر في DP/1994/58)
- التنقيحات المقترح إجراؤها للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بترتيبات تقاسم التكاليف
- الخطة الثلاثية لاستخدام الاحتياطي لتوفير المأوى في الميدان (٢٨/٩٤، الفقرة ٥)
- تقارير مراجعة الحسابات: متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣
- اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف الى بون
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٢/٩٤، الفقرتان ٨ و ١٠)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير مؤقت عن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعة الحسابات (DP/1994/54)
- برنامج العمل للدورات المقبلة (بما في ذلك متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له)

الدورة العادية الثانية

(المعاد تحديد موعدها بصفة مؤقتة الى الفترة من ٤ الى ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥)

- **المسائل التنظيمية**
- **المسائل المتصلة بدورات البرمجة (١٧/٩٤، الفقرة ٤)**
- **البرامج القطرية (بما في ذلك التقارير عن الزيارات الميدانية لعام ١٩٩٥)**
- **استعراضات منتصف الفترة**
- **التقييم**
- **المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا**
- **تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني**
- **الموظفون الفنيون الوطنيون المعنيون بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (٦/٩٤، الفقرة ٥)**
- **صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
- **صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية (٣٢/٩٣، الفقرة ٨)**
- **البرامج والمشاريع القطرية صندوق الأمم المتحدة للسكان:**
  افريقيا (بنن؛ جزر القمر؛ موريشيوس؛ موزامبيق)
  الدول العربية وأوروبا (تركيا؛ السودان)
  آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (اندونيسيا؛ جمهوريات آسيا الوسطى؛ كمبوديا، (مشروع))
  أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كوستاريكا)

- **تقرير عن تنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالخلافة في تكاليف الدعم**
- **برنامج العمل للدورات المقبلة (بما في ذلك متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له)**

ملحوظة

تقرر أن يكون موعد عقد الاجتماع الرفيع المستوى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي ينعقد كل سنتين، في الفترة من ٣٠ أيار/مايو الى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، قبل الدورة السنوية مباشرة.

الدورة السنوية (٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥)

- **المسائل التنظيمية**
- **التقرير السنوي لمدير البرنامج**
- **متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ (٢٣/٩٤)**
- **مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٤/٩٤، الفقرة ٦)**
- **المسائل المتصلة بدورات البرمجة**
  (١٧/٩٤، الفقرة ٤)
- **تقرير التنمية البشرية (١٥/٩٤، الفقرة ٣)**
- **دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات**
  (١٣/٩٤، الفقرة ٤)
- **التعاون التقني فيما بين البلدان النامية**
  (٢/٩٢، الفقرة ٥ (هـ))
- **مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**
  (٣٢/٩٤، الفقرة ٩)
- **أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة**
- **صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٤ (بما في ذلك حالة تنفيذ استراتيجية الصندوق لافريقيا، وتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧، والمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل، وتقديم المساعدة من الصندوق لرواندا)**
- **صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل وطلب إذن بالانفاق على البرامج**
- **صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية**
- **تقرير عن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء البرنامج الدولي للسكان والتنمية**
- **تقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
- **برنامج العمل للدورات المقبلة**

الدورة العادية الثالثة (٢٨ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

- **المسائل التنظيمية**
- **متابعة الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**
- **البرامج القطرية (بما في ذلك التقارير عن الزيارات الميدانية لعام ١٩٩٥)**
- **استعراضات منتصف المدة**
- **تكاليف دعم الوكالات (٣٢/٩١)**

- الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٤
- التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥
- تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية
- تقارير مراجعة الحسابات: موجز الملاحظات الهامة لمراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة عن حساباتها لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالأموال المخصصة لها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الحسابات المراجعة وتقارير مراجعة حسابات الوكالات المنفذة عن الفترة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١
- تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات
(٣٠/٩٤)
- المشتريات من البلدان النامية
- نفقات منظومة الأمم المتحدة العادية ومن خارج الميزانية في مجال التعاون التقني
- الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٤
- مقترحات ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
- برنامج العمل للدورات المقبلة

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٤

١/٩٤ - الإعراب عن التقدير للسيد لويس ماريا غوميز المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠ - ١٩٩٤

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما مع الأسف باستقالة السيد لويس ماريا غوميز مدير البرنامج المعاون منذ عام ١٩٩٠ ويود أن يعرب له عن شكره الخالص، تقديرا للطريقة التي أسهم بها على نحو استثنائي في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتسمت بالتفاني وشدة الفعالية وطيب النفس. ويتمنى المجلس التنفيذي له ولأسرته كل نجاح في المستقبل: حظا سعيدا يا لويس !

١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤

٢/٩٤ - دورات المجلس التنفيذي المقبلة

إن المجلس التنفيذي

يوافق على الجدول الزمني الآتي لاجتماعات المجلس المقبلة رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات و، في حالة اجتماع تشرين الأول/أكتوبر، بموافقة الجمعية العامة:

(أ) دورة عادية في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ في نيويورك؛

(ب) الدورة السنوية في الفترة من ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في جنيف، مع تناول مواضيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أثناء الأسبوع الأول من الدورة والمواضيع المتصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أثناء الأسبوع الثاني؛

(ج) دورة عادية مدتها ثلاثة أيام تبدأ في حوالي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في نيويورك، وذلك بعيد اختتام اجتماع مجموع الـ ٧٧؛

(د) الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥ في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في نيويورك.

١٦ و ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

٣/٩٤ - المحاضر الموجزة

إن المجلس التنفيذي

يقرر الاستعاضة عن المحاضر الموجزة لدورات المجلس العادية بتقرير تعده أمانة المجلس ويحتوي أيضا على المقررات التي يتخذها المجلس. وسيوزع هذا التقرير على جميع أعضاء البرنامج بعد انتهاء الدورة ببضعة أسابيع وسيعتمد في دورة المجلس التالية.

١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

٤/٩٤ - شكل التقارير

إن المجلس التنفيذي

يقرر أن تتكون التقارير المقدمة من الأمانة مما لا يزيد عادة عن ثلاث صفحات وأن تتضمن فروعا تحدد الهدف من التقرير ووسائل التنفيذ والمقرر المطلوب من المجلس اتخاذه. وإذا كان لا مفر من تقديم معلومات إضافية، قدمت مثل هذه المعلومات في مرفق أو إضافة للتقرير.

١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

٥/٩٤ - فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية: الموظفون الفنيون الوطنيون

إن المجلس التنفيذي،

يأذن لمدير البرنامج بإنجاز التعيين لشغل ٢٢ وظيفة مخصصة لموظفين وطنيين وفقا لمقرر مجلس الإدارة ٣٥/٩٣، شريطة:

(أ) أن يجري الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استعراضا لاختصاصات هذه الوظائف الـ ٢٢ وأماكنها المقترحة وأن يوافق كتابة على أنها متسقة مع استراتيجية توظيف أطول أجلا تلائم إنشاء برنامج مشترك للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز برعاية مشتركة؛

(ب) ألا تتجاوز مدد العقود ستة أشهر، وأن يستعرضها المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ قبل الموافقة عليها مرة أخرى؛

(ج) أن يقدم مدير البرنامج تأكيدات قاطعة للمجلس التنفيذي بأن يكون أي نشاط حالي أو مستقبلي من أنشطة البرنامج مدموجا بالكامل في الأنشطة الراهنة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال ومكملا لها وليس تكرارا لها وأن يكون ملائما تماما لبرنامج مشترك تابع للأمم المتحدة معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ترعاه أكثر من جهة؛

(د) أن يضفي البرنامج الإنمائي طابع الاستعجال على التفاوض بشأن برنامج مشترك تابع للأمم المتحدة معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترعاه أكثر من جهة وأن يقدم للدورة العادية للمجلس التنفيذي التي ستعقد في أيار/مايو مزيدا من المعلومات عن كيفية تحقيق التكامل بين أنشطته في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهذا البرنامج حتى يتسنى للمجلس التنفيذي العمل على إصدار توصية ببرنامج مشترك ترعاه أكثر من جهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موعد لا يتجاوز تموز/يوليه ١٩٩٤.

١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

٦/٩٤ - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز الذي ترعاه أكثر من جهة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الاشتراك الفعال في المفاوضات الجارية بين أمانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، من أجل التعجيل بإنشاء برنامج مشترك للأمم المتحدة معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز ترعاه أكثر من جهة، ومن أجل التأكد من طرح الاقتراح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤؛

٢ - يؤيد اشتراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج الأمم المتحدة المشترك الجديد المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي ترعاه أكثر من جهة؛

٣ - يعيد التأكيد على أن يكون التنسيق القطري للبرنامج المشترك الذي ترعاه أكثر من جهة ضمن إطار قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٩٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣؛

٤ - يأذن لمدير البرنامج بتوظيف ٢٢ موظفا وطنيا وفقا للمقرر ٣٥/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، مع مراعاة الحاجة مستقبلا الى تكييف اختصاصات الوظائف الـ ٢٢ بحيث تتمشى مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز الذي ترعاه أكثر من جهة؛

٥ - يطلب الى مدير البرنامج إطلاع المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥ على أنشطة هؤلاء الموظفين الفنيين الوطنيين الـ ٢٢؛

٦ - يطلب الى مدير البرنامج أن يحيل هذا المقرر الى المنظمات الأخرى التي تشارك في رعاية هذا البرنامج، والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧/٩٤ - برنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن برنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يستقصي الوسائل الخلاقة الكفيلة بدعم النمو المستمر لبرنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل، بما في ذلك استعمال أموال، حسب الاقتضاء، من موارد البرنامج الخاصة، في المجالات التي يقوم فيها البرنامج بأعمال مبتكرة وتجريبية دعما للتنمية البشرية المستدامة؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج تشجيع تبرعات خاصة، من القطاعين الخاص والعام في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لصندوق التبرعات الخاص التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة من أجل الأنشطة المبتكرة لبرنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل.

١٢ أيار/مايو ١٩٩٤

٨/٩٤ - منح موارد رقم التخطيط الإرشادي لالبانيا

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج الوارد في الوثيقة DP/1994/4 ومرفقها؛

٢ - يقرر، بالنظر الى ظروف الفقر الشديد والانخفاض البالغ في نصيب الفرد من الدخل التي تمر بها ألبانيا حاليا وتجابهها في الأمد القريب، أن يأذن لمدير البرنامج بتخصيص مبلغ إضافي قدره ١,٦ مليون دولار للموارد المتاحة لألبانيا من رقم التخطيط الإرشادي للدورة الخامسة، وذلك بصفة استثنائية ولمرة واحدة. ويعدل هذا المبلغ وفقا لأية تنقيحات مقبلة في أرقام التخطيط الإرشادية قد يوافق عليها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٤.

٩/٩٤ - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ مجموعة الأدوار التي يضطلع بها برنامج متطوعي الأمم المتحدة، التي تشمل مساهمته في كامل سلسلة "التنمية والإغاثة الإنسانية والسلم"، على النحو المبين في تقرير مدير البرنامج (DP/1994/28)؛

٢ - يدعو مدير البرنامج إلى تسمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة مديرا لمبادرة نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل الذي ضم فعلا إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

٣ - يأذن لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بالالتزام بأموال، على أساس التمويل الكامل، وقت ورود تعهدات مكتوبة لا ورود الأموال، بقدر ما يتعلق الأمر بجزء الأغراض العامة في صندوق التبرعات الخاص؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يستمر في السعي إلى الحصول على مزيد من الموارد المالية للتمويل المؤكد الثابت لبرنامج خدمات التنمية المحلية.

١٣ أيار/مايو ١٩٩٤

١٠/٩٤ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٤

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير الى أنه في أثناء الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٤:

البند ١: مسائل تنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٤ (DP/1994/L.2)؛

اعتمد تقرير دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٤ (DP/1994/2)؛

قرر إلغاء المحاضر الموجزة لدوراته السنوية؛

البند ٢: مكتب خدمات المشاريع

قرر إرجاء اتخاذ مقررات الى دورته السنوية لعام ١٩٩٤ وإجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة بشأن هذا الموضوع قبل الدورة السنوية لعام ١٩٩٤؛

البند ٣: أنشطة المستوى البرنامجي وبرامج المساعدة الخاصة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الشؤون الانسانية (DP/1994/13)؛

اعتمد المقرر ٦/٩٤، المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي ترعاه أكثر من جهة؛

البند ٤: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

اعتمد المقرر ٨/٩٤ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن منح رقم التخطيط الإرشادي لألبانيا؛

البند ٥: البرامج القطرية واستعراضات منتصف المدة وما يتصل بها من مسائل

وافق على البرامج القطرية التالية:

البرنامج القطري الرابع لألبانيا (DP/CP/ALB/4)

البرنامج القطري الخامس لغيانا (DP/CP/GUY/5)

البرنامج القطري الخامس لجمهورية إيران الاسلامية (DP/CP/IRA/5)

البرنامج القطري السادس لكينيا (DP/CP/KEN/6)

البرنامج القطري الخامس لمدغشقر (DP/CP/MAG/5)

البرنامج القطري الأول لسلوفاكيا (DP/CP/SLO/1)

أذِن لمدير البرنامج بالموافقة على مشاريع للبلدان التالية، على أساس كل حالة على حدة: أنغولا (DP/1994/8)؛ والكونغو (DP/1994/4)؛ وتوغو (DP/1994/42)؛ وزائير (DP/1994/43)؛

أحاط علما بالتقارير التالية: (أ) النهوض بالبرنامج القطري الخامس لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/1994/15)؛ (ب) استعراض البرنامج القطري الرابع لغينيا الاستوائية (DP/1994/30)؛

نظر في التقرير المتعلق بتقديم المساعدة الى اتحاد ميانمار (DP/1994/17)؛ يرد في تقرير الدورة الآراء المعرب عنها؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتقديم المساعدة الى كمبوديا (DP/1994/25)، ووافق على التزام مسبق بمبلغ إضافي قدره ١٢ مليون دولار، على النحو المقترح في الفقرة ١٨ من التقرير؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالبرنامج الإقليمي الثالث للدول العربية (DP/RAB/3)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالتقدم المحرز ونتائج جهود البرنامج الإنمائي في الصومال (DP/1994/3)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بأثر البيئة الداعمة العامة في السودان على تنفيذ البرنامج القطري الرابع (DP/1994/16)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية لألبانيا وأوزبكستان (DP/1994/CRP.1)؛

تقارير استعراضات منتصف المدة

أحاط علما بالترتيبات المتعلقة بتقديم تقارير عن استعراضات منتصف المدة (DP/1994/6 و DP/1994/41)؛

أحاط علما بتقارير عن استعراضات منتصف المدة بشأن: (أ) البرنامج القطري الخامس لزامبيا (DP/1994/6/Add.1)؛ (ب) البرنامج القطري الرابع للرأس الأخضر (DP/1994/41/Add.1)؛ البرنامج القطري الرابع للهند (DP/1994/Add.2)؛ البرنامج القطري الرابع لأندونيسيا (DP/1994/6/Add.3)؛ (هـ) البرنامج القطري الثالث للصين (DP/1994/41/Add.2)؛

البند ٦: التقييم

أحاط علما بالتقرير السنوي عن التقييم (DP/1994/24)؛

البند ٧: الصناديق والبرامج الأخرى

اعتمد المقرر ٩/٩٤، المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن متطوعي الأمم المتحدة؛

اعتمد المقرر ٧/٩٤ المؤرخ، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن الموارد الاستشارية الدولية القصيرة الأجل للأمم المتحدة ؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بـ : (أ) صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ (ب) صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية؛ (ج) نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (DP/1994/29)؛

أحاط علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية (DP/1994/33)، وشجع الصندوق على مواصلة جهوده لتحديد زيادة موارد التمويل، بما فيها الموارد المقدمة من مانحين غير تقليديين؛

البند ٨: مسائل أخرى

اعتمد الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله، كأساس لاشتراك البرنامج الإنمائي بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية (DP/1994/6).

١٣ أيار/مايو ١٩٩٤

١١/٩٤ - المسائل المتصلة بدورات البرمجة: جنوب افريقيا

إن المجلس التنفيذي،

١- يرحب بجمهورية جنوب افريقيا بوصفها بلدا مستفيدا في برنامج الأمم المتحدة الانمائي؛

٢- يقرر أن يأذن لمدير البرنامج بأن يخصص رقم تخطيط ارشادي قدره ١٠ ملايين دولار لجمهورية جنوب افريقيا للفترة المتبقية من دورة البرمجة الخامسة، حسبما هو موصى به في المرفق الثاني من الوثيقة DP/1994/38.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤

١٢/٩٤ مكتب خدمات المشاريع

ان المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بعزم الأمين العام على تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجالي التنسيق والتمويل المركزي وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ وسائر القرارات ذات الصلة، وعلى ضمان اضطلاع مكتب خدمات المشاريع بأنشطة التنفيذ لا التمويل؛

٢ - يسلم بضرورة أن يكون مكتب خدمات المشاريع ذاتي التمويل، بأن يصبح كياناً منفصلاً وقائماً بذاته دون اقامة جهاز اداري منفصل؛

٣ - يؤكد أهمية استمرار مكتب خدمات المشاريع في العمل في إطار النظام الانمائي للأمم المتحدة دون أن يصبح وكالة جديدة؛

٤ - يشدد على ضرورة زيادة دعم دور المجلس التنفيذي في توجيه السياسات الكلية لمكتب خدمات المشاريع والاشراف عليه؛

٥ - يوصي الجمعية العامة، بدلاً من الدمج المقترح في مقرر مجلس الادارة ٤٢/٩٣ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أن يصبح مكتب خدمات المشاريع كياناً منفصلاً وقائماً بذاته بصورة لا تنشأ عنها وكالة جديدة، وانما شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وسائر الكيانات العاملة، على أن يستمر توفير الدعم الاداري، بما في ذلك ما يتعلق منه بشؤون المال والموظفين، من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي وأن يستمر مكتب خدمات المشاريع في العمل من خلال الشبكة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي؛

٦ - يوافق من حيث المبدأ، على اقتراح الأمين العام بانشاء لجنة تنسيق اداري لمكتب خدمات المشاريع، في حدود الموارد القائمة، لمعالجة ما يلاحظ نشوؤه من تضارب في المصالح بين الدورين التنسيقي والتنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، رهنا بالنظر في تقرير يعده المدير بالتشاور مع وكيل الأمين العام للشؤون الادارية والتنظيمية ووكيل الأمين العام لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية على دوره ووظائفه بالتحديد، وذلك في دورته العادية الثالثة في ١٩٩٤؛

٧ - يؤيد توصية الأمين العام بأن تتألف اللجنة من:

الرئيس : مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي
الأعضاء: وكيل الأمين العام للشؤون الادارية والتنظيمية
وكيل الأمين العام لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

الأمين: المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع

٨ - يقرر أن يتبع المدير التنفيذي الأمين العام والمجلس التنفيذي من خلال لجنة التنسيق الادارية، رهناً بالفقرة ٦ من هذا المقرر؛

٩ - يوافق ايضاً من حيث المبدأ على اقتراح الأمين العام بأن ينشأ، في حدود الموارد القائمة، فريق استشاري لمستخدمي مكتب خدمات المشاريع، برئاسة وكيل الأمين العام لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، يعهد اليه بمسؤولية ضمان أن يكون مكتب خدمات المشاريع مدركا تماماً لاهتمامات منظمات الأمم المتحدة وغيرها ممن يفيد من خدماته ومسؤولية تقديم التوصيات المناسبة؛

١٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع أن يرفع، بالتعاون مع مدير البرنامج الانمائي، ورهنا بإقرار الجمعية العامة للتوصية الواردة في الفقرة ٥ أعلاه، تقريراً الى المجلس التنفيذي في موعد لا يتجاوز دورته العادية الثالثة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن طرق اقامة مكتب خدمات المشاريع ككيان مستقل وقائم بذاته وزيادة شفافية عملياته، بما في ذلك مقترحات تتصل بما يلي:

(أ) الدور المحدد للفريق الاستشاري لمستخدمي مكتب خدمات المشاريع وتكوينه؛

(ب) انشاء لجنة مستقلة للعقود؛

(ج) أية مراجعة ضرورية للقواعد المتبعة في شؤون المال والشراء لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتنطبق على مكتب خدمات المشاريع لضمان كفاءة المكتب وتمكينه من العمل بأسلوب تجاري؛

(د) زيادة شفافية اجراءات المحاسبة لدى مكتب خدمات المشاريع، بما في ذلك تحسين تدقيق الحسابات؛

(هـ) مسؤولية مكتب خدمات المشاريع عن شؤون الموظفين؛

(و) طرق كفالة أداء مكتب خدمات المشاريع لوظائفه التنفيذية، وقيامه بالعمل على أساس التمويل الذاتي.

٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤

١٣/٩٤ - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات

إن المجلس التنفيذي

١- يحيط علما بتقرير مدير البرنامج الوارد في الوثيقة DP/1994/12؛

٢- يشجع مدير البرنامج والبلدان الافريقية والمجتمع الدولي على مواصلة دعم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات؛

٣- يشجع أيضا برنامج الأمم المتحدة الانمائي على أن يواصل المشاركة في الحوار بشأن حل مشاكل ديون افريقيا؛

٤- يطلب الى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا سنويا الى المجلس التنفيذي عن دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات.

٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤

١٤/٩٤ - مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشيد بمدير البرنامج لتقريره المعنون "مبادرات من أجل التغيير" (DP/l994/39) ويرحب بالمبادرات المقترحة فيه؛

٢ - يؤيد الإطار العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحدد في التقرير، ويوافق على أن تكون المهمة الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي مساعدة البلدان الداخلة في البرنامج في مسعاها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة تمشيا مع برامجها وأولوياتها الإنمائية الوطنية؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على مواصلة جهوده من أجل تحقيق التركيز للبرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بوضع الأهداف الثلاثة والمجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في التقرير موضع التنفيذ، على أن تؤخذ في الاعتبار الآراء المعرب عنها في الدورة السنوية لعام ١٩٩٤ والمناقشات الجارية بشأن الترتيبات التي تخلف الدورة البرنامجية الخامسة؛

٤ - يؤكـد أن أولويات التنمية الوطنية ستكون هي العامل الأساسي في تقرير البرامج المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يجب أن تظل قطرية التوجه؛

٥ - يحيط علما بإعادة الهيكلة التنظيمية التي اقترحها مدير البرنامج للنهوض بقدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق مهمته، ويشجع مدير البرنامج على إجراء التعديلات اللازمة تحقيقا لهذه الغاية؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٥ عما أحرزه من تقدم في تنفيذ البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو المحدد خطوطه في الفقرة ٣ من هذا المقرر.

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

١٥/٩٤ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤

إن المجلس التنفيذي

١- يحيط علما بملاحظات عدد من الوفود في الدورة السنوية لعام ١٩٩٤ بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤؛

٢- يرحب بعزم مدير البرنامج على تحسين عملية التشاور مع الدول الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى المختصة لتحسين المنهجيات المستخدمة في التقرير بغية تحسين نوعيته ودقته دون الإخلال باستقلالية تحريره؛

٣- يحيط علما بعزم مدير البرنامج على تقديم تقرير إلى المجلس بشأن هذه المسألة في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

١٦/٩٤ - استعراض دورة البرمجة الخامسة في منتصف الفترة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بإطار الموارد المنقح لدورة البرمجة الخامسة، كما ورد في الوثيقة DP/1994/18؛

٢ - يوافق على أهداف الإنفاق المحددة المتصلة بأرقام التخطيط الإرشادية وموارد البرنامج الخاصة، كما هي مبينة في الجدول ١ من الوثيقة DP/1994/18؛

٣ - يوافق على أرقام تخطيط إرشادية منقحة للبلدان والبرامج منفردة وعلى موارد البرنامج الخاصة كما وردت في الجدولين ٢ و ٣ على التوالي في الوثيقة DP/1994/18، على أن تمثل ٧٠ في المائة من المستويات المحددة في الأصل، ويحث مدير البرنامج في نفس الوقت على مواصلة سعيه الرامي الى إيجاد الموارد لتيسير إعادة أرقام التخطيط الإرشادية الى المستويات الأصلية، وتقديم تقرير عن نتائج جهوده الى المجلس في دورته العادية المقبلة؛

٤ - يأذن لمدير البرنامج بأن يعيد توزيع الموارد داخل كل فئة من فئات برامج موارد البرنامج الخاصة كما هو وارد في الفقرة ١٦ من الوثيقة DP/1994/18، مع استبعاد البرامج الفرعية المتصلة بمناطق بعينها؛

٥ - يوافق على ترتيبات الاقتراض كما وردت في الفقرة ١٩ من الوثيقة DP/1994/18؛

٦ - يحيط علما بمقترحات مدير البرنامج الرامية الى إعادة توزيع الموارد في إطار ترتيبات مخصصات تكاليف الدعم المنقحة الوارد وصفها في الفرع الثاني - دال من الوثيقة DP/1994/18، ولكن يرجئ النظر في هذه المقترحات الى دورة المجلس في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، التي سيُستعرض فيها موضوع ترتيبات تكاليف الدعم.

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

٩٤/١٧- المسائل المتصلة بدورة البرمجة السادسة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعيد تأكيد مبادئ أهلية كل البلدان المتلقية على أساس الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وهي العالمية والحياد وتعدد الأطراف وطابع المساعدة الطوعي القائم على المنح والقدرة على الاستجابة لاحتياجات كل البلدان المتلقية وفقا لسياساتها وأولوياتها هي فيما يتعلق بالتنمية؛

٢ - يلاحظ أن النقاش حول دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستقبلا يتصل اتصالا وثيقا بالعملية المفضية إلى اتخاذ مقرر بشأن فترة البرمجة القادمة؛

٣ - يعتبر الوثيقة DP/1994/20 مساهمة هامة في المشاورات بشأن وضع هيكل فترة البرمجة القادمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويلاحظ أنها تحدد مجموعات القضايا التالية:

(أ) أهداف البرمجة؛

(ب) توزيع الموارد؛

(ج) آليات التمويل؛

٤ - يقرر مواصلة نظره في هذه القضايا في دوراته العادية المقبلة، بغية التوصل إلى مقرر نهائي بشأن فترة البرمجة القادمة في دورته السنوية لعام ١٩٩٥؛

٥ - يطلب إلى المدير وضع الخطوط العامة لهيكل ممكن لمداولات أخرى وإعداد المزيد من الوثائق من أجل الدورة العادية الثالثة للمجلس، تعالج بصفة خاصة النقاط التالية:

(أ) تطوير الورقة التي أعدها المدير بعنوان "مبادرات من أجل التغيير"، حسبما يعتزم تطبيقها على فترة البرمجة التالية؛

(ب) خيارات لتنقيح إطار البرمجة على أساس أرقام التخطيط الإرشادية؛

(ج) خيارات لتنقيح منهج توزيع الموارد، بما في ذلك:

'١' معايير للأهلية والاستبعاد التدريجي؛

'٢' معايير أو أوزان تكميلية.

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

١٨/٩٤- استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٤

ألف

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه في خلال النظر في الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الدورة السنوية لعام ١٩٩٤:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٤ مع المقررين المتعلقين بالبندين ٥ و ٨ من جدول الأعمال والمبينين أدناه في إطار هذين البندين (DP/1994/L.3)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٤ مع التعليقات الواردة (DP/1994/9)؛

البند ٢: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتقارير التالية:

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٣ (DP/1994/10 وAdd.1-5؛ وDP/1994/10/Add.2/Corr.2)؛

متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ (DP/1994/22)؛

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (DP/1994/11)؛

واعتمد المقرر ١٥/٩٤ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤؛

واعتمد المقرر ١٣/٩٤ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات؛

البند ٣: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اعتمد المقرر ١٤/٩٤ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند ٤: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

اعتمد المقرر ١٦/٩٤ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن استعراض دورة البرمجة الخامسة في منتصف المدة؛

واعتمد المقرر ١٧/٩٤ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن المسائل المتصلة بدورة البرمجة السادسة؛

واعتمد المقرر ١١/٩٤ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ والمعنون "المسائل المتصلة بدورات البرمجة: جنوب أفريقيا"، والذي تم الترحيب فيه بجمهورية جنوب أفريقيا باعتبارها بلدا مستفيدا؛

البند ٥: مكان مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

قرر عدم النظر في هذا البند من جدول الأعمال؛

البند ٨: أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني

قرر إرجاء النظر في أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤؛

البند ٩: مكتب خدمات المشاريع

اعتمد المقرر ١٢/٩٤ المؤرخ في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن مكتب خدمات المشاريع.

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

١٩/٩٤ المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية عن المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات (الوثيقة DP/1994/47)؛

٢ - يؤيد استمرار أعمال المبادرة العالمية؛

٣ - يأذن للمديرة التنفيذية باتخاذ الترتيبات المناسبة، من خلال استخدام أموال المشروع، لمواصلة أعمال أمانة المبادرة العالمية لفترة اضافية مدتها سنتان؛

٤ - يطلب الى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥ تقريرا عن حالة المبادرة العالمية وكذلك عن المقترحات لمواصلة أعمالها إلى ما بعد عام ١٩٩٥، إذا لزم الأمر.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

٢٠/٩٤ خطة العمل للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ وطلب صلاحية الإنفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بمقترحات المديرة التنفيذية المتعلقة بتخطيط موارد البرنامج كما ترد في الفقرات من ٧ الى ١٥ من الوثيقة DP/1994/45؛

٢ - يوافق على طلب صلاحية للإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٥ على مستوى يعادل الموارد القابلة للبرمجة في عام ١٩٩٥، والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٢٤ مليون دولار؛

٣ - يحيط علما بالتقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العامة للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ وهي: ٢٤١,٥ مليون دولار لعام ١٩٩٦؛ و ٢٥٥ مليون دولار لعام ١٩٩٧؛ و ٢٧٠,٥ مليون دولار لعام ١٩٩٨؛

٤ - يحيط علما أيضا بالتقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل المتعدد/الثنائي: ١٥ مليون دولار في السنة للسنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

٢١/٩٤ - الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوصي بأن تخصص الجمعية العامة جلسة عامة أثناء دورتها التاسعة والأربعين (١٩٩٤) للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ - يطلب الى المديرة التنفيذية أن تقوم بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة لهذا الاحتفال.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

٢٢/٩٤ - برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يؤيد مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) بالطريقة المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٣ من مقرره ٦/٩٤ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٢ - يطلب الى المديرة التنفيذية أن تحيل هذا المقرر الى المنظمات المشاركة الأخرى فضلا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

٢٣/٩٤ - تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧

إن المجلس التنفيذي،

يطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يدرجا المعلومات المرتدة من مكاتبهما الميدانية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمشاكل المصادفة، في تقريريهما عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

٢٤/٩٤ الوثائق

إن المجلس التنفيذي

١ - يقرر أنه الى أن يتم وضع النظام الداخلي الجديد وبدون الاخلال بمحتوياته، عندما لا تقدم الى مكتب شؤون المؤتمرات بالأمم المتحدة التقارير المرفوعة الى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، لغرض ترجمتها الى جميع اللغات الرسمية قبل سبعة أسابيع (تسعة أسابيع في حالة البرامج القطرية) من بدء الدورة التي ستناقش فيها، تؤجل بنود جدول الأعمال ذات الصلة الى الدورة التالية للمجلس ما لم يتخذ المجلس قرارا في أية مرحلة لإبقاء البند على جدول الأعمال بصورة استثنائية.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

٢٥/٩٤ - تقديم المساعدة الى رواندا

إن المجلس التنفيذي

١ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان، نظرا للحالة الراهنة في رواندا، على أن يدعم، بالطرق الملائمة وبالتعاون مع وكالات الإغاثة الأخرى، المساعدة الطارئة المقدمة الى شعب رواندا، وذلك من موارد برنامج السكان الثالث على أساس استثنائي؛

٢ - يطلب الى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تقدم تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية القادمة عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا المقرر.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

٢٦/٩٤ - تكاليف دعم الوكالات

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تكاليف دعم الوكالات (DP/1994/23) **وتقرير التقييم المستقل للترتيبات الخاصة بتكاليف الدعم** (DP/1994/23/Add.1)؛

٢ - يحيط علما بحالة الاعتمادات المالية؛

٣ - يأذن لمدير البرنامج بنقل الموارد في إطار المبلغ المخصص لتكاليف الدعم المنقحة كما هو مبين أدناه، على أساس ألا تنطبق هذه التحويلات إلا على دورة البرمجة الخامسة وأن يجري تشاور كامل مع الحكومات المعنية بشأن استخدام هذه الموارد:

(أ) نقل الموارد غير المستخدمة من المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني الى المرفق الأول لخدمات الدعم التقني، وذلك في حدود المخصص الإجمالي المخفض البالغ ١٢٠ مليون دولار؛

(ب) تعزيز مرفق الدعم القطاعي بمبلغ قدره ٥ ملايين دولار لتمويل خدمات الدعم التقني التي تقدمها الوكالات التقنية الصغيرة من خلال إعادة توزيع الموارد غير المستخدمة المتبقية في السطر ٣ من المرفق الأول من المقرر ٣٢/٩١.

٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

٢٧/٩٤ - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام (DP/1996/26 **و** Add.1-2)؛

٢ - يلاحظ ويشجع الخطوات التي يجري اتخاذها من أجل التوصل إلى تعاون أوثق بين إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية واللجان الاقليمية وسائر كيانات الأمانة العامة وبين الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بمجالات الاهتمام المشترك، وفي هذا السياق، يحث البرنامج على النظر في زيادة استغلال القدرات التقنية للإدارة.

١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

٢٨/٩٤ - الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع القلق بانخفاض مستوى التبرعات المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مما أدى الى حدوث انخفاض كبير في مستوى أرقام التخطيط الإرشادية؛

٢ - يدعو الحكومات إلى النظر في زيادة تبرعاتها المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومؤكد بقدر أكبر؛

٣ - يطلب إلى الحكومات أن تدفع تبرعاتها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وقت مبكر من السنة بقدر الإمكان أو على شكل أقساط دورية على مدى العام؛

٤ - يلاحظ مع الارتياح الزيادة الكبيرة في الاستعانة بالتنفيذ الوطني في إنجاز البرنامج؛

٥ - يلاحظ مع القلق الزيادة في الالتزامات والزيادة في النفقات في احتياطي الإيواء الميداني ويطلب عرض خطة مدتها ثلاث سنوات بشأن استخدام الاحتياطي على المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥؛

٦ - يوافق على التغييرات المدخلة على النظام المالي والمحددة في الوثيقة DP/1994/34/Add.4، التي ستنفذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ما لم يقدم أي عضو في المجلس التنفيذي اعتراضا مكتوبا إلى مدير البرنامج قبل ذلك التاريخ؛

٧ - يحيط علما بالتغييرات المدخلة على القواعد المالية والمحددة في الوثيقة DP/1994/34/Add.4؛

٨ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكثف جهوده لإغلاق الصناديق الاستئمانية غير المستخدمة؛

٩ - يطلب أيضا، احاطته علما، على أساس سنوي، في التقارير المالية ذات الصلة المتعلقة بعدد وقيمة المشاريع والبرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باسمه والتي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالنيابة عن الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة.

١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

٢٩/٩٤ - تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعتمد، بصدد تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والصناديق التي يديرها هذا البرنامج (DP/1994/35) اعتمادا منقحا قدره ٠٠٠ ٨٨٢ ٦٠٧ دولار إجماليا، يخصص من الموارد المبينة في الجدول باء، لتمويل الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ويقرر أن يستخدم مبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ ٧٣٦ دولار من الإيرادات المقدرة لمقابلة الاعتماد الاجمالي المخصص، مما ينتج عنه اعتماد صاف قدره ٠٠٠ ١٨٢ ٥٧١ دولار؛

٢ - يحيط علما بتقارير مدير البرنامج عن (أ) مفهوم مركز الخدمات الإقليمية؛ (ب) الحضور الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دول البلطيق ورابطة الدول المستقلة؛ (ج) الشروع في عقود قصيرة الأجل، غير دائمة؛ (د) مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بحضوره الميداني في جنوب افريقيا؛

٣ - يحيط علما كذلك بالأسلوب المحاسبي المتبع بالنظر الى التكاليف الانتقالية المتعلقة بتنفيذ استراتيجية ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، كما وافق عليها مجلس الإدارة في مقرره ٣٥/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

٤ - يشير الى مقرره ٣٢/٩٤ بشأن مكتب خدمات المشاريع، وبصورة خاصة في هذا السياق الى ما يتصل من عناصره بتقديرات ميزانية مكتب خدمات المشاريع والترتيبات المستقبلية المتعلقة بعرض تلك الميزانية.

١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

**التقديرات المنقحة لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ المتعلقة بالخدمات الإدارية
وأنشطة دعم وإعداد البرامج والصناديق الاستئمانية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)**

			يحيط علما بـ	
		يوافق على: الاعتمادات الإجمالية الصافية	الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية الصافية
أولا -	موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
	ألف - الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]			
	المقر[ب]	١٤٨ ٩٠٣,٣	٢٤ ٧٠٥,٤	١٧٣ ٦٠٨,٧
	المكاتب القطرية	٢٣١ ٠٩٨,٦	٣٧ ٤٨٨,٦	٢٦٨ ٥٨٧,٢
	إجمالي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٨٠ ٠٠١,٩	٦٢ ١٩٤,٠	٤٤٢ ١٩٥,٩
	الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
	صافي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٤٣ ٣٠١,٩	٦٢ ١٩٤,٠	٤٠٥ ٤٩٥,٩
	باء - أنشطة دعم وإعداد البرامج			
	أنشطة إعداد البرامج	٢٥ ٩١٤,٧	٠,٠	٢٥ ٩١٤,٧
	دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٩٣ ٤٧٨,١	٠,٠	٩٣ ٤٧٨,١
	خدمات تنفيذ المشاريع/البرامج			
	خدمات الدعم الإنمائي	٦ ٢٢٥,٠	٠,٠	٦ ٢٢٥,٠
	مكتب خدمات المشاريع[ج]	٣١ ١٢٦,٢	٣٧ ١٠٠,٠	٦٨ ٢٢٦,٢
	مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات	٥ ٩٢٥,٩	٢ ٨٦٥,٨	٨ ٧٩١,٧
	متطوعو الأمم المتحدة	٣١ ٢٤١,٠	٤٠٦,٢	٣١ ٦٤٧,٢
	التنفيذ الوطني	٣ ١٤٠,٠	٠,٠	٣ ١٤٠,٠
	مجموع خدمات تنفيذ المشاريع/ البرامج	٧٧ ٦٥٨,١	٤٠ ٣٧٢,٠	١١٨ ٠٣٠,١
	أنشطة دعم البرامج[د]	٢ ٣٠٠,٠	٠,٠	٢ ٣٠٠,٠
	مجموع أنشطة دعم وإعداد البرامج	١٩٩ ٣٥٠,٩	٤٠ ٣٧٢,٠	٢٣٩ ٧٢٢,٩
	جيم - مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
	الموارد الإجمالية	٥٧٩ ٣٥٢,٨	١٠٢ ٥٦٦,٠	٦٨١ ٩١٨,٨
	الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
	صافي الموارد	٥٤٢ ٦٥٢,٨	١٠٢ ٥٦٦,٠	٦٤٥ ٢١٨,٨

		يحيط علما ب		
		يوافق على: الاعتمادات الإجمالية الصافية	الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية الصافية
ثانيا -	موارد الصناديق الاستئمانية			
	ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١١ ٧٧٨,٩	٠,٠	١١ ٧٧٨,٩
	باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢ ٣٥٧,٠	٣١٣,٨	٢ ٦٧٠,٨
	جيم - مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية	٧ ٧٧٩,٠	٣ ٥٨٦,٦	١١ ٣٦٥,٦
	دال - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٦ ٦١٤,٣	٤٦٦,١	٧ ٠٨٠,٤
	المجموع	٢٨ ٥٢٩,٢	٤ ٣٦٦,٥	٣٢ ٨٩٥,٧
ثالثا -	مجموع اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
	الاعتمادات الإجمالية	٦٠٧ ٨٨٢,٠	١٠٦ ٩٣٢,٥	٧١٤ ٨١٤,٥
	الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
	صافي اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٧١ ١٨٢,٠	١٠٦ ٩٣٢,٥	٦٧٨ ١١٤,٥

(أ) مسموح لمدير البرنامج بإجراء مناقلات بين بنود اعتمادات المكاتب القطرية والمقر بحد أقصى نسبته ٥ في المائة.

(ب) تمثل إيرادات المقر الخارجة على الميزانية الإيرادات الآتية من مصادر خارجية، باستثناء المبالغ المسددة الى الأنشطة الأساسية للبرنامج الإنمائي من الوحدات غير الأساسية. وهذه المبالغ المستردة مدرجة أصلا في الاعتمادات المقدرة للوحدات غير الأساسية.

(ج) الاعتماد الموافق عليه ممول من الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(د) يمثل مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والمشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل السوداني/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٠/٩٤ - مواءمة عرض الميزانيات والحسابات

إن المجلس التنفيذي،

يطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في سياق مقرر الجمعية العامة ٤٤٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨، الجزء جيم، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والملاحظات التي أبديت في الدورة الجارية بالنظر الى الشكل الذي تعرض به الميزانية والحسابات، أن يتعاونا مع برامج وصناديق الأمم المتحدة الأخرى سعيا الى مواءمة عرضها للميزانيات والحسابات، بغية التوصل الى تعريفات مشتركة، ولا سيما للتكاليف الادارية، والى درجة أعلى من الشفافية وامكانية المقارنة في المجال المالي، وأن يقدما تقريرا عن ذلك الى المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ١٩٩٥.

١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

٣١/٩٤ - المسائل المتصلة بدورة البرمجة: هايتي

إن المجلس التنفيذي،

يطلب الى مدير البرنامج أن يعد للدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تقديرا للاحتياجات والأنشطة الإنمائية في هايتي، من أجل استعراض مستوى الموارد المتاحة في دورة البرمجة الخامسة للسنتين ١٩٩٥-١٩٩٦، باعتبار أنه يمكن في الوقت نفسه استخدام الموارد غير المنفقة لدعم الاحتياجات العاجلة للبلد.

١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

٣٢/٩٤ - مكتب خدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع (DP/1994/62 و Add.1-3) **في الوقت الذي يؤكد فيه على اضطلاع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأنشطة التنفيذ لا التمويل؛**

٢ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1994/61) ويؤيد إنشاء لجنة التنسيق الإداري المشار إليها في ذلك التقرير والفريق الاستشاري لمستخدمي مكتب خدمات المشاريع المشار إليه في الوثيقة DP/1994/62/Add.1؛

٣ - يأذن لمدير البرنامج والمدير التنفيذي بالمضي قدما في تنفيذ المقرر ١٢/٩٤، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإنشاء مكتب خدمات مشاريع ذاتي التمويل تابع للأمم المتحدة، يتحول إلى كيان منفصل وقائم بذاته ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

٤ - يؤكد على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيعمل في إطار النظام الإنمائي للأمم المتحدة دون أن يصبح وكالة جديدة وعلى وجوب تماشي الاحتياجات المتعلقة بالمساءلة مع القرار بعدم إنشاء وكالة جديدة حسبما ورد في الفقرة ٣ من المقرر ١٢/٩٤؛

٥ - يحيط علما بتفاصيل تقديرات الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ الخاصة بمكتب خدمات المشاريع، حسبما وردت في الوثيقة DP/1994/62/Add.3، ويشير إلى مقرره ٢٩/٩٤ الذي وافق فيه على تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، بما في ذلك مكتب خدمات المشاريع؛

٦ - يوافق على أن يتم في المستقبل تقديم ميزانية مكتب خدمات المشاريع لفترة سنتين، منفصلة عن التقديرات المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٧ - يقرر أن إعادة توزيع الوظائف على المكاتب الميدانية وإنشاء أية وظائف أخرى سيخضعان لموافقة لجنة التنسيق الإداري وموافقة المجلس بأثر رجعي، رهنا بحصول الوظائف من رتبة مد - ١ وما فوقها على موافقة المجلس المسبقة؛

٨ - يحيط علما بالقواعد المالية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويقرر استعراضها في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٥ ومواصلة العمل، في الفترة الفاصلة، بالقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد إجراء التغييرات التي يقتضيها اختلاف الحال؛

٩ - يطلب من المدير التنفيذي أن يقدم سنويا تقريرا عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس التنفيذي عن طريق لجنة التنسيق الإداري؛

١٠ - يطلب إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي تقديم اقتراح محدد لينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٥، يبين المدى والأهداف المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فضلا عن أدوار ومهام لجنة التنسيق الإداري والفريق الاستشاري لمستخدمي مكتب خدمات المشاريع بالنسبة للمجلس التنفيذي.

١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

٣٣/٩٤ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٤

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه أثناء الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ ما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ مع التعديلات الشفوية (DP/1993/L.5)؛

وافق على الجدول التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في نيويورك رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى: ١٠-١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

الدورة العادية الثانية: (طلبت الوفود، بعد الدورة العادية الثالثة، تغيير المواعيد المتفق عليها بشأن الدورة العادية الثانية (٢٤-٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥) لأنها تتعارض مع دورة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وبناء على ذلك فقد تم تعديل مواعيد الدورة العادية الثانية بصورة مؤقتة إلى ٤-٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥)

الدورة السنوية: ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

الدورة العادية الثالثة: ٢٨ أب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في دورات عام ١٩٩٥ حسبما وردت في المرفق؛

البند ٢: تكاليف دعم الوكالات

اعتمد المقرر ٢٦/٩٤ المؤرخ ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن تكاليف دعم الوكالات؛

البند ٣: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

أذن لمدير البرنامج بالموافقة على البرامج والمشاريع على أساس كل حالة على حدة بالنسبة للبلدان التالية: أروبا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجزر فرجن البريطانية، والأنتيل الهولندية، وسورينام؛

وافق على البرنامج القطري الأول بشأن كمبوديا (DP/CP/KHM/1)؛

أحاط علما بالتقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية للفلبين وفييت نام (DP/1994/CRP.2)، والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن (DP/1994/CRP.3)، وكينيا وزمبابوي (DP/1994/CRP.9)؛

قرر النظر في وضع ترتيبات جديدة للزيارات الميدانية المقبلة في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥؛

البند ٤: المسائل المالية والميزانوية والإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اعتمد المقرر ٢٨/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٣ وأحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن هذا الموضوع (DP/1994/34 و Corr.1 و Add.1-4)، والتعليقات والملاحظات والتأكيدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

اعتمد المقرر ٢٩/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (DP/1994/36)؛

أحاط علما بملاحظة مدير البرنامج بشأن تقارير مراجعة الحسابات (DP/1994/37 و Add.1)؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن مركز اتفاقات خدمات الإدارة (DP/1994/56)؛

اعتمد المقرر ٣٠/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ عن تنسيق عرض الميزانيات والحسابات المتعلقة بكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٥: المسائل المالية والإدارية لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٣ (DP/1994/53) وبالتعليقات التي أبديت عليه؛

اعتمد المقرر ٣٠/١٩٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بشأن مواءمة عرض الميزانيات والحسابات، المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦: متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

أحاط علما بالتقرير الشفوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بمتابعة أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

البند ٧: المسائل المتعلقة بدورات البرمجة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن المساعي المبذولة للبحث عن موارد تساعد في إعادة أرقام التخطيط الإرشادية الى مستوياتها الأصلية (DP/1994/1).

وأحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن الخيارات الممكنة لوضع هيكل لفترة البرمجة المقبلة (DP/1994/59)؛

وأحاط علما بإعلان "المبادئ والتوجيهات الرئيسية لدورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" الذي اعتمدته الأرجنتين وأوروغواي وباراغوي والبرازيل وشيلي في سانتياغو في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (DP/1994/63)؛

قرر النظر مرة أخرى في مسألة إقامة هيكل لفترة البرمجة المقبلة في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥؛

اعتمد المقرر ٣١/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ المعنون "المسائل المتصلة بدورات البرمجة: هايتي"؛

البند ٨: مكتب خدمات المشاريع

اعتمد المقرر ٣٢/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ المتعلق بمكتب خدمات المشاريع؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مكتب خدمات المشاريع (DP/1994/57)؛

البند ٩: أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

اعتمد المقرر ٢٧/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، المتعلق بأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

البند ١٠: مسائل أخرى

قرر استئناف النظر في تقرير مدير البرنامج بشأن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية (DP/1994/58) في دورته العادية الأولى ١٩٩٥.

١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

مرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: توزيع المواضيع على الدورات في عام ١٩٩٥

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقررة لعام ١٩٩٥:

الدورة العادية الأولى (١٠ - ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)

- المسائل التنظيمية (بما فيها انتخاب أعضاء المكتب وطرق العمل)
- المسائل المتصلة بدورات البرمجة (١٧/٩٤، الفقرة ٤)
- الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي (٣١/٩٤)
- البرامج القطرية (بما فيها الترتيبات الجديدة للزيارات الميدانية)
- مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية (استئناف النظر في DP/1994/58)
- التنقيحات المقترح إجراؤها للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بترتيبات تقاسم التكاليف
- الخطة الثلاثية لاستخدام الاحتياطي لتوفير المأوى في الميدان (٢٨/٩٤، الفقرة ٥)
- تقارير مراجعة الحسابات: متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣
- اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف الى بون
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٢/٩٤، الفقرتان ٨ و ١٠)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير مؤقت عن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعة الحسابات (DP/1994/54)
- برنامج العمل للدورات المقبلة (بما في ذلك متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له)

الدورة العادية الثانية

(المعاد تحديد موعدها بصفة مؤقتة الى الفترة من ٤ الى ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥)

- المسائل التنظيمية

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة (١٧/٩٤، الفقرة ٤)
- البرامج القطرية (بما في ذلك التقارير عن الزيارات الميدانية لعام ١٩٩٥)
- استعراضات منتصف الفترة
- التقييم
- المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا
- تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني
- الموظفون الفنيون الوطنيون المعنيون بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (٦/٩٤، الفقرة ٥)
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية (٣٢/٩٣، الفقرة ٨)
- البرامج والمشاريع القطرية صندوق الأمم المتحدة للسكان:
  افريقيا (بنن؛ جزر القمر؛ موريشيوس؛ موزامبيق)
  الدول العربية وأوروبا (تركيا؛ السودان)
  آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (اندونيسيا؛ جمهوريات آسيا الوسطى؛ كمبوديا، (مشروع))
  أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كوستاريكا)

- تقرير عن تنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالخلافة في تكاليف الدعم
- برنامج العمل للدورات المقبلة (بما في ذلك متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له)

ملاحظة

تقرر أن يكون موعد عقد الاجتماع الرفيع المستوى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي ينعقد كل سنتين، في الفترة من ٣٠ أيار/مايو الى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، قبل الدورة السنوية مباشرة.

الدورة السنوية (٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥)

- المسائل التنظيمية
- التقرير السنوي لمدير البرنامج
- متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ (٢٣/٩٤)
- مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٤/٩٤، الفقرة ٦)
- المسائل المتصلة بدورات البرمجة
  (١٧/٩٤، الفقرة ٤)
- تقرير التنمية البشرية (١٥/٩٤، الفقرة ٣)

- دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات
(١٣/٩٤، الفقرة ٤)
- التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
(٢/٩٢، الفقرة ٥ (هـ))
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
(٣٢/٩٤، الفقرة ٩)
- أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٤ (بما في ذلك حالة تنفيذ استراتيجية الصندوق لافريقيا، وتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧، والمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل، وتقديم المساعدة من الصندوق لرواندا)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل وطلب إذن بالانفاق على البرامج
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية
- تقرير عن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء البرنامج الدولي للسكان والتنمية
- تقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- برنامج العمل للدورات المقبلة

الدورة العادية الثالثة (٢٨ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

- المسائل التنظيمية
- متابعة الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- البرامج القطرية (بما في ذلك التقارير عن الزيارات الميدانية لعام ١٩٩٥)
- استعراضات منتصف المدة
- تكاليف دعم الوكالات (٣٢/٩١)
- الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٤
- التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥
- تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية
- تقارير مراجعة الحسابات: موجز الملاحظات الهامة لمراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة عن حساباتها لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالأموال المخصصة لها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الحسابات المراجعة وتقارير مراجعة حسابات الوكالات المنفذة عن الفترة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١
- تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات
(٣٠/٩٤)

- المشتريات من البلدان النامية
- نفقات منظومة الأمم المتحدة العادية ومن خارج الميزانية في مجال التعاون التقني
- الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٤
- مقترحات ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
- برنامج العمل للدورات المقبلة

- - - - -